

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين
عمر بن سمحان
الساوي

تمتيم الفائدة من هذا الكتاب وتسهيلا لتناوله على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة بوضع مسالكه وتنوير حواشيه وقد
أثبتناها بأزاء واضحة من الكتاب في ذيل
الصحائف بحروف صغيرة

قرّر مجلس إدارة الأزهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الأزهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب التعاليف المذكورة حفظه الله)

(يباع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديدة)

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٦ هـ
١٨٩٨ م

(بالقسم الادبي)

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سمعان

الساوي

م

تمت الفائدة من هذا الكتاب وتسهل لمتناوله على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة توضح مسالكه وتنور حواكمه وقد
أثبتناها بأزاعم واضعها من الكتاب في ذيل
الصحائف بحروف صغيرة

قر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب التعاليف المذكورة حفظه الله)

(يباع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالنسكة الجديدة)

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٦ هـ
١٨٩٨ م

(بالقسم الادبي)

واعتصموا بالله هو مولاكم
فنعيم المولى ونعسم النصير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي الهمة ومبادئ العزيمة تتقاضى (١) إلى الانتهاض للتقرب إلى مجلس مولانا الأجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة أقمت بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتاباً في المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن مهالان السامري فنظرت فيه فاذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحو المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخالف مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحها وسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه ما وقعت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب التي أنجنت النظر فيما يحتاج إليه طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأيي فعرضته على حضرة مولانا الاستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الإدارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وإن كان جزل العبارة صحيح البيان إلا أن فيه ألفاظاً وعبارات ومسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والايضاح فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيت به محتاجاً إلى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

(١) تتقاضى أي تطلب مني والانتهاض إلى الشيء والنهوض والحركة إليه بمعنى

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن
الذكر ونفاذ الأمر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وإهداء أفضل مآثله قوى البشر وتنتهي
إليه غايات القدر^(١) بدر إلى أفضل أكابر العالم وأجل من تسمو إليه أعناق العزائم فيسكت قوى العزم
ويحل عرى الأجسام^(٢) مع الجزم قصور باع وضيق خطوى عن الانتهاض إلى فضيلة من الفضائل العلمية
لم يدر^(٣) ملك زمامها ولم يحذر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلمها وأنوارها والنقرب إلى المستغنى
عن جدوى القرب يشوه وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالحسين وتلقاه الرضا بحلى التزين فلا
جرم صرف في الجزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعاً^(٤) بالاذن الصادر عن حضرته الشريفه
وسدته المنيفه الى أن اتصل بالخادم أمره العالى بتحرير كتاب في المنطق لا يردّه الاختصار الى مضيق
الاخلاق ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامثال^(٥) مرسل ومعه قوى العزيمة نافذ
الصريفة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريق
اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما
دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته **البصائر النصيرية**
تأفؤاً لابن ألقابه وتوصلاً^(٦) إليه بأسمائه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجده فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجلووه وتنبيه على مواضع
غلطهم المتعلم التفتن لها عسا اذا ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من
الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين
أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

(الفصل الاول)

(في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبداء الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تعينه في ذلك وهي الحواس الظاهرة
والباطنة فاذا أحس بأمر جزئية تنبه لمشاركات بينها ومبانيات يتزع منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب
فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه
متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه في القوة
كالحكم بأن كل موجود مشار إليه وإلى جهته وأن الأجسام لا تلتصق أو تنتهي إلى فضاء محدود

(١) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق بإهداء (٢) الاجماع الجزم العزم الذي لا تردد معه وحل عراء
نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يلك الخ أفعال مبنية للجهول الاتسبب ظلمها فانه للفاعل (٤) لتأشير
الاذن الخ المشهور في كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها موضع الاشارة والاشارة عندهم الرأي في اللفظ الموجز فيقال
أشرف على الورق أى أبدى رأيه بالفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال في هذه المادة عامية لا يعرف لها
أصل في اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشرف فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بأن يفسر تأشير الاذن
بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته بعد ذلك والتأشير في اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسم الشول ساقى الجراة
والتأشير والمشار عقدة في رأس ذنبها كالتخليلين وهما الأشران والتأشيرة مانع به الجراة وكل ما لا سم من المعاني
يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشخيص فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشخيص الهمة حتى تقطع الرأي في العمل
(٥) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريفة بمعنى العزيمة (٦) كأن الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه
كان شيئاً من ناحيته فيتم وصل اليه بأسباب وصلات هي له ومنه وهي الكتاب نفسه

لا يتناهى لكن كاذبة يس (١) تبان كذبها بشهادة القضاة الأول كما ينبغي من بعد وقد يتردد في أمور بعد ادراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمها هذا الا من أيد بحسب صائب وقوة إلهية تربية الاشياء كما هي وتغنيه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة لكثير في مبدء الامر الى حق وباطل وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل يميز الصواب الرأى عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق

وانما احتج الى تمييز الصواب عن الخطأ في العقائد للتوصل بها الى السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فلأجل به وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتريها الزيغ والعدول عن نهج السداد في السالوك الفكري على الأكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها السعادة الأبدية سافاته من ذلك الحق والخير والتميز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم في جوارب العالمين فاذا لابد طالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير الشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعي الذي يقيده الغلط في صواب النظر وإذا حققت الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنتقول

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطبق به ثمنل معناه في الذهن مثل ثمنل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون أن يقترن به حكم بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه ما فانا قد نشك في وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المذموم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الاربعة فصدق ذلك حكما منك بأن الاثنان في نفسه نصف الاربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصوران لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنان والنصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الاول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركها كره وإخطارها بالبال فاذا أخطرت نبيه له فهو مجهول اذا ليس حاضر في الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم به هذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ولمجهول التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

(١) يستبان مبنى للمجهول من استبان الشيء بمعنى أوضحه متعبدا قال صاحب القساموس «ربننه بالكسر وبيننه وتبينته وأبننه واستبينته وأوضحته وعرفته» وكل هذه الافعال تستعمل لازمة بمعنى واضح ومتعدية بمعنى أوضح

تكون حاصلة بالفطرة من غير تفتيم معلوم هو سبب حصولها علم (١) أو حاصلة بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات حاصلة بالفطرة فالمنطق مدفوع إلى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها إلى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولاً شارحاً فنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة لمؤدى إلى التصديق حجة فنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلط في كل واحد من الأمرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المنطق أن يعترفنا بالمعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية إليه وأنواع الخلط الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبه به القريب منه الذي يسمى رسماً والفساد الذي لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياساً جدلياً والبعيد عنه الذي يسمى خطايياً والفساد الذي يسمى مغالطياً ونعرف ذلك لكي يجتنب والخييل يسمى شعرياً وهو الذي لا يوقع تصديقاً البتة بل تخميلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يستل فيقال إن تعترف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفقعة إلى قانون صناعي يقايس به فهذا القانون في نفسه من جملة الأوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جملة المعلومات الفكرية المفقعة إلى قانون فإن كان من القبيل الأول فليس تغن عن تعلمه وإن كان من القبيل الثاني فليفتقر إلى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفاضة من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والأول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريس فيه من الأوائل إلى الثواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط إلا نادراً كالعلوم الهندسية والعديدية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الإلهية والأموور المتعلمة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه إلى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كالكثير ما في قاطيع (٢) ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفاضة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى في المنطق بين أربابها ما هو بسبب اللفاظ المشتركة وذهاب كل فريق إلى معنى منه ولو قدر أن فافهم على معنى له واحداً لاختلوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين المتعلمة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء (٣) وانفاضة

(الفصل الثاني)

(في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقديم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاطيع ورياس باب الكلمات المعروفة بالمقولات (٣) الغناء بالفتح والمد النفع

أعراضاً ذاتية وسالمة تعرفها والماسين أن منفعة المنطق وقصاها تعريف القول الشارح والنجمة مطلقاً
 أي على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد
 حدد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة
 فموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والنجمة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف
 المؤدية إلى تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن
 ذهن الإنسان يحصل فيه صور الأشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمور ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقةها
 فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لها هذه
 الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات ومعقولات أولى وهذه الأحوال العارضة لها بعد حصولها
 في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكميات وجزئيات إلى غير ذلك
 مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن وأما
 المعقولات الأولى فالتأنيظ فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة
 ويحاذيها بما هي في الحقيقة يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة مثل كونها
 جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الأمور الموجودة كما ستعرفها هذا إذا تعلم الإنسان
 المنطق بفكره ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما إذا جرى التعليم فيه
 على سبيل المخاطبة والمحاوره ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً
 وفكر الإنسان في ترتيب المعاني قلما يتفكر عن تخيل ألفاظها معها حتى كأن الإنسان يناجي نفسه
 بالفاظ متخيلة إذا أخذ في التروى والتفكير

ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الأقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد
 الاطاعة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف
 أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعتبه بتعريف القول الشارح المفيد
 للتصور إذا التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدّم على هذا التعريف
 ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لأنواع
 التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في
 الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الأقوال الموصلة إلى التصديق

(المقالة الأولى في المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الأول في الالفاظ الكمية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الأول في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطق في المعاني ولكنه إذا اقتصر في البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرفها أي في فن البرهان قرب آخر الكتاب (٢) ما يحتاج إليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول
 الفصل الأول من المقالة الثانية حيث قل القول هو اللفظ المركب الخ (٣) ثم نتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام
 في القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وإنما قدم الكلام في أجزاء القضية ثم في القضية ثم في المحصورات
 وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الجملة إلا في الفن الثاني ولذلك قال هنا تقديماً لأنواع التأليف
 وكان الصواب لتنطبق العبارة على الفصيح أن يقول كما قال أولاً ونقدم على هذا التعريف الكلام في أنواع التأليف الخ فإن
 قوله تقديماً الخ لا يصح إلا بشأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف في استعمال اللغة

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغناه ذلك عن استئناف تعريف أحوال المعاني وأقسامها اذا الانفاط تحذو وحذو المعاني فنقول

دلالة الانفاط على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثاني دلالة التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزء له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر بالذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والخلق على الخالق والثلاثة على الفردية والانسان على الضحالك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فانهم غير منحصرة اذا لوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثاني)

(في اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانعتاله باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شيء أصلاً وصار هذا الاسم في حقه كالشركة تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب في هذا الحد زيادة تخصيص وهي أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى (١) في الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء اللفظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دل على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلاً حينئذ لا يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لسموه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وسمتاني تفصيله في المقالة الثالثة

(الفصل الثالث)

(في الكلّي والجزئي)

اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بمتسع متساوي الاضلاع (٢) الشمس والقمر فانهم كليان وان امتنعت الكرة فيهما في

(١) معنى الجملة اراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الذي لا يدل جزءه على جزء معناه (٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس الا تلك التي تضيئها ناراً ولا قمر الا ذلك الذي ينير ليلاً أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمسنا تضيئ في عوالم كعالمنا وأقماراً كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تنير ليلاً كما ينير البدر ليلاً فالشمس والقمر كليان يشتركان في كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالانسان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناهما الاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس إنما كانت كناية بالنسبة إلى شمس كثيرة متوهمة فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كناية ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كناية فليس كذلك بل اللفظ كلي وان لم تتمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لان كنيته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا أريد به هذا المشار اليه جـ لـ لا صفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيته الشركة ثابتة مهمما وجددت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس إذن معنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق إنما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يقال له جزئي بالاضافة الى الكلي والجزئي بهذا المعنى يغير الأول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكلي وبالأول غير مضاف والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كناية كالإنسان فانه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كناية واعلم أننا لا نشغل بالبحث عن أحوال الجزئي بالمعنى الأول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا متلا ما كانا نضيف بادرا كهاما نطلبه من الكمال العقلي لان ادرا كهالا يكون الاحسياً وخيالاً لا عقلياً

(الفصل الرابع)

(في الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحمول كونه به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أي الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا في الاسماء المترادفة وهي الالفاظ المختلفة للموضوع لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحالك فلان معنى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحالك بل نعى أن الشئ الذي هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضا ضحالك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة ته في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما حقيقة الموضوع فقل قولك الانسان ضحالك وأما حقيقة المحمول فقل قولك الضحالك انسان فان الشئ الذي هو الضحالك حقيقة الانسانية وأما حقيقة ته ثالث غيرهما فقل قولك الضحالك كاتب فان حقيقة الشئ الذي يقال له الضحالك والكاتب هو الانسان لا الضحالك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفي بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة ته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التي ذكرناها فتعرفها بعد فصول نورد هالك ان شاء الله تعالى

(الفصل الخامس)

(في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكلي المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمرا آخر واقعته فليس من أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول إما أن يكون دالاً على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعني

بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أي يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كما ينبغي بعد الصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غير هاتين الذاتين وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاته بل توجد بعده وتسمى عرضية ففهما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنهما ينفارق ويسمى العرضي المنفارق فالمحولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المنفارق ولنعترف كل واحد منهما ثلثين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا ينفصل عنه عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يقتصر اليه الشيء في ذاته وما هيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يقتصر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يقتصر في جسيمته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقًا عامًا بين الذاتي وما ليس بذاتي فان ما ليس بذاتي ما يمنع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهمًا وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمنع رفعه عن ملزومه مع استنبات الملزوم وجودا وتوهمًا فاذن الذاتي محتص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا للشيء يمنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما^(١) وذاتي له وبين هذا أن كل شيء له ماهية ملتبسة من أجزاء قائمات وجد في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها مادام الشيء باقيا واذالم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدمها بالذات بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان اذ العلم صورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هم اذ خلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورهما على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزمهما تابعة إياه في الوجود والماهية

(١) بل توجد بعده أي لا يعتبرها العقل تابعة للماهية الا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شيء ينبتة العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أي ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في العقل على شيء من الحيوانية أو التفكر بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استنبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أي لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ما هو ذاتي له أي يسبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتي لها فامفسر بالماهية وهو مفسر بالذاتي

فلذا في أوصاف ثلاثة يشارك بعض اللوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشارك فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشارك فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم الالهة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علمه أو وجدته كلابل المراد أن شيئا ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاحداثه لم يحدث حيوانا أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه (١) من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشارك فيه اللوازم التي تلزم الشيء لما هيته لا في وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا لثلاثتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيتهما لا تكون الافردا فإذا أوجدت لثلاثة فقد أوجدت فردا لأنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيء أو بين أن يوجد شيء فان مقتضى قولنا يوجد شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد (٢) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمه لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبتها الى جزئياتها المعروضة لعنايه نسبة لوجودهم ارتفاعا عنها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلى هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلى ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الانسان الى الاشخاص التي تحته مثل زيد وعمر هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيته أيضا فاذن الذاتي أهم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع)

(في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم ما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لأمر من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم يسببه يلحق الشيء فالأوسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا وتوهمه ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أي على الانسان (٢) من بعد بضم الدال أي من بعد ايجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا ما (١) كونه المثلث مساوي الزوايا القائمةين وأما اللازم
بسبب أمر خارجي فمثل الاسود للزنجي والذكر والانثى للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنسا (٢)
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهو ما مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى
سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجع والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى مستمره
كغضب الخليم والى عسره كعلم الخليم

(الفصل الثامن) (في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها
فلقد كرر آراء الناس في الدال على الماهية ثم تتبعه بذكر أصنافه
واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسأل عن الشيء أنه ما هو أي ما حقيقة
والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة
وستعرف القول بعد هذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالمتضمن ومثال الثاني قولك في
جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معنى الانسانية
وبالمتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيه فما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم
تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه
جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام معتد مولد حساس متحرك بالارادة ناطق
وبعض من تقدم كإفضاء (٣) المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن
الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وما هيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينهما وبين غيره بل به
وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمنع انفسا كعنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا
لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل بأحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما محتويان

كل المثلث



(٢) ققنسا وجد مضبوطا في النسخة التي بيدي بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التي قبل السين
ولم أجدها بهذا اللفظ ذكرافي هجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه
بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذكرت أحد المطالعين
على اللغة اليونانية واللاتينية للمعهد في علماء العرب من نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من
التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية سيغنوس Cynos
وهي بالفرنسية سيغني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية المباشرة أو مالئ الحزين وهو طير
ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالئ الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه
يضمرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته ففقت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى ققنسا وعلى هذا
يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) افضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي يذكر في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسهون بها فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو إذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويستل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن إنسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وما هو أخص منه مثل الإنسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وان كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء مثاله حس فقط وليس له دلالة على الجسمانية لا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الاجسامي وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال ميجوز في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقال الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المتعدي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالة شيء مما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر وخالدهم ما هم كان الجواب انهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ما هو لأن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صهيته من أول تكونه لا تفران أمور عارضة عماذته التي منها خلق أو طرباها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقا ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان انما تكونه من مادة وصورة جنسية فأما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الإنسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لذلك الإنسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير إنسانا بالواقع تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير إنسان لانه لم يصير إنسانا بسبب عرض

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل في الوجود العقلي أو الخارجى بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوم للجنس فوجود بالفعل مستبعدا للحق الخواص به كاسميائي للصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي بها يتقوم الجنس فوطاها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وانما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

في مادته المستعدة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا
عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرن به هو أو غيره بل جعله الحيوانية
هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيدا وانسانيته وإن اعترض هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد
أن نسبة الذكور والانثى الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكأن الانسان انما جعله
انسانا عين ما جعله حيوانا لا بسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا
فلتسارع في هذا المثال وانجعل الذكور داخلية في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل
حين يسئل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطوق بل عليه اعطاء القاتون المقتضى به في الامثلة
واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجب

(الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة
أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد
يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا فاما مثل الانسان والفرس والثور
المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني
مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة
قولا أولا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط
ولا يحتاج في تصوّره مقولا على كثيرين الى أن يكون شيئا آخر أعني مقولا عليه

ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعني منه ويسمى
جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعني منه هو جنسه
فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب
جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط
اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب
بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته اجناس
وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكر في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره
فقد قال هناك « لا قران أمور عارضة بمادته التي منها خلق الخ » ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة
كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا تكون انسانا
بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انتهات كون انسانا بما
كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفيك لايضاح ذلك أن
تصرف أن الانسان مثالا لنفسا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معا يكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قديبطاق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في انقباض مشترك معهما في جنس
يشملها جميعا على أن يكون ههنا الاعتبار اخلافي التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو
اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغيرية وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم
يراع اتحاد افراده في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع وجنس وجنس ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينفك نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنس نوع ونوع سافل ليس تحت نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحت انواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قول اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا يخالفه بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخالف (١) الفقه بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور له هذه المراتب هو ان الانسان نوع الانواع وجنسه الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما ان الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحت جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحت جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا كما ان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب ان يكون امام مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذن لتمييز الذاتي عما يشاركه الموصوف به في الوجود وفي جنس ما لان كل خاص اتصف به هذا الا اعم اعم تميزه عما يتصف به اذا كان مشاركا له في امر عام ولذلك يصلح ان يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أي» فان الاى يطالب به تمييز الشئ عما يشاركه في امر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان اى حيوان هو كان ذلك طالبا لتمييزه عن المشاركات في الحيوانية بخوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق او الصالح أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الاى لا يتعين الذاتي بخوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي بخوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئى اى شئ هو أو اى موجود هو وحينئذ يكون الجواب بما هيته لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة اى شئ هو أو اى موجود هو أى ما هو سوى الشيئية والوجود هذا اذا قرن أى بلفظة الشئ أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركة في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا له هذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقبة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصائل متساويين هما جزاء وليس فوقه جنس لان كلا الفرضين مما لا تقع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات ولا يقصد الى البساط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصص المناطقة الحد التام فمما تركب من جنس وفصل قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان اعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسما له فتبينان الاقسام في ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما في جواب ما هو (٣) قوله في امر ذاتي من نعلق بالمشاركات اى لا يتعين ان يطالب بأى تمييز الشئ عما يشاركه في ذاتياته فطبل يصح ان يطالب بها التمييز عما يشاركه ذاتي في الشيئية الخ

نصوصهم هذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه السكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه اقترن بها نوعا فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم
 الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطابق في مثالنا إذ
 الحيوانية المطلقة قد تنحصر عن النطق ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الأنواع فان تلك الحيوانية إنما
 تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للمقوم نوعا الذي هو مركب من الحيوانية والنطق
 فهو (١) وذاتي أيضا للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها اذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار اذ البياض
 ذاتي للجسم الأبيض اذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتية
 بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي
 هي حصته (٢) فهذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط اذ لولا الفصل لما تصور
 تقومها أصلا

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس اذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصته
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة إلا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث أنها لا تكون ذاتا حقيقة إلا بانضمامها إليها
 وان لم يكن هو داخل في مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل ملء فاعلية لخصه النوع من الجنس فالناطق مناعلة
 فاعلة للحيوانية التي في الانسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رآوه
 من عبارات الشيخ وفيرد في بيان مذهب افلاطون وارسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى يبين فيه هل للعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وان ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في افراد كل
 نوع وهو ما ذهب إليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكميات ليس الوجودا واحدا وهو وجود الحصص
 في الأشخاص أو حصص الاجناس في الأنواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك
 الوجود الخاص لا أمرا آخر جعلها شخصا وبقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودا بذلك الوجود دون ان يكون
 الوجود جزأ منها كذلك تقول ان الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون
 جزءا من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجودا واحدا وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيانها في المنطق
 ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكيمة في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج
 إليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا «ان الفصل ينفصل عن سائر الامور التي معه بأنه هو الذي
 يليق أولا بطبيعة الجنس فيحصلها ويرزها وانها (أي سائر الامور) تلحقها بعد ما لقيها وأفرزها» وقول المصنف
 اذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به ان المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العرض جزأ
 من المركب مقوم له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه
 ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدهما كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتيا من أمر آخر وهو تخصيصه
 لخصه الجنس في الوجود كما سبق ولولا اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعده عن الحاجة إليه
 (٢) حصته هذا النوع الخ أي حصته الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تنسج بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالقياس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتبار المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فالجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الآخر المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقوم ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتي

وأما العرض فإما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلاث وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالأبيض للثلج والخص وكالمشرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلاً للجوهر الذي ستعرفه بعد فإن هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام أذهو كل محمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكل لا يتخلو من أحده هذه الأمور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة لبعضها مع بعض)

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة إنما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهي ^(١) مادقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتركات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة إليها الأنواع كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تميزه في ذاتها

(٣) وهي مادقيقة الخ حاصل ما فصل المصنف في الأمثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما داه فقد اعتبرت من حيث هو حصة تحققت بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في إفرادها باختلاف الوجودات لغير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فإنه يكون نوعاً بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد إذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الناطق غير مأخوذة معه الحيوانية فإنه نوع لا فصل جنس وإنما هو فصل لأشخاص الحيوان إذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحالك إنما هو نوع أيضاً لهذا الضحالك من غير أن يعتبر إنساناً وإنما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الأبيض لهذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه نوع له وإنما هو عرض عام للتلج والخص وغير ذلك مما هو موصوف بالأبيض لهذا الأبيض من حيث هو هذا الأبيض وكما أن الجنس ليس جنساً لاجد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنساً للفصل ولا الفصل نوعاً له إلا لاحتاج إلى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فإن الناطق ليس هو حيواناً إذا نطق بل شيء ما ذونطق وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيواناً كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الإنسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخل في معنى الناطق لكان إذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس إذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل إليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع إلى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترب بالجنس أولاً فيقومه نوعاً موجوداً بالفعل مستعداً للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعاً لا اقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للإنسان هو الناطق لا النطق فإن الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الإنسان إلا بالاشتقاق ولكن^(١) أنه مع ذلك يسمى فصلاً بسيطاً والكليات الخمسة أيضاً على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الإنسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الإنسان لا الإنسانية والخاصة مثل الضحالك والعرض العام مثل الأبيض لا البياض لأن هذه هي المحولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر ولا النطق والضحك والحيوانية والإنسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شيء بالاضافة إلى أنواع عرضاً عاماً وبالإضافة إلى ما فوقها خاصة كالشيء فإنه عرض عام بالقياس إلى الإنسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للإنسان والفرس

(الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلاً)

(الفصل الأول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التي مركب الموصول إلى ذلك الجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها إلى أنواعه منطقيين في القسمة إلى درجة أنواع الأنواع التي لأنواع بعضها وبينوا خواص كل واحد منها والأمور العامة لجمعها أو لعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلاً بسيطاً وإن كان مشتقاً يحتوي مفهومه معنى مركباً لأن الفصل ما عر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن الانفاظ المفردة الكمية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به الا نظر المنتهى الى العلوم الكمية المتدرج بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنساً حقيقياً ولا كون كل واحد منها جوهر أو بالبقية أعراضاً بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذرا لاستقصاء بيانه بالنسبة الى فهم الشا^(١)دين أن تأنس طباعهم بأمثال هذه الكميات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذا الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مقربين بينهما نسبة أحد المقربين يسمى موضوعا والاخر محمولا ولا بد من كلفة الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيدخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والاعراض أيضا فعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتنا في الاقوال الشارحة أظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيع غورياس أى المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الاسماء الى المسميات لا يخفى من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحدد الاسم وية^(٢) أكثر المسمى أو يتكثر الاسم ويتحدد المسمى أو يتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينهما فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكميات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئيات متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(١) الشا^(١)دين التمدد كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شدا أحسن منه طرفا وشدوت الابل شدا وسقتها قال ابن الاعرابي الشا^(٢)دى المعنى والشا^(٣)دى الذى تعلم شيئا من العلم والادب والغناء ونحو ذلك كانه ساقه وجمعه فالشادون أى الذين أخذوا طرفا من هذا العلم ولم ينتهوا الى غاية وهم المبتدئون

(٢) ويتكثر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وان اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهى من مسمياته لان كلا اسميه حيوان

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكنه يبين الاختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون بعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى اقظام مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجوهر أقدم وأولى منه لبعض وبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والاوّل غير الاولى لان كثيرهما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معاه من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأشدّ وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدّة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلذذات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والخص وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشدّ حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الابيض والحر والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصنوع حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولا آخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منه ما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كاللفظي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للاسماء ولفظ الصلاة للدعاء والاسماء المستعمارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبهه أو قرب واتصال بينهما لكنهما اذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير لشيء من غيره من غير نقل اليه بالكيفية وجعله للاستعمارة بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبلية دجاجة والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى وأسأل القرية أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنا وكونها مسكونا فيها المجاز إضافة السؤال في الحقيقة الى الأهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أوسع الحيوانات للانسان والشعرى تابعة للصورة التي جعلت كالانسان وهي صورة الجبارتوأمن فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل المين الواقع على منبع الماء والعضو والبصر والدينار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشترك هذه الاقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها المنفعة أمّاؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

- (١) وأثبت كل واحد بياض وحركة لشيء واحد في آن واحد من علم واحد فان الوجود للبياض أتم وأثبت منه في الحركة
- (٢) صورة الجبارتوأمن صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لانها على صورة ملك متوج جالس على كرسي ويعتبرون فيها صورتي انسان لهذا قيل انهما توأمان والشعرى كوكب يرمي يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطولوه في شدة الحر وهما الشعران العبور التي في الجوزاء والغيمياء التي في الذراع تزعم العرب أنهما اختصا بهيل

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على القل^(١) ار وعلى من اسمه اسود وهو ملون أيضا بالسواد
فاذا قيل الاسود عليه تعريفاً يقال باسمه كان قوله عليه وعلى القل بالاشتراك وان قيل عليه وصفاً
له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولاً على شيء واحد من جهتين بالاشتراك
كـ الاسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع
بالاشتراك وربما كان معنى عاماً مسمى باسم وتسمى ذلك الاسم معنى خاص تحت وقوع الاسم عليهما
والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل غير المتنع وقيل غير الضروري وجودا وعدما وغير
المتنع أعظم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده
قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه^(٢) ان المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه
كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة
وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر فيه الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والاسد لهذا السبع المعروف
والجرو والعقد للشراب المسكر المتعصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن
يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة
وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعاً فيسمى أسماء متباينة مثل الجرو والفرس
والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثل وإما أن تتفق
موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما
أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان
السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوع^(٣) وعلمه في الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف
الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فان
أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب
وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف
ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ
لسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء تدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء
المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان تدل على تخالف المعنيين
كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير
الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلاً لم يكن من جملة ما هو مشتقاً بل من جملة ما يقال
بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المسكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير
اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقاءه على شكله كالهندي والمشتق
يحتاج الى اسم موضوع لمعنى وإلى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى وإلى مشاركة الاسم هذا الآخر مع
الاسم الاول وإلى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القل بالقياس إلى أسود تطلق به السفن والابل وقيل هو الزفت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالاشتراك

(٣) موضوع بمعنى الصارمية أي هي ذات الصارمية ووصف لها محمول عليها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله فكل ما هو به هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أماما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثال الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست متقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له إلا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإما يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن كان مكانه هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه انما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لا هراً آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الأجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج إليه اذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء لا واحد واحد منها بل جملة فنسبة الكل إلى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل في واحد واحد من الأجزاء أو إلى الأجزاء جملة وهو محال الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئ كزيد وعمر وهذا الخشب وهذا الجبل ومنه كلي كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئ كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجواهر الكلي مقول على موضوع وموجود في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته وأما أنه ليس في موضوع فلجوهرية وللفظة الموضوع فيها ما يشترط الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم في الفن الأول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكلي مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئ فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فلجوهرية وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أي مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذي أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أي ليس لزوم الأرض مكانها ولزومها سبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وان المكان هو الذي أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أو ردأي كما أوردوا فيماسبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليعرفوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الأجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كألا ان الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد سكتنا بأن ما يشترك فيه كثير ونه هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن نقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرف الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيد الا يكون عرمان حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما نقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي إلى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد أن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل (١) لشيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي حمل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة إلى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريده أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فالحمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط (٢) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) اذا قيل شيء على موضوع وقيل مواطأه (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المتنوعة والصلاحيه لقبول أي فصل كان

واللون في الجسم لاعلميه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالشهور
 أن هذا يمنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على
 استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلا أن العرض هو الموجود
 في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون
 موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه
 فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه
 وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع
 وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع
 هو الجوهر^(١) على هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد
 يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأتين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل
 فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة
 كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فمعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولما
 نشغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع
 الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالاتها على ما تحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتهق بل دلالة تواطؤ
 ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطقي لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو
 تعسف غير ضروري الا أن ما يهمننا من البحث هو أن الموجود هل يعبر العشرة عموم الجنس والعرض
 هل يعبر التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه
 على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد
 منهما ذاتيا لما تحتها فلا أن الثاني ما إذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي
 الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فاننا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا
 نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناها ولا نفهم
 عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما^(٢) لافهمهما لذلك الجزئي
 وكذلك ليسا بمواطئين فان المتواطئ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم
 وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى
 العرض هو الموجود في الموضوع وما لم يوجد^(٣) ذلكم في موضوعه لا يوجد الأتین ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنتهي اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة
 ومعنى كونه موضوعا أنه متقوم بذاته متقوم لما تحتها لا بالمعنى المقابل للحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى
 ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض للون وجوهرًا كقولك الجسم
 جوهر

(٢) بعد فهمهما لذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فعنى لذلك الجزئي ثابتين له

(٣) وما لم يوجد ذلكم الخ أي فالعرض مقول على الكم أولا ثم على الأتین ومتى ثابتا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا
 يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الوجود والعرض على هذه العشرة
أو التسعة وقوعا جنسيا

(الفصل السادس)

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر
في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءا خلا في تقويم
المركب وماهيته بل هو برى مفارق عن المادة أصلا وليس له وجوده وإما أن يكون داخلا في تقويمه
وماهيته والداخل إما كالتشبيك بالنسبة إلى السرير أي المحل المقابل للجزء الآخر من المركب وإما
كشكل السرير وهيئته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء المقابل إلى الجزء المقبول ههنا كنسبة
الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول
والجزء المقابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود
بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على
الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عرض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما
غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس
والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات
والسموات فأنها ذات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذو النفس الجمادات ككلها من العناصر
والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات والنباتات وتحت غير النامي السموات ويندرج
تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والأعجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج
تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمرو وحاله وغيرهم وتحت ما ليس بناطق بماله حس جميع
الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته
كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي
الذي هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه زيدا وإلما كان عمرو جوهرًا ولا لأنه لكونه موجودا في الأعيان
إذا الجوهر ليس حقيقة أنه الموجود في الأعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت
في الأعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته وما يحتمل عليه شيء لماهيته
لا يبطل ذلك المحل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها
الجوهرية المحولة على الإنسان لماهيته الإنسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس إذا
تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرًا ذهني
أقدم منها فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر في الوجود شيء سوى الجوهر إذا
الموجود لا يتخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه
لا يكون عرضًا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي
الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحتمل
على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهرية ليست على سبيل تضمين الجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يدعيه من الاشكال أعراض له

الجوهريّة أي الناطق شيء ذو نطق يلزم أن يكون جوهرا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفت من قبل

والكلي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرا لكن الجزئي أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهريته هو الوجود لا في موضوع لكنه متغير فيه الوجود لا في موضوع والكلي لم يتحقق (١) وجوده لا في موضوع وكذلك الكلي قوامه بالجزئي فما لم يكن جزئي يقال عليه الكلي لا يتحقق الكليّة التي هي نفس القول على موضوع محتمل والجزئي ليس قوامه بالكلي فإن من الأشياء ما لا (٢) يقال عليه كلي بل هو وحده لا مشاركا له والذي يقال عليه كلي فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلي وهذا الجزئي هو الذي ليس بضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلي كما لا يعقل الكلي دونّه وفيما بين الكميات تفساوت أيضا فالأنواع أولى بالجوهريّة من الأجناس لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كميات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمما يميز كل جوهر وهو أنه لا ضلّه والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين مائة متعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصوريّة لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكمية لا ضلّها أيضا كما بيناه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص فإن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير يسير امتوججها إلى أخرى يكتسبها يسير يسيرا وهذا لا يكون إلا بين ضدين ولا تضاد في الجوهر وماتس (٣) أهلنا في ثبوت الجوهر فطرانه دفعة لا يسير يسيرا ولا يتصور بسببه الاشتداد والانتقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر متاهو أشد في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشد في إنسانيته من إنسان آخر ولا فارس أشد من فارس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الاشتداد إلا في الذي حكمنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلي فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلي قوامه بالجزئي وجه ثان لكون الجزئي أولى بالجوهريّة ومحصلة أن الكلي في كليته محتاج إلى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة النصوص في بيان ما هو بصدده فإن الكلي محتاج إلى الجزئي في عروض الكليّة له والكليّة من الأعراض العامة لكل من الكميات لا تدخل لها في كونه جوهرا أو عرضا أما الكلي في ذاته المعروض للكليّة فلا تدخل للجزئي في قوامه بوجه الامن حيث أن الكلي لا يوجد في الخارج إلا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلي أي كلي ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فإن نطق الجزئي كلي في مفهومه يقال على كل جزئي

(٣) وماتسأهنا في ثبوت الجوهر الخ أي أن الحق أن الانتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة وجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تسأهنا وسمينا ذلك انتقالا للجوهر فيطرأ عليه من ذلك دفع لا يقع يسير يسيرا كما هو الشأن في الاشتداد والانتقص

بثبوتها في الجوهر فان الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشياء تتعلق بما هي الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشترك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود اليه بالإشارة والأعراض إن أشير اليها فاعلمنا تناول الإشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعيين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هي فالإشارة اليها بالأعراض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تتم كل جوهر فان الجواهر المفارقة للإشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسنة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المحسنة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض اذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكم قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد والبياض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضدا الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

(الفصل السابع)

(في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه بعدد أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمه الأولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعي تمييزه عن الجسمية تأتافي البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعا قائما أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسم (١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التي هي جوهر لا الكمية التي هي عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الأبعاد أو كلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالنسبة الى أحواله في نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلها يشكّل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الأول وتعرض بسببه أبعاد أخرى مخالفة للأول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن يفرض فيه أجزاء متعاقبة عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقي الذي به تقوم المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذي لا يختلف في حجمه دون جسم أما ما يختلف فيه الاجسام من هذه الأبعاد فهو الكم كما بينه وفصله

حد واحد مشترك بينهما فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قار بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجدة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع لكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدثوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوي والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحوي والمماس والظاهر والمحوي وجميع هذان المضاف سوى السطح فكيفيته لذن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينهما تلاقى عنده وتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائه حد مشترك فانها انجزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وانجزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترت واحد بينهما كانت الاجزاء ستة إن لم يعدد الوسط معها وان عدد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كماً بالذات ونوعاً منه كانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضاً لكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزائه وهو محدود به الا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لانوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساير المعدودات

وقد يعتد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانتا تقاومان في جذب كل واحد منهما عموداً للميزان الى جهته (١) لا يقوى أحدهما على إشالة الآخر أساقى نفسه فان قوى قبل انه أعظم منه وان كان مع قوة على تحريك هذا الاية (٢) قوى بها على تحريك ضعفه (٣) بل يقاومه ضعفه قبل لهذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لضعفه وقد يقال أيضاً الثقل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر مثال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون

ولكن عرف أشالت الناقة ذنبها رفعت وأشال فلان الحجر رفعه ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أي بقوة

(٣) بل يقاومه ضعفه أي يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أي الذي قوى على الشئ فرقع الكفة التي هو فيها الكفة لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له أنه مساو لضعف القوى عليه وهو الذي ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعف قيل انه يساوي ثلاثة أضعافه وهذا يساوي ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذي هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلو لا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم
التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طول وقصيرة لما بسبب المسافة أو بسبب
الزمان والزمان يبان طويلا وقصيرا وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وليال وشهور وسنوات ويعتد
بواحد منها في لحقة العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأقل وأكثر وجميع الكميات المتصلة تعرض
لها العدد اذا جازت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعرض الكم المنفصل
والكم قد تقسمه قسمته أخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع
الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منهما من الآخر ويسمى عظاما ومقاديرا فالخط والجسم
والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما وإذا قيل إن الزمان مقدار
الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع
وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول
المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشبه بالمساواة كالمشابهة والمساكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هي
انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين ذوي ذلك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة
لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور في الثقل والخفة دون النظر الى المقادير
المكتشفة بهما فيعرف بهذا أنهم ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضده كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسمع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما
تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القاترات الذات وهي
بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم التعليمي والاضداد لا تجتمع
والزمان أيضا لا ضده اذ هو على التقضي والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد
بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا يوجد ما هو
أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشبه ما يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم
والمحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وايست هذه كميات ولا أضداد أما الانفصال فليس
ضدا لاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فهما من شأنه أو شأن جنسه أن
يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد
والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام عتساويين وقد بينا
أن عدم ليس ضد مع أن الزوجية والفردية كميّات في الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة
والانحناء كميّات ولا تمنع أن تعرض في الكميات كميّات متضادة وأفضل المتأخرين أو ما في بعض
كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وعدمه تساهل فان العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم
لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كميّتان متضادتان ولا
يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده
بل الكمات التي حدودها بعدمها لم تكن رعا جعل الكم لعدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل عدم من مبادئها بالعرض كعدم المعذات بعد وجودها المشروط في وجود المعتلة وليس مقوما ولا داخل في
جوهر العلة الحقيقية للحدث

والكثرة والقلة لا السكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراعي ~~كونهما~~ معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب التضاد التضايف

واعلم أن التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست أضدادا كالجوار والجوار والاختوة والاختوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدتين لما اجتماعا ليس بشيء فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذي يختص بالاول من أحدا الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتهم من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في إن دوز بهد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الاشتداد الذي غنعه في الكمية والأزيد الذي تجوز أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدّين وتفاوت الأزيد والنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والامور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ~~ولكن~~ تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العالم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه الى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالاتوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضايف أي ويعرض لهما التضايف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون الضدين متضايفين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كرت تساهلا للتأكيّد ولعل في النسخة تحريفا وصحة العبارة فإن كان الضدان الخ بحرف الشرط

ماهية المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالماضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الموقفة وأخذ نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بما عارض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايقين بل كل واحد منهم ما يختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالتماسين فلهذا تماسة مع الآخر وهي فيسه وفي ذلك تماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر ان كل اضافة مخالفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتقاعه وانعكاس كل واحد منهم ما على الآخر فان أخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهم ما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف اليه لأم من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الاب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذا لم يحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأي تلك الأوصاف اذا وضعت ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ماشيت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تبقى الاضافة فعلمت به أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلما في شأن الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معا لانفكاك لأحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايقين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يعرض للقولات كلها أما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالأختر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والاحداث وفي الوضع كالاشد والانتصابا

وانحناء وفي الملك كالأكس والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا
وتقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتسعة قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من
مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأخر ضد البرد وأحر من آخر ولما لم يكن
الكم والجوهر يقبلان لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعيف ضد
الضعف لم أعرف وهذا مني حكاية لما قيل في كتبهم لا ما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان
عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها والضد
طبيعة وما هيته معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لما هيته له سوى الكون مقيسا
فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارض لهما وقد قدموا قبل هذا
بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر
والبرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا لانه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعا لهما
كانت مضافا أو غيره والآخر طبيعة غير الضدية وتعرض لهما الضدية فلا كبير والصغير أيضا
طبيعة ثان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهما تناقض قولهم في الموضوعين

(الفصل التاسع) (في الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به الكيفية والكمية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصورهما
تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل
وأن يفعل بأنهما هيئة قارة وتنفارق المضاف والائين ومتى والملك بأنهما لا يوجب نسبة الى شيء خارج
وتفارق الكم بأنهما لا يوجب قسمة والوضع بأنهما لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها
وأناؤها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم
كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكلاهما مستقامة والانعفاء للخط
وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسّا كالألوان والطعوم والزوايح والحرارة والبرودة
فما كان منه راسخا يسمى كفيات انفعالية كحلاوة العسل وحرارة النار ورائحة المسك وحرارة النار
وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تتفعل عنها (والثاني) يخص بعضها
وهو أنها حادثات عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفة المصفر أو

(١) تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الاحر مثلا من حيث هو أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها
النسبة وهي كيفية مضادة للبرودة المأخوذة في البرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها
فيكون الاحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للبرد من حيث هو أشد برودة
أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان لما هيته واحدة لا تضاد فيها وهي الجسم التعليمي مثلا فالصغير والكبير
كلاهما جسم تعليمي والصغير والكبير اضافة محضة وليس فيهما ما هيته وراء ذلك معقولة بنفسها تعرض لهما التضاد
فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الآخر والبرد فانهما مع الاضافة قد اشتد في نفس النسبة على ما هيته معقولة وهي
الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا «فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتعقيد
قبلها أيضا»

(١) وصفرة المصفر أي الاصفر بطبيعته من الازهار مثلا وصفرة المصفر وحلاوة العسل انما تنشأ عن انفعال
المادة بالمزاج لانها عارضة للمزاج والحرارة وان كانت للنار على رأيهم بذاتها عن انفعال لكن من شأن نوعها أن تعرض
لموضوعه بالانفعال كالحرارة التي تعرض للمزاج مثلا

بعد الخلقة كما وحده ما البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمة
النجمل وصفرة الوجه تسمى انفعالات لأنهم انفعالات في أنفسهم بل هي هيآت قارة فان أنواع
الكيفية تشترك في أنما هيآت قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها
انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميز الهاء عن النوع الراسخ
الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسًا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى الكمالات فان
كان استعداد المقايمة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحية والصلابة وتلك هي
الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان
استعداد السرعة الاذعان والانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل الممرضة واللين وهي أيضا هيئة بها
يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لانفس القبول ولا نعني بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى
فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد
طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض
على لاقبولة أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون في أنفسها كمالات لاستعدادات لكمالات أخرى وهي مع ذلك غير محسّة بذاتها فما
كان منها قابلا يسمى ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفيجور والجور وما كان
سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصباحية والصحة والممرضة والمرض فان المراض قد لا يكون مريضاً والمصباح قد
لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية
وفكرة كمن يكتب شيأ^(٢) من غير أن يروى حرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نغمة نغمة
وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير
روية ولا شك أن جميع ذلك يكون هيآت في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات
وثالثها القوة واللاذقة ورابعها الخصال والملكة وجميع هذه الانواع يقع فيها التضاد والاشتداد
والتنقص الانواع المختص منها بالكميات ولا ينبغي أن تشكلك عليك أشياء عدت في هذا الباب وقد
عدت أيضا في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة
فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها الاذاتهما فدخلوا في المضاف بالعرض
والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوماً من حيث ماهيته وحقائقه
بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لاضد النقص

(٢) كالمصباحية لا أظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو
القوة في مادتها كالمطاء والمغوار وأهل النظر في العلوم يستوعون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة
أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصباحية هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة
فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصباحية فانها قد تكون مريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها
ترجع استعداداته للصحة منه بجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روائى الامر وروى فيه مهموزا وغير
مهموزا فانظر وتفكر والروية في الامر التفكر فيه مع تأن لا عجلة معه

لكانت أنواعهما كذلك مثل النحو والشجاعة وليس النحو نحو الشيء إلا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذلك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي كـ (٢) كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباهاً بالمضاف من سائر ما عُد دناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافاً حقيقياً وهي كون المتمكن محوياً وهذه الإضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواءه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاو وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فإنا قد بينا أن الوجود ليس جنساً لما تحتله ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان الكون في الزمان أيضاً كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولاً به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الأقليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإن قديصار من أحدهما إلى الآخر قليلاً قليلاً قبل الأشد والأضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فان كثيراً من الأشياء تقع (٤) في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافاً حقيقياً وإنما تعرض له الإضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها ملكة في ذاتها فإضافة بالنفس كأنها هيئة أولون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا أو لكانها تعرض لها الإضافة عند مائة متبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيسه أثرها وهو الأشياء التي تتعلق بها ذلك الخلق

(٢) كون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون ناشئ وجودات لانه ان سلم أن جسماً لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم أن جسماً لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائماً فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارج لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بداهة البطلان

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعي وكل دفعي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعاً في طرف الزمان الماضي الذي يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أي جوهر من العدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسئل عنه متى الخ

تقع في الزمنية ويستل عنها قى ويحجب به

فنه زمان أول حقيق وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه
فان غير حقيق نظير السوق والبلد في الاين كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين
المكان الحقيق والزمان الحقيق فرق فان الزمان الحقيق المعين تنسب اليه اشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها قى على سبيل المطابقة لكن لا يكون (١) كون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيق لا يتصور
نسبة اشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيق كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها
بالقياس الى الجهات في الموازنة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع
والافتراس (٢) وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة
هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يقال للما اليه اشارة أي تعين جهة إن له وضعاً وبهذا
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الكم وهو كونه بحيث يمكن أن
يشار اليه أين هو مما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا
أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاؤ فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء
يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضاً على نحو قبول الأين والقيام
والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشياء
والاضعف وقد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الخاصة القارة
والوضع هو القار منها

وأما المالك فهو نسبة الجسم الى حاصره أو لبعضه منتقل بانتهاله كالنسبة (٦) الخ والتقص والتنعيل والتختم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو
الشأن في المكان الحقيق وهو حاوى الشيء فانه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدي في عشرين دقائق يصحها في
الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي لحركة اليد أو اليدين شئت
الحاصلة لها من كونها في هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الاشياء المصاحبة
لها بخلاف مكان اليد الذي يحتويها فانه خاص بها لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراض من اقتراض ذراعيه أي بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للبدء وهو كون الجسم أي ان
الحالة التي تحصل للجسم من جهة أن في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ماصدية أي فنه
قوله ما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة أن له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق
معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كالنسبة الخ التسليم ليس لامة المحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك
والتقص لبس القميص والتنعيل بالنعيل المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

فمنه جزئ كنهذا التسليح ومنه كلي كالتسليح ومنه ذاتي كحال الهرة عند إلهابها ومنه عرض كحال الانسان عند قيضه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات فحال مادام يؤثر هي أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يُسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن يفعل» فهو أثر الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختيار لهما أن يفعل وأن يفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قديقالا للحاصل المستكمل القار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقديقالا حينما يقطع هذا ويحترق ذلك والحركة هي مقولة أن يفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التمسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي هو السلك ما هو أقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايته

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأتين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة تمامان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقي لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عروضها للمقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه فينوبى الموضوع ويسمى نموًا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذوبًا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر بزيادة أو نقصان بل يتخلل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تحللًا أو تكاثفًا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتمسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع أنواعها الى النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة في الأتین فعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق مكانه المكان ان كان في مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزاء (١) زاحوية أو محوية وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

ليس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسير يسيرا وحركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كيفيات المنى وهو منى بعد الى أن يصير علاقة وكذلك هو علاقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفردلها مفصلين اقتداء بالتقدمين

(١) الى أجزاء حاوية أو محوية الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه فان نسب أجزائه الى أجزاء حاوية تتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوي والمتمكن ساكنا فان نسب أجزائه الحاوي الى أجزاء محوية تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالتين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الأول وهو الحادي عشر)

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والایجاب ولا نعني بالسلب والایجاب ههنا ما نهني بهما في بادير منياس بعدهما فان الایجاب والسلب ههنا لا يخص بهما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرنسية والافرسية فالمراد به التقابل في القول بين الامر الاثباتي والسلبى كان ذلك اثباته في نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نعني بتقابل الفرنسية والافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرنسية وعدمها في الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكية كما تختار ايراد ههنا بل تقابلهما في القول والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والابيض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعدام لا ذات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هي الانقسام بتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهمهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما المتقدمون ههنا الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن ههنا كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن (١) أحدهما لازما فليست ترك في هذا كل متقابلين ههنا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكية فنه مشهور ومنه حقيق فأما المشهور من الملكية فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع ههنا المعنى عن المادة المنتهية لقبوله في الوقت الذى من شأنه أن يكون لها مع ارتفاع ههنا التهيؤ مثل العمى للبصر (٢) والدردد لا اسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فحسب فان الجرو الذى لم يفقه (٣) عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى المملكة

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الاقراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المقيد للصدق والحمل فالفرس والافرس يتقابلان في الضمير فلا يصدقان معاً على شيء واحد رابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين ايجابى كما ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير (٢) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدتين في اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة في الشمس مثلا

(٣) الدرداء النحر يك ذهاب الاسنان

(٤) الذى لم يفقه ففهم الجرو كمنع وقع بالتشديد فتح عينيه أول ما يفقه

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا لشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكلا لثبوتة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم الحياة للأمة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرد وهو عدم في الوقت وكانتشار الشعور بدءا الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الزاين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعا إذا نقلنا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيدا بالأبوة والبتوة إلى شخص كذا (١) كذا فيقال زيدا أبو خالد زيدا ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي أها أوساط إمامسة باسماء حقيقية كالقاترين الحمار والبارد وكالاشهب بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب الطرفين كقوانا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحد الطرفين لازما لغيره عند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو والغير المفقح لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهورى والحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايقين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايقين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدمه (٢) ليس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقي جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكذب (٣) أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزا لانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضروري للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لانه يجوز الانتقال

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا خالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أي من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة أو للفتور وبالعكس أما في المشهورى من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بصيروري له ثم انه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكية الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكية واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب (١) أحدهما للموضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكية الحقيقية فيكون أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو توجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما ماعلة وجودية غير الاخرى بالذات وأما في العدم والملكية فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكية علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لانظلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا كذلك بين الفرس والافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

(الفصل الثاني وهو الثاني عشر) (في المتقدم والمتأخر ومهما)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الا آخره وهو موجود ويوجد هو وليس الا آخره وجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية لهما الا وهى له وله ما ليس لهما (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد كـ (٢) ذلك المتقدم في المرتبة قديكون طبيعيا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا تع (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتأخر المعنى الاعتبارية المتقدم والتأخر الاوقد وجود المتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي معا

(المقالة الثانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

- (١) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما في كل وقت أما الجرو قبل أن يقع فانه لا يجب له البصر ولا العمى فليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كذلك المتقدم الخ أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها
- (٣) أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذي اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في العلية مثلا لا يكون للتأخر الذي هو المعلول حتى يكون قد حصل للتقدم الذي هو العلة

(الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمنها من غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى التقييد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهم ما اذهما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذا القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقة ته وما هيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعناها هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل تحديدنا الإنسان بأنه فحل مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعبرتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التسميات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مضمراً منه إلى أنه لا يكون تركيباً من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى المركب وليس جنساً له ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فإن الجسم الأبيض مقومان له وليس واحداً منه ما جنساً له ولا فصلاً وكذلك الأقطس مركب من الأنف والتقعر والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركباً من الأجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التقعر على الأقطس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول فائل كلاماً في تركب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره تخصيصاً منه لاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله أن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فأننا حصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء أن ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام أغما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالتعقل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنساً له والخاص فصلاً وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاؤه التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلاً

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى ما يتقوم به من اجزائه بالاخر فيتم من طبيعته واحدة في الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض اجزائه قوام في نفسه بالفعل وان لم يقترن به الاخر لتشوش دركه على المبتدى ولعل افضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق (١) في ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للحدود في الوجود فكما أن الحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لاجزائه كالسيرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بان يقترن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشتركة فيه فيقومه ويقيده مخصوصا في الوجود إن كانت مقوماته أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعها فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد ليس تدعى تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا بمحاذاة التركيب في الوجود

أما ما (٢) ليس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المخاذا للوجود هو أن يوضع من اجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الأبيض معرقة بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وقفت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عتقد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي المشترك كأو خاصا واذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم ان لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رده حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما نقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حد جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما ان كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمدا أو سهوا لم يستعظم صنيعه بسبب هذا التطويل بعد رعايته واجب الحسد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قواعده المنطق أنهم موازين لا معلوم الحقيقة ودرك الحقائق المتقوية وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من عام منزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في اجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب في وجودها الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الارادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحتمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف أو خالق جامع للعفة وأخواتها وزعم أن هناك فرق بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لادليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر اجزاء الحد في الجنس والفصل لانحصار اجزاء الماهيات فيهما (٢) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقترن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقترن والموضوع طبعها هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٣) أما ما ليس الخ شروع في بيان كيف يكون التركيب الحزى بمحاذاة التركيب في الوجود

لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده لا يجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا (١) ليس في هذا من الزلل ما يخرج به عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بحد معلوم فرب شئ هو وجيز بالاضافة الى شئ طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ (٢) في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف مما ذكرناه أن الشئ الواحد لا يكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشئ اذا وجب ارادها كلها في الحد الحقيقي إما سرى محاذ أو إما من غير محاذ لا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شئ يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد عند افتائها ولا يكتفى في الحد التام الحقيقي أن يذ كر الجنس الأعلى أو الاوسط مقبداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها بالحدى الداليتين المعبرتين فان الجنس الأعلى أو الاوسط لا يدل على ما هو تحتة بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الاوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الانسان انه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شئ ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا انما يدري ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لا يوجد الا حيواناً لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمغذى والناسخ والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضييع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشئ اذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشئ كما هو لكان قولنا الانسان جوهر ناطق حداً لانه يميز للانسان بذاتياته عما سواه (٣) لكان انكاراً على من يطلب من الحد تصورات الشئ وتحققه كما هو ثم يكتفى بالتمييز أماماً لا يطلب منه الا التمييز فلا انكار عليه في اثاره الا بتركه ما هو الاولى من طلب تصورات الشئ فان التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فعرفة حقيقة الشئ مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقة شئ * وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشئ ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلناه في حد الانسان انه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيداً للتصور الذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشئ أماماً لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالاً على الماهية بحسب ذات الشئ وأما التصور الذي حكنا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشئ والتصديق به فليس لقائل أن يقول اذا كان الحد لا يفيد التصور لا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور لا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يقتضيه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحسبه زلل يخرج التعريف عن كونه حداً وان خالف الايجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنفى وهو أنه من المضافات فهو منفي أي فلا يسوغ الخ حيث انه ليس من المضافات

(٣) وهذا انكار أي ان قولنا تعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بحد التمييز مع ذهابه الى أن الحد انما يقصد به تصورات الشئ وتحققه فان ذهب ذهاباً الى أن الحد انما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي أو الاوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه اشارة لما على غيرها الا من جهة أن الطريقة خلاف الاولى

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد باللفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصورا لحقيقة الذات وماهيته بتصوري ذاتياته بل ربما كان تصوره من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يننون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالاجتماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان ضال مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الاظفار بادي البشرية وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيهما جميعا أن تكون هذه اللوازم بيئة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول انه الشكل الذي زواياه المثلث مساوية لثلاثين فان هذا ليس بيئنا الا لله تعالى فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندسين من لا يعرفه فهو في حقه خاص (٢) مركبة لا رسم اذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف وهو هنا حقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بيئة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصية واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بيئة له ينبغي أن يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف ينتقل الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فلا يسقط اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا بالتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقة مقياسا وبالحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن واقيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي مجتمعة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الآن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ما قبله حينئذ يعرف باللفظ مرادف له أو بلفظ أخرى (واعلم) أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجزاء الذاتية انما هو بلوازمها واذا كانت لوازمها بيئة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفا قائما مقام الحد وان لم يكن حدا لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته (٣) اذا إنما كان حدا لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أي تعريفه بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء وان لم تكن اللوازم بيئة فلا يخالو ما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

(١) بلفظ الحد أي باللفظ الذي جاء الحد لبيان معناه وهو اللفظ الدال على الحد ودكالانسان مثلا

(٢) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكانها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم

لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفته (٣) وهذا أي تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا الخ

(٤) أي تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

قصد نحو (١) وكونه ذات تلك الوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بالازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسماً وان كان المقصود من ذكر هذا الالزام تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا الالزام فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحل وجميع القوى الفعالة والمنتهلة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أي قصد نحو كونها ذات تلك الافعال كان ذلك كالحل لها لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

(الفصل الثاني)

في التميز عن وجوه من الخطا تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأسرها و ترتيبها يصعب جدا اذا عثر على جميع الذاتيات دائماً في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في الاكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما يؤخذ البعض على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت الوازم البيئة للشيء بذاتيته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الاشياء اذهى متقاربة جدا في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها واصعبه هذا الامر اوردنا أمثلة من الحدود والرسم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفة ما يتحرز عن أمثالها

فمنه ما هو في الحد لما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالشرك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك أن يؤخذ شيء من الوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك الوازم أي الذات التي تعرض لها تلك الوازم وحاصل ما قلناه أن البساطة لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء اذا البسيط لا مقوم له ولكن البساطة تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البساطة بالرسم وهو التعريف بالوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت الوازم بيئة فان الوازم البيئة ما لا تحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما ان لم تكن بيئة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس بيئة لا يصح أن يكون معرفاً للزومه كساواة زوايا المثلث لقائمتين فلو قصد بالوازم الغير البيئة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسماً لها كما عرفت أما اذا قصد بذلك الوازم الغير البيئة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم منه هذا الوازم أي ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أي تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك الوازم الغير البيئة رسماً يقوم مقام الحد أيضاً لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم ينظر فيه الا الى كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين الزوم كتعريف النفس الناطقة في الانسان بانها قوته التي هي مناط اتصافه بالحكمة فان عرض الحكمة للانسان لقوته فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازماً من لوازم النفس الناطقة يحتاج الى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلاً بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث تصدر عنها هذه الافعال وهو الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أي توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازع الى انتزاع ما ليس له من
يد غيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد السريرة ظلم الناس والظلم نوع من الشر
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع
للسريرية لا الجنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا ان موجودا مكان
الجنس كقولهم في حد الرمانة خشب محترق وليس الرمانة خشب بل كان خشبا واذ ذلك لم يكن
رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصير بعد رمادا ومن ذلك أخذهم
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
والجسم جزء من الحيوان لا الجنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأني يناقض ما قدمناه من ان الجسم
جنس للحيوان ويجب ان يعلم ان لا تناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزاء
فقط واذ ذلك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ
باعتباره جنسا محمولا على ما تحتته أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى
وصورة ذوات ثلاث بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا
أو حيوانيا أو مجاديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا اذ ليس الحيوان
هذا القدر خصب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر خصب
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة
به افتراق الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى
للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون
شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان
جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حمله
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان
ت حسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت ثبت الشيء
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم وأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الالفاظ المجازية
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف (١) هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا به هذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادي في الوجود الخارجي

(٢) والانفعالات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر
اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المنفعل أما الفصول فتقام قومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم
بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التباس

(٣) الفهم موافقة مثال للشبهة وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للاستعارة والفهم ليس موافقة تماثل هو موافقة
ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مثله لا يدرى ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه
لكنه بوصف كونه محركا لذاته فرب لا يعرف

نقطة وفي حد الانسان إنه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما مجازاً أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعاً اذا كان معاً فلو كان أحدهما مجهولاً كان الآخر مجهولاً أيضاً فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معه ما يقابله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوماً معه فلا حاجة به الى أن يعلم صاحبه

ليكن على هذا شك وهو أن المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بياناً للحقيقة فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر والالم يكن بياناً للحقيقة وحده أن المضاف اليه ليس جزءاً من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له ان يلزم من كونه ذاتاً مضافاً وجود مضاف اليه بازائه معه لاسبقا عليه ولو كان جزءاً من حقيقة لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما ما تقدم المعارضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أو لا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصتا بينهما الاضافة التي هي قياس ما لوجه ما الى الغير كان حصول هذا مضافاً والآخر مضافاً اليه معاً من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والخيال وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فإذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه جار من حيث هما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس بالنفس أخفى من النار وأما ما هو معروف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه به فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع من ارا والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها القابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمساوية بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جداً اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قاعين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضاً ان شاء الله تعالى فهذه ما تريد ايراده في التأليف المفيد للتصور وتنقل الى التأليف التصديقي يعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

في التأليفات الموصلة الى التصديقي وتقسيم الى خمسة فنون

(١) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها ككون الجوهر وظهور الاثر ولكن النفس في حقيقة أخفى من النار

(الفن الاول)

﴿ في التأليف الاول الواقع لفردات وهو الملقب ببادر مني اس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول ﴾

أما المقدمة فهي أن الاشياء وجودا في الاعيان ووجودا في الازهان وهو ادراك الاشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم والعقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في التساوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مما ياتي للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتوكميمها أجزاء اللفظ وتوكميمه وقد كان الى انشاء دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا الحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنوعا بان يحفظ الدلائل على مافي النفس ألفاظا ويحفظها رقوما أيضا تخففت المنة في ذلك بان قصدا الى الحسروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ أولا لكن مافي النفس من الاثار يبدل بذاته على الامور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لوطا وطا على غيرها لناب منها وتختلف باختلاف الالام والاعصار وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا مختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

﴿ في الاسم والكلمة والأداة ﴾

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهم مأمول ان يكن الحجية أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا في أمور هي قضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلقطة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك ان قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحاق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارنا للمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه ان قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والنجار وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا هو كسب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعا مادا لا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن الفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل الا مقسرونة بشئ آخر والفتحة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما ينبغي من بعد

ومن الاسم ماهو قائم ومنه ماهو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما تغير عن بنائه الاصل باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت حقوق البناء أو في أو على أو عاملا آخر به لولاه الجواز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع هذا المجموع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل والمعنى أيضا فاقول يتغير المعنى ما تقع (١) كيرحكم ما يقارنه جواز او امتناعا ولا نعني بتغير المعنى تبديله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة (٢) الاستقلال لها دون اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجودا موضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمون بفعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتاء في تمشى تدل على الخطاب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان تمشى أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وص (٣) نحو أفضل المتأخرين الى أن تمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاستناد الى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصریح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبهه به ولا تنحصر دلالة الياء بسبب انتفاء التصریح والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا اما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المسمى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقارنه الخ أي لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرهما من العوامل جواز او امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه في زيد المفعول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسماه لا يتغير بضمة ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) الاستقلال لها الخ أي ان هذه الزيادة التي أفادت هذه الحركة ليست معنى مستقلة بذاته وانما هو معنى لا بد في تعقله من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(٣) صغوب كسر الصاد وفتحها وكون الغين المججمة أي ميله

والتكذيب الى التصريح واليمين لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه
 واذا تحقق هذا فاعمل لغة العرب تخالو عن الكلمات المستقبلة فانها بأسرها مركبة لا بسيطة يمكن
 المنطقي لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
 المستقبل لادلالة الجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة
 والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فتقولنا قام وقعد وغير المحصلة
 كقولنا لا قام ولا صح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط به ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما
 كان في الاسم الغير المحصل بل هو اسلمه معنى الصلة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
 غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
 لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد عشي أى في
 الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صبح اذا تأمل البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
 على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
 وأما الاداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من الدار أو ما أشبهه
 (واعلم) أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى
 استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود
 أو كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
 قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا أو فجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المراد به
 وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها
 بذاتها دون ما يقرن بها

(الفصل الثاني)

في القول وأقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
 المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء ال على شيء حين هو جزءه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي
 بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود
 هذا القسم عقلا فلا يفسد في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلا
 لان معنى مجموع اللفظ يزيد لا محالة على معنى جزءه فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة
 ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على
 معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم
 دلالة أحد جزأيه بانفراده الا مقرونا بالآخر كقولك لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
 صفة لم تذكريه بعد لا كونه في ذاته كما لو كان في نيتك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر
 المريض فان كان لا تتم دلالاتها والحالة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة
 والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة
 إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة الخطاب والتي تراد لذاتها هي الاختصاص بما
 على وجهه أو محترفا عنه الى صيغة التخي والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت لمتك
 تأتي استشعر من هذا أنك هر يدلاتيه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من الخطاب فاما أن يكون ذلك
 أيضا دلالة أو فله لا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وان أريد على من الاعمال
 غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن الادون دعاء ومسئلة والنافع
 في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه والتصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله
 انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة للاحكام هو
 التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة
 الحلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحلي فيسكن قولك الانسان حيوان والشرطي المتصل
 مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا
 وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة
 المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أوليس محمول عليه ومعنى
 قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه
 لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المسائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان
 الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المسائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحلي وإما أن يكون
 الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عن كونه قضية
 ويربطه بالآخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة إما بنسبة المتابعة والازوم كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بالزوم وجود النهار طالوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل
 أو تكون النسبة بنسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو
 الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة
 والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما
 عن كونها قضية وهما بالان تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى بهما تمام معناها في الصدق
 والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد
 اقترنت باحدى التضيئين والفاء بالآخرى وفي المنفصل لفظ إما وإما فقولنا ان كانت الشمس
 طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفرد فالنهار موجود اذا بقيت الفاء
 على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم
 احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن في احكامها نسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة الخطاب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسر هاء أي افهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده

بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن

جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب في الجملي هو الحكم بوجود شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلو وجود شئ والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدي القضيتين للآخرى اذا فرضت الأولى منه المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع هذا الزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم ببيان احدي القضيتين للآخرى والسلب فيه رفع هذه المبينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بنسأوين وليس في المنفصل مقدم وتال بالطبيع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدماً والانفصال بحاله أما في المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منهما مقدماً لان المقدم ربما كان أخص من التالى فيلزم من وضعه وضع التالى الا اعم ولا يلزم من وضع التالى الا اعم وضع المقدم الاخص بل لو كانتا متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجملة لان تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الجملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدد الا بالوجود أي بان يؤخذ^(١) بالوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه ولان معنى بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليفه لولا حرف السلب لكان ايجاباً لأن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

في القضايا الخاصة والمحصورة والمهمة من الخليات

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نوخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الخليات والقياسات المؤلفة عنها

كل قضية جمالية فموضوعها الماجزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شيئاً من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأخذه جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محمداً للمفهوم بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورته وبعيرها ان كانت له صورة حقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجودات باع أن كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدد البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فيسمى أعداً ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلمة الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أول يبين فإن لم يبين سميت مهملة
وان يبين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على كاه وتسمى مخصوصة كلمة أو على بعضه وتسمى محصورة
جزئية فالقضايا الجزئية هي هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلمة ومحصورة جزئية
وحال الحكم في عمومه ومخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية
وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة
مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا
الإنسان ليس بكاتب والكلمة الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولاً
واحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب
والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أوليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل
وقد يظن أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مَهْمَل في لغة العرب مع
أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وإن استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً
فتستعمل لفظة الإنسان ويعني به الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس
بعام والالما كان الشخص إنساناً وليس بمخاص أيضاً والالما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع
جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان
يقتضي العموم لا محالة لكان قولك الإنسان بمنزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على
الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو (١)
مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلمة وجزئية فإن أخذت كلمة صدق
الحكم جزئياً لا محالة فإن الحكم إذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق
أيضاً ففي الحالين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق
الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيئات خاصة تلحق القضايا فتفيد أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص
المحمول بالموضوع ومساواته إياه من جملة اللفظة إنما فيقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون
بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولا هالم
يكن مجرد الجمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الجمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب
أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة
واجباً في الجمل المجرد فإن بعض المحمولات قد يكون مساوياً مثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهمل الضمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالألف واللام وليس على قولك الإنسان نوع
فإن هذه القضية ليست من المهملات إذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لأن الحكم في المهمل يرد دائماً على الأفراد
كلها أو بعضها ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب
مذهب القائلين أن هذه النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وإن لم يصح حله
باسم وقد مما استأخرون قضية طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لأنه لا يستعمل في العلوم وإنما
أثنى المصنف بقضية الإنسان نوع هنا لثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالألف واللام كلياً دائماً ولم يقصد بمرآ آخر
وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحك بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيسدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيسدل على سلب الدلالة الاولى في الايجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويقتد أحد أهرين لما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضي الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق ^(١) وقد تقتزن زوائد بالشرطيات فتقتضي زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والخصيل

القضية الخلية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما ما فانك اذا قلت الانسان حيوان علفت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دال عليها وليكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى أفراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمونة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لئلا يكون الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه ^(٢) الى زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتبا والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتبا وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزأ من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة العميقة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومداخل عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقتزن زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للصنف هو كوصف في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتبدل أي أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشارك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضي ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى امر اعدميا سلبيا فاستلزاما في اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شئ لا غير الا اذا كان ذلك الاخر ثابتا لما في نفس الامر أى الوجود الخارجى أو فى الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن لثبوت وجوده فى الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لا فى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لا لان قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لما بقاء ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العتقاء هو غير موجود أو الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميها ولا شيئا من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصيرية شريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عديميا

وأما الشائبة فلا فرق فيما بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيها جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول واثبة (٢) لثبوتها لثبوت واحد وهو الموضوع كان معدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبيا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة الا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل الا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى يحولها أحسن المتقابلين سواء كان عدما كالعنى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم امر من شأنه أن يكون موجودا لثبوت أو انوعه أو جنسه القريب أو انوعه (٣) اذا اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط يحصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الأمثلة فوالهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التناقض باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لثبوت أو انهما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لثبوت من الخلاء موجودا وأن أحدهما النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(٢) واثباتهما لثبوت واحد أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

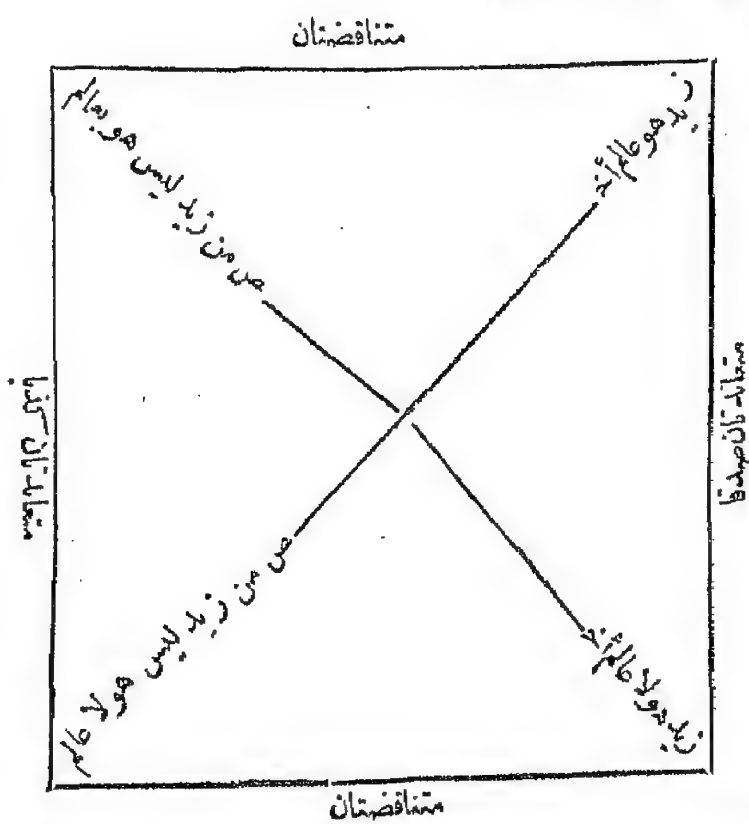
(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أحسن المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره

المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجور الذي لم يفتح فان العمى والبصر كايهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولتمثل ذلك المعنى بالعدل فاذا قلنا الموضوع موجود وهو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما ما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالجور وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي يحولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور وهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالعدل أعم منها أيضا لان استعمال المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك اننا نقول الجور غير موجود في موضوع أو الجور هو ولا عرض وليس للجور جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفرض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب ونحوها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينهما وبين أخواتهما في هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدقا من غيره فتمقيضه أخص صدقا من تقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لئلا نلزم تبين بعد حال التقيض لما رأينا أن تأخير أولي لم نثبت هذه الألواح فن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

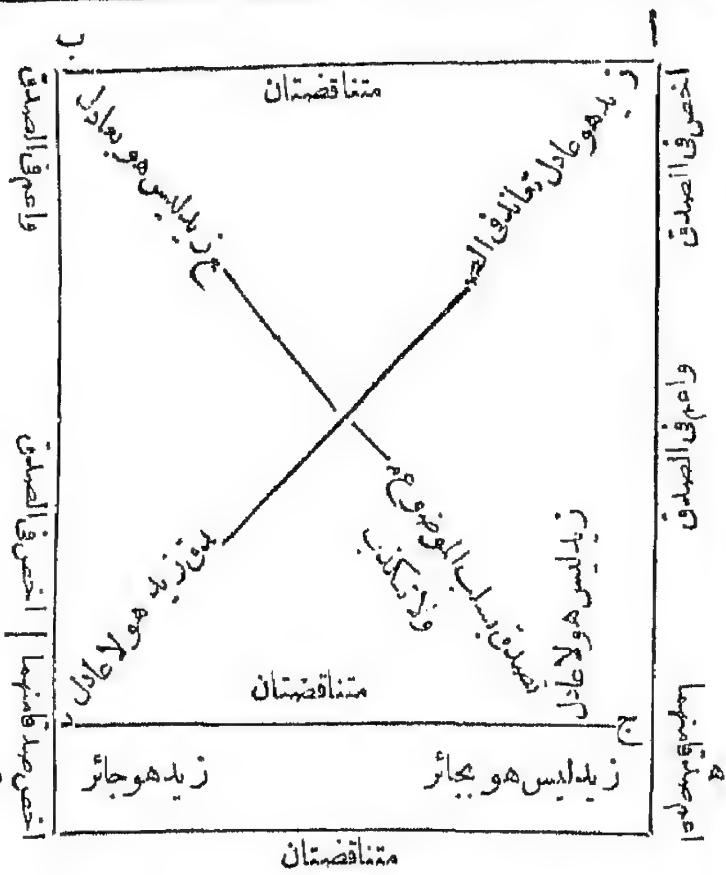
(١) يفرض ألواح الخريد منها جدول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحا وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو



غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والايجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية تشكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرمم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا واني رأيت ان شاء الله تعالى وذا كرسيا من عمارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال
التناقض بعد هذا عن قريب

تجد في هذا اللوح مربع $أ ب ج د$ قد
وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل »
في جانب الضلع الطولي $أ ج$ وبازائها
السالبة البسيطة « زيد ليس هو عادل » في
جانب الضلع الطولي الآخر $د ج$ وتحت
الموجبة البسيطة السالبة المعدولة « زيد
ليس هو لا عادل » وبازائها تحت السالبة
البسيطة الموجبة المعدولة « زيد هو
لا عادل » ثم تجد في مربع $هـ ز ج د$ السالبة
العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت
السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية
« زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة
ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة
البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض
الموجبة المعدولة فإيتق بالان على الخط الأفقي
من أعلى أو من أسفل في شكل $أ ب ج د$



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لأنه إذا كان الموضوع موجوداً فهما
شيء واحد لأنه إذا نفي عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والآن لم يرفع النقيضين وهو بديهى البطلان ولكن
الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة أذ يكذب كل
حمل إيجابى على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حمل عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهى أعم من الموجبة
المعدولة فعند وجود الموضوع هما شيء واحد لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل
فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لأن الإيجاب يقتضى
وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقاً إذا أصبح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن
واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معاً عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما
لا حظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معاً لأن كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة
والموجبة المعدولة معاً وقد قلنا انهما تعاندان في الصدق

فاذا انتقلت إلى شكل $هـ ز ج د$ وجدت السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة
المعدولة وهى أعم منهما معاً أما من الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه
ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود
الموضوع أيضاً ولا يصدق أنه عادل كمالو كان الموضوع موجوداً صديقاً بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة
وأما من الثانية فلوجهين الأول فقط فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت
العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهى أخص منهما معاً أما من
السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين
الجور والعدل فيصح أن ينفي العدل مع الجور معاً فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد
موجود وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع موجوداً جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز
أن لا يكون عادلاً ولا جائراً ويمكن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطالب صدقها
وكذبها أو الأمان من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فإن كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود من جعلتها أن كان لا يستقر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب انزول القياس بالمشتري الذي هو بازاره البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والمكمل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيّنه مثل أن تقول الزنجي أحر وانما جزء منه أحر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكيفية مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول الخمر التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يخص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسماة ولا منكورة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحاصل بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لاحالة أو دائم الكذب أو لا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لاحالة

(١) المقصود من جعلتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب «قال الجوهري وفيه الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب

حق روى والاثنى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطامن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شربت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الجحور بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب بالاحتمال يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا السبل لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق هجومها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والحجول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة صادقة أي مطابقة الامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة محل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع أن يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد يخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتباً فان المادة ممتنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رابعة وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدمة عليه وحق الرابطة أن تتصل بالحجول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط الحجول بالموضوع والموضوع بالحجول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يمتنع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والحجول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعرف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التجميع والتخصيص لا جهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة تسمى خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كالمشهور في لسان القوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحو ما في الموجودات الخارجية فكأن الصور الخارجية تعرض لموادها وتقدم عليها كذلك القضايا تعرض لموادها وتطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالحجول مثلاً في الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهماً غير قابل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكيف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع بحيث تلك الكليات اذ بذلك تتم المادة التي تطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا ينفك ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائماً لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمر اوجب هذا الاتحاد الابدی والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذي يتحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للوضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبداً بدون أن تراعى ضرورة له من أي وجه أتت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أي يمكن أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكر في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً ما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين بحج (١) ريان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في الالفاظ هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالاجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فاعلمنا نختاره بامضال احنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فإن الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فاعلمنا سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع (٢) ير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فتستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للمعنيين فتقول المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق وقد تكون ضرورية متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائماً لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجودا لذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائماً لم يرز ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحمول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عنى به هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا اشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بموضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق للبصر فان تفريق البصر ضروري للابيض لا دائماً لم يرز ولا يزال ولما دام ذات الابيض موجودا ان كان مما يرزول البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القميص لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند تصاقه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الخشب فانه يعمل فان السعال

(١) يخرج ريان مجرى واحد الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكل والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكل أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الامر لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لا شيء من الانسان مجبر بالضرورة في السالبة ولا يقولون لا شيء من الانسان مجبر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريه مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من ههنا الى بغداد فإنه يبلغ قريسي^(١)ين فباوجه قريسين ضروري للنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الكسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للهيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول مجنوبا مادام مجنوبا فانك اذا قلت الانسان ماش فالشيء ضروري له مادام ماشيا بجميع أقسام الضرورة المشروطة الثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول مجنوبا مادام مجنوبا والمشروط بشرط وقت إمامه معين وإما غير معين واذا ضممتنا اليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تالزم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية ممكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العائى أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمين الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العائى لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال ممكن المعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنتمي الضرورة المطلقة والمقدمة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تمام المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذي له ضرورة في وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما وممكن وقد يقال ممكن ويعنى به حال الشيء في المستقبل بحيث أي وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يباي بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوموا بشرطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالى لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف يلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالغتم ثم السكون وكسر الميم وباء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة وتون تعريب كرمان شاه بلد معروف بينه وبين ههنا ثلاثون قريسا قرب الدي نور وهي بين ههنا وحاولان على جادة الحاج اه

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن
ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فذلكم الممكن الوجود يجب أن لا يكون معدوما فممكن
موجود الاحالة وهذه الحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان
الموجود دائما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود
الصرف الخالي عن شرط مالم ليس بواجب كـ (١) فبالواجب لا ينافي الامكان فاننا قد بينا دخوله
بأقسامه تحت الممكن العملي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي وأما الممكن
الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار إمكانية
بـ (٣) اذا المعنى باعتبار كالكناية للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها
إما شرط وجود علمتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل
لا ينافية الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي
ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه الماد في الاربع المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص
فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون متولا على الاخص من جهتين احدي
الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون
بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أي
واحدة من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التفصيل (٥) عن سؤالهم قولهم قوم وهو أن
الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب
ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن فمتنع فالواجب متنع (٦) وذلك لان الواجب
ممكن بالمعنى العملي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى
الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل
يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وانما يلزم ضرورة العدم التي
هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العملي اذا الممكن العملي هو ما ليس بمتنع فمتنع من غير اشتراط
ممكن بالمعنى الخاصي ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بمتنع أي ليس بمتنع فيكون متنعها

(١) فممكن الوجود الخ أي اذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشترطوا في امكان عدم
هذا الممكن بعينه امكانا مستقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم في الوجود لزمهم شرط
الوجود فلهذا التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أي كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبال مع
أنه لو فرض أن الوجود يقتضي وجوبه لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العملي
فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال
يستلزم وجوبه بآفته لم يكن ذلك منافاة للامكان في الاستقبال (٣) بهذا المعنى أي الامكان بالمعنى الاخص (٤) أي واحد
من المعنيين كان يعني أي واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أي قول الكل الحقيقي على جزئياته
فالممكن اذا أخذ بالمعنى العملي ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصي كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك
الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصي أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها
في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصي دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصيل
بناء فقاء التخصيص يقال تفصيل الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة

التفصيل

ويناسب (١) كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزم يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصي وليس كذلك بل هو بالمعنى العامي لانا اذا سلمنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصي عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصي هو ما ليس بضروري الوجود ولا ضروري العدم واذا كان السلب ضرورة الوجود فحسب بقية ضرورة العدم والامكان الخاصي الذي هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العامي

واذ قد بلغنا في بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بالضرورة ما كسا أي تلزم كل واحدة منهما من غيرها الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أي تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * متمنع أن لا يوجد * ليس يمكن العامي أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمتنع أن لا يوجد * يمكن العامي أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة اخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * متمنع أن يوجد * ليس يمكن العامي أن يوجد * ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمتنع أن يوجد * يمكن العامي أن يوجد * وطبقة اخرى من الممكن الخاصي وتمنعكس معدولة على محصل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعاكسا عليه يمكن أن لا يكون ومقابلة لهما كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هي المتلازمات المتعاكسة

وأما اللوازم التي لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهي واجب (٢) أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمتنع أن يوجد * يمكن أن يوجد العامي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس يمكن أن يوجد الخاصي * ليس يمكن أن لا يوجد الخاصي * والطبقة الثانية وهي قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهي قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمتنع أن لا يوجد * يمكن أن لا يوجد العامي ويلزم (٤)ها سلب الممكن الحقيقي محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقي فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامي معدولا ومحصلا ومافي طبقتهمما وهي * يمكن أن يكون العامي * ليس بمتنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * يمكن أن لا يكون العامي * ليس بمتنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أي يناسب ما قلناه في التفصلي عن السؤال السابق ويقر بمنه الكلام فيما يلزم الخ
(٢) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أي قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائزا لسلب والواجب معا وضروري أحدهما فهو واجب أو متمنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا أيضا كونه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه واجبا معا فقد حققت إما واجب العدم والمتمنع أو متمنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان في نفي امكان الوجود الخاصي (٣) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد ومتمنع أن لا يوجد وليس يمكن العامي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحاله عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامي كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمتنع وأمكن بالعامي أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصي الخ (٤) ويلزمها أي ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردي لهذه الطبقات لوحا وإنا قد علمناه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ

(الفصل السابع)

في تحقيق الكائنين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه
بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مقولا على الكل ولا كائنها شرائط في جانب الموضوع والمحمول إلا أن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلهذا بدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول إذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا ألباء الكلي وليس معنى قوانا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلي بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد إذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلي أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيميسلف ولا نعني به كل ماهو (١) ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بيناه هذا أيضا فيميسلف ولا نعني به أيضا كل ماهو ب دائما بل ماهو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

(الطبقة الاولى) متقابلات			
متلازمات متعاكسات	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون يمكن العاحي أن لا يكون	متلازمات متعاكسات	بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاحي أن لا يكون
	(سايلات		(الطبقة الثانية) متقف
متلازمات متعاكسات	ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون يمكن أن يكون العام	متلازمات متعاكسات	واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس يمكن العاحي أن يكون
	متقابلات		متقابلات
متلازمات متعاكسات	يمكن أن يكون الخاص يمكن أن لا يكون الخاص هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهم مادون العكس	متلازمات متعاكسات	ليس يمكن أن يكون الخاص ليس يمكن أن لا يكون الخاص هاتان تلزمان الستة التي في جهتهم مادون العكس

(١) كل ماهو ب من حيث هو ب أي الحقيقة من حيث هي لا بقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا إليها في واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا يعنى بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الازهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعيان أو ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بنى عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيد في القضية فإذا قلنا كل ب ج فعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يعنى الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتا ما لا يعنيه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بمجهتة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للوضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معينا أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا يعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفا لا مالايس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيمما كان فهو ج لادائما بل وقتا ما إما مادام الموضوع موصوفا بما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معينا أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كيمما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف ب ج وقت وجده (٢) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الزمنية الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدى جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غيرة الانسان

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بمجهتة الضرورية كما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا وأبدا أما لو جاز ان تعدى في وقت ما فلا يثبت لها بضرورى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة لعدم ثبوت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا بعدم بالفعل أو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجوده حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما يصدم
نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على
هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسبى الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري
وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو
موصوف بب كيفية وصفية تناولا غير مبین الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم لا يمكن
اللغات التي تعرفها تشعير في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى
في اللغة العربية هو لاشي من ب ج وبالفارسية هي ب ج ب ج نيسمت فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو
أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شي موصوفا بب ولم يكن ب ج مسلوبا عنه
كانت القضية (١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة
استعملنا قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب
الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب يتق عنه ج نفيًا غير ضروري ولا دائم وأما في الضرورة
فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي ينادى قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشي
من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب
في الضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين ففسر عليهما الجزئيتين الا في شيء واحد وهو أن دوام السلب والايجاب
في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشر ما دام موجود
الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها دوام الحكم في جميع الاحاد (٢) الا
يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حمل غير ضروري
وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب (٣) اب أو سلب
وقما بعينه مثل ما لا تكوا كب من الشروق والغروب وللخيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل
ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم هم
اعتقدوا أن الحمل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فأتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الدوق الصحيح الدقيق ويبين بأن لاشي أو هي الفارسية ليس فيها دلالة
على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر وانما هي النفي الصرف وتصوره وهو ما يفهمه فيما بعد
بعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثالا لاشي من المصاب بذات الخشب بساعل
أفدت بعبارتك أن نفي السعال متعلق بعروض ذات الخشب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله لاشي
فاذا قلت لاشي منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه يسعل
بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما يتق عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديها فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا في
ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالضرورة والافكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير
حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علم الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام
لا يكون الا لاشي اقضاء في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم أي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن
في وقت معين أو غير معين

الحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعضه فان بعض الاجسام مقهرك بالضرورة ما دام ذلك البعض موجودا وبعضها مقهرك بوجود غيره ضروري وبعضها ما كان غير ضروري وليس حكما بضرورة الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فإنا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعل ضروريا بل عوفيا أولا مستحقا (١) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكما بضرورة ذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفا ب ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد فته (٢) لم من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العاقي فانها تشمل الوجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بوجودها هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا المطلق وجودا غيرا ضروريا

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جهة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضا لما فإنه يعني بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا

(الفصل الثامن)

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسبب والایجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحول لفظا ومعنى وانفقتا في الكل والجزء والقوة والفساد والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب أن تقتضيا الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع فقبل العين مبهمة وعني بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبهمة وعني به الذهب لم تتناقضا بل صدقا جديما أو تختلفا في جانب المحول فقبل زيد

(١) أولا مستحقا معطوف على عوفيا أي ان الدوام في الحركة الجزئي ما ينبغي على العرف كالحكم بأبيض البشر دائما على بعض الناس أو ينبغي على العلم بعلة الحركة في الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لذاته

(٢) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريده أنه اذا صدق قولنا بعض الانسان متنفس اذا كان ان نفسه ثابتة لذلك البعض وقتا قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم بنفسه صدقه في كل واحد من الافراد كذلك فاذا حكمت في كلمة مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولا لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدق القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودي بالضرورة وفيه

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدل لم تنافضا اذ قد تصدق ان جميعا أو تختلفا في الجزء
والكل فقول الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجه واسنانه صدقا أو تختلفا
في الاضافة فقول فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقا
أو تختلفا في القوة والفعل فقول الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست مسكرة وعنى به في الفعل لم
تنافضا أو تختلفا في الزمان فقول النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل
تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقا ولم تنافضا
أو تختلفا في المكان فقول زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على ذلك
لم تنافضا أو تختلفا في الشرط فقول الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر
وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تنافضا

واذا كانت القضيةان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين
زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكيفية أعني بالكيفية والجزئية كما اختلفا في الكيفية أعني في
الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكيفية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في
الكذب فكالكليتين في مادة الممك^(١)ن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ
من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود
وقد يرتفعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما نقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق
القول البتة فهاتان القضيتان أيضا المتضادتان في الصدق والكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل
الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممك^(٢)ن
وتسميان داخلتين تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتب فانهما
جميعا صدقتان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب
في مادة الواجب^(٣)ب والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة
في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لاجل
المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا
تنافض بينهما اذ تصدقان معا في مادة الممك^(٤)ن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية
المتخالفتان في الكمية وتسميان متساخلتين^(٥)ين تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممك^(١)ن انما كذب الكليتان في مادة الممك^(١)ن لانه مع امكان أن يشبث المحمول وأن لا يشبث لا يمكن أن تصدق
الكلية القائلة بعينها كل مال موجود كان موضوعا فهو موجود كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة
كل مال موجود كان الموضوع فلا يصح بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول وتحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى
والايجاب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين
خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان
في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيا على أن الافراد التي ثبتت لهما
المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم يخرجنا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا في
اختلفت الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع
وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة حكمهما هو ببقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما نقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان حيوان فالموجبة صادقة
والسالبة كاذبة ونقول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلية في الكلية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانت السالبة بين صدقتا في الممتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس بحجر وكذبنا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمنا الصدق والكذب لكن الصادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لانفس القول

فما حصل الاصر في التناقض أن المخصوصتين يكفي في تناقضهما ما اختلا فهما في السلب والایجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المخصوصات يشترط مع اختلافهما في السلب والایجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين المخصوص والحصر وإذا روعيتم هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم الا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدق أحدهما فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناول المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان^(١) كان الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وان كان لا يمنع منه كإيناء والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قد ذكرنا أن كذبهم^(٢) اربعا يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلمية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلمية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة كالذي في ثبوت الكتابة للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان ثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكتابة كثرتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أي كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا أي الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أي تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

لأن كذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قلنا كذبها بسبب كون الحيل مساوياً عن الكل دائماً بالامكان
كان على خلاف ما قدمناه فاننا بينا أن الدوام في الكليات لا يكون إلا ضرورياً فحصل من جميع هذا
أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وإن كان كذلك فالأجاء لها دائماً صدقت
على الضرورة أيضاً فان السلب الكلي الدائم لا يكون إلا ضرورياً والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها
الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب
ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها
بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض
وربما كذبت لأن الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق كون ج مساوياً
عن بعض ب دائماً بالامكان والسلب الضروري وإما يمكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الإيجاب
الدائم والضروري يصدق عليهما الإيجاب الدائم ولكن هذه الإيجابيات والسالب لا تشتركان في عبارة
تعمها جميعاً إلا في سلب الوجود فنتقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه
بعض ب إما ضروري دائماً إيجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين حكمهم في الاشارات بأن له الإيجاب أو السلب ضروري وقد توافقنا في النسخ التي
شاهدناها على هذا وأما الكمية السالبة الوجودية فتكذب إما لأن الصدق
إيجاب ضروري في الكل أو البعض أو إيجاب دائماً في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل
أو البعض ولا يجد لهذه القضايا إيجاباً واحداً تشتركة فيه كما كان يوجد هنالك سلب واحد وهو سلب
الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائماً إيجاب
ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه متى بالوجودية ما كان الحكم فيها خالياً عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن
يكون الثبوت مشروطاً بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن
لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فإذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنه فكله اشترط أيضاً أن
لا يكون في الكلية الوجودية دوام فكون الكلية الوجودية عند فقيدت بالدوام واللا ضرورة فيكون كذبها إما
لضرورة الإيجاب في الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أولان السلب صادق في البعض دائماً وإن لم يكن
ضرورياً لأن الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وإن كان لا ينافيها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي
ولعكس كاه ومعلوم ونقيض الكلية لا يكون الجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزماً
لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الإيجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب
كذلك وإما دوام السلب وإن لم يكن ضرورياً بل كان ممكناً فهو مرددين الثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيض الوجودية
على أنها شاملة للوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو مطلوب عنه ج دائماً في التعبير تساهل بفتح راء ظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالأمور
الثلاثة التي يتردد بينها لزم نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة بانئين فقط الدوام في الإيجاب على أنه شامل للضروري
وغيره والضرورية في السلب

(٣) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الإيجاب فهو دائماً سواء كان ضرورياً أو ممكناً بالامكان الأنخص كما أشرنا إلى
ذلك قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن ك دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف أن الدائم لابد له من إرادته في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية وأمكن في المطلقة العامة بك (٢) في إرادته في الأصل بنفسه بخالفها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون هـ رد بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير هـ رد تهين ذكر الدوام فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بالتردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل اتع (٣) بين الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أي الحاضر والماضي فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والایجاب جميعاً

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبهم إلا أن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبهم إلا أن الحق هو السلب الضروري وتشترك الثلاثة في السلب الممكن العاقل وقد بينا من قبل في المتلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العاقل وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة أو دائماً وإما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فإن لم يرد بين كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما قلناه أن الدوام لابد من ذكره في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً في المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالارادة دائماً ويكون الدوام في السلب أو تقدم الدوام على النفي للتنصيص فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهي قضية جزئية مسورة بسور جزئي مصطلح عليه كما ترى فإن من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكن الاكتفاء بذكر الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بل لازم وهو بعض الحيوان ليس متحرك بالارادة دائماً وهو لازم في مردد فتلحق الدوام بالقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فتصرف يختلف فإنت لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فالنقيض هو قولك ليس بالوجود لكل حيوان بمتنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لأن مجرد التقييد به لا يكفي في التنصيص على جهات المناقضة لأن من جعلها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استنادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التي يراد منها قضيتها لا نهائياً بقسمها مذكورة في قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر أنها تخالفت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه بخالفها أي للقضية التي يراد منها قضيتها في الكيفية والأصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال في السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كاسبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقت وباعلى مراد استخراج النقيض سوى أن يضم إلى الشروط العامة في التناقض ذكر الزمان الذي كان الإيجاب فيه وجعله زماً بالسلب فإذا قلت كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الإنسان ليس بمولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة
بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان
الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج
ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى
ما يدوم المحل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت (٢) التاعند
اتصاف الموضوع بما وصف به والى ما لا يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به يكون اتصاف
موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويؤول
والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يعبر هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول
(٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكمية الموجبة منها وهي كل
ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون
وقتها من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من
ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً (٥) مادام ب هو ج وإما وقتاً من أوقات كونه
ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل
إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام
ب إماماً (٦) ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً ذلك الوصف فنقيض
الكمية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكمية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة
الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لاشئ من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقيض
وتطبق ما يذكرونه في النقيض على ما يذكرونه غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ
مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت التاعند اتصاف الخ كافي قولك كل محنوب يسجل بالضرورة حال كونه محنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أهم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إما أن لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات وفي جميع أوقات كونه
ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعبر الجميع في الحينية الممكنة وهي
بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق الساب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف
أو في بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من
هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) إماماً مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ عام لان القضية جزئية وبقيّة الكلام تعرفه بما قلنا في
الموجبة

(٦) إماماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول
ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة
وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومقالة المصنف في نقيض المشروطة تشمل المشروطة العامة
والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده لازم الضرورية في الكليات سواء كان الدوام مشروطاً أو غير مشروط
فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروط ان كان غير مشروط ومشروط ان كان مشروطاً

بمعروض ب له بل إماماً (١) وإماماً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوفاً بب عارضاً له ج بل إماماً ماسلوباً عن كاه أوعين بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون ج مادام موصوفاً بب عارضاً (٢) له ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج ماسلوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل إماماً ماسلوباً عن كاه دائماً أوفي وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكاه دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخاف إماماً أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد ذلك الزمان بعينه في القضييتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كنعقوض الوجودي لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فإنك إذا قلت كل إنسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل إنسان ماشياً مادام ماشياً بأن كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقيات (٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فإذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً فكذب هذا لا يوجب السكلي إماماً أن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كاه أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كاه أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه إنساناً أو يكون كاه أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لئلا يكون أوضح وإن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض فقله إماماً أي ثبت له ج دائماً السكلي أو البعض وقوله وإماماً في وقت البتة أي ينفي ج عن السكلي أو البعض في جميع الأوقات فيكون السالب السكلي أو الجزئي دائماً وقوله أوفي بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإماماً في غير وقت الخ أي وإماماً أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخلية في التي قبلها ودخولاً قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولأزم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور في تناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصاراً فكتفوا بنقيض الجزأين على التريديد فطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال في السالبة

(٢) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوفاً بب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة السكلية إلا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريديد بينهما كما هو في لازم نقيض السكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريديد بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الأصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فإن هذا الأصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم يعمى حيواناً دائماً أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إماماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة السكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاضعي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما امتناع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لا محالة تحيئة بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري ايجابا لكاه أو سلبا عنه كاه وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكمية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لا شيء من ب ج صدق لا شيء من ج ب والا فلا يصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعلم (١) ان ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون بقاء ج وب وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكذب بين السلب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان ضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ذكره من خلاف بخلاف والقضية (٢) التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا بقاء ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنها اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باعما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها وجود الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج المحقق بتبوت الوصفين معاه لان ما ليس بعينا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتبره الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ايهام في تبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل أن ذلك البعض الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يشع في مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصف فبان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا معا لا محالة

(٢) والقضية التي لزمت الخ من تمة البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وتبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعند ما عينت الذات فقد قضيت بأنها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت انها جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون بقاءها وهو باء دائما جيم بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لا شيء من الانسان ضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قوانيلاشي من ب ج فهذا نقض ما لو هو موجبة مع أن الدعوى (١) في نفسها ليست صحيحة
اذ يصدق سلب الضميمة أو خاصية من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق
سلب الانسان عن الضميمة ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة واذا عرفت
هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفت في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري
وقد احتيل له (٢) في هذا العكس حيث ان امانة بقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين
فما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد
هذين الوجهين فاننا اذا قلنا لشي من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا
أو غير دائم صح عكسه وهي لشي من ب ج والحجة التي ذكرناها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم
ه (٣) هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا كذلك عكسها لا يكون
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل
دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفي هو عنها كفي لاشي
من الانسان بصاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله امانة بقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ
ذلك ما يسميه الجمهور معرفة عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب
والخاصة تنعكس ان عرفية لا دائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتين المعروفين عند
الجمهور وانما هو وقت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضر فقد ثبت تناقض ما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما
الازمان وقد كان الاصل ان لشي من الموضوع بمحمول في جميعها ولمترض الاصل لاشي من الانسان بذى ذنب مثلا
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التي ذكرناها الخ ير يدحج الاقتراض التي
سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ ير يدحج الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بيا ما
هو ج حين هو ب يناقض لاشي من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصلا ان ما كان دوام
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو
الشق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائما مادامت ذات
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أي لو كان
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان العكس
الضروري وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويخلص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضائيه على ما استقر في نفسه
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا ففي عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحجر مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا اذ لم يكن كذلك لكان ب مسلوفا دائما عما يقال له ب وهو (١) ومحال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودي جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجمعية فيكون وجوده بالاشك فيه والمطلق يصدق على الوجودي لا محالة

مع أن اثنين بطريقتين آخريين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضروري (أحدهما) الحجة المتقدمة (٢) وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والافلي يصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلاف وليسلم أن السالبة الكمية الدائمة تنعكس دأمة فأنافدين أن الدائم في الكليات والضروري سواء والضروري ينعكس ضروريا كما يأتي من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لم يحقوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تسترأهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولوانعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكمية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق ان وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل وهى مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضروري أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورية فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصبح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتاً بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما قرئ ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا والاف هو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودي وجودا لا محالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشتمل الوجودي فيصدق عليه وسيدبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشتمل للضروري ويسلك لذلك طريقين سيدكرهما

(٢) المتقدمة أى في بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتيب المحال على صادق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كما هنا

بما ذكرناه ونخصه^(٣) استمرار هذه الحجّة بما شرط ضروريته دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجه وأما تخصيصه الحجّة بذلك النوع من المطابق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تحلله عندنا كره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الإنسان والضاحك والمتنفس فإن الإنسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس إنسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضرورى لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في السكلى فاعرفه بعينه في الجزئى الموجب فإنه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستقر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فإن قولك ليس كل إنسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب إنساناً وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لا شئ من ج ب بالضرورة وهذا صادق صدق لا شئ من ج ب بالضرورة ولا يصدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفسه^(٢) رضى موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) ونخصص استمرار هذه الحجّة الخ أى أن الشيخ قرر هذه الحجّة في المطلق لكن في نوع خاص بما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحكم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسينذكر المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تمة الشرط

(٢) فنقرضه موجوداً أى نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت الباء للجيم الذى هو بالامكان وقع بالفعل لأن الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائر لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شئ معين كان ذلك المعين ج و ب و ب وج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا في الأصل لا شئ من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صادق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وأما التجا المصنف إلى فرض ثبوت ب لج بالفعل لأنه لو بقى على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفاً له عند وضعه في العكس الذى يناقض الأصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنواناً له والجمهور يقولون أن الضرورية السالبة انما تنعكس إلى دائماً وأن القول بانعكاسها ضرورية فسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لتوعين تثبت لأحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للأخر أبداً فيكون النوع الآخر مسلواً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما تثبت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس والحصان فإذا لم يركب زيد إلا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شئ من مركوب زيد بحصان بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شئ من الحصان بركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحصان بركوب زيد بالامكان العامي وأما يصدق لا شئ من الحصان بركوب زيد دائماً

وقد وهبهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفاً بذلك فهو لو وجد كان محكوماً عليه بما في القضية ولا يعتدون من «كل كاتب إنسان بالضرورة» أن ما ثبت له وصف السكابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أى زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

ج وب فذلك الجيم بـ وذلك الباء جيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعاً لا يمكن

وأما أفضل المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجة في عكس الموجب السلكي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضروريته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب السلكي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في السكيات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي إذا كان مبيناً بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دوراً لهذا

السكيات عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن السكيات لا تكون محالاً الا لانسان وقد صرحوا بمثل ذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المقروض فانه لا يصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع ان من الافراد الممكنة في ذات المركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وانما اتفق لهم هذا الدال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتبار كلية في الصنورة السكيات في الحق شخصية فاما عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشئ منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عند ما تحقق فيه فماد كرو ليس من القروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائماً فيصدق لاشئ من ج ب دائماً والصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق لاشئ من ج ب دائماً فيصدق النقيضين وهو محال وهو انما يلزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها يلزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطابق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا الصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنها تنعكس ممكنة لاننا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بينه وبينه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا الامكان في الحقيقة ونغرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمي المصنف هذا الاعتذار محالاً وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التمهيد الى ما بعد ذكره عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والباقي شيء واحد في السكيات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالبة من الضروريات الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يلجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضروريته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

وأما السلب الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبينا (١) أنه لا يفترض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان لا كاتب فانه ضروري له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا لآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعضهما ممكننا خاصا كان ما يشتر كان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السلب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا ينفي عن هذا لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الاله كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما في الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فان التحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا يتنزه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأيام كان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والافلايس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لشيء من ج ب وينعكس الى لشيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أوجزية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة الخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلبهما من الايجاب الى السلب لكونهما (٢) ونهما من الممكن العامي

(١) وبينا بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانت قلت كل ما ثبت له وصف الكاتب بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد تصف بالكاتب بالفعل وبالنسبة بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه تصف بالكاتب في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكاتب بمسنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمولا تكون أعم جهة لها هي الامكان العام ولولم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب لازم سلب الكاتب دائما وبالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونهما من الممكن العامي أي والممكن العامي اذا انقلب من الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصي فان السلب والايجاب فيه معنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا اسلك المسلك الذي رأيته في البيان أما الجمهور خصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا في القضايا المركبة وعكسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصر وهما على استعمال عكس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل

واعلم أن الفانون الاعظام في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحول بتمامه وربما وهم الاخلال ببعض أجزائها ما تخلف في العكس اذ الصدق غير منقطع فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوند ولاشئ من البطاطيخ في السكين وهو قول صدق وبعده قد أن عكسه لاشئ من الوند في الحيطان ولا من السكين في البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحول لان المحول هو في الوند وفي السكين لا الوند ولا السكين وحدهما فلنجعل جملة موضوعا كما كان محولا فيسبق الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوند بحيطان ولا مما في السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الا أهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بمكوناته التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا باصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي تخليق بتأخير يد النظر لتعريف الحجة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصد به إقناع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثالي (١) ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضم (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جهة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزمت عنه لذاته قول

صادق بن الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه في معنى لاشئ من الاله بخير الله وهو سالبة كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحداية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة ولا كنهه حتى صدق هذا الاصل صحيح لنا أن تأخذ دليلا على صدق عكسه وهو لا اله الا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن
(٢) كالضمير الخ سياتي للصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذا الالفاظ ولنجعل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما لظهورها كما يقال في الهندسة خطأ ا ب واج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن ولوقل وكل من يكلم العدو فهو خائن لا حسن بكذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو قبيح أو من الصواب فعمله أو من الصواب تركه وذلك بما يستلزمها ضمونها الى معهوداتها في الشأن الذي تقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الحكم وما يسمى بالحكم كقواهم الخائن خائف والامين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للاصغر تبعه شيء آخر دائما ثبت له كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدلائل والضمير أيضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لأمريين فيثبت أحدهما الآخر وأن أمرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما الآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فان الاصغر ارشئ واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول الشجاع ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالمًا فانه لما ثبت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايافصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل
 ربما كانت منكورة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزمت عنها تأليفها قول آخر وقولنا يلزم عنه فصل
 بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده أنه اذا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب
 الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس في الجسل فرجما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل
 الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزداد في الحد لفظا الاضطراب (٢) ترازن
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم لما
 محذوف بالكمية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأسا مثل قولنا مساو لب وب
 مساو لج (٣) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن
 مساو لمساوي ج ومساوي المساوي مساو فيلزم حينئذ أن مساو لج فالقدر المذكور ليس قياسا
 على هذا اللازم اذا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدله ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب
 رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو
 جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم
 يلزم منه اقترونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي
 قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض
 عنه فيحتز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم
 لذات المصريح بها فيكفي قولنا لذاته احتراز عن ادون أن يقترن بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزوم
 عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرابا

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم
 القياس الى البرهاني والحدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة
 واحدة فيها جميعا واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعملها جميعا بصورة فلا حرج تقديم النظر في العام
 على الخاص فتبدأ ببيان صورة القياس أولا وما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل
 والعلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس وردا المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدوده كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس باللازم لهما تأليف مختلف
 اذا اختلفت المادة

(٢) احتراز عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرابا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس باللازم
 اضطرابا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصهال عن الانسان في المثال ليس
 لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياس أي ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم لنتجته فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذ اركب منها القياس وصارت اجزائه تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجملية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية وليكنها الفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال وانما للقياس والمقدمة والحدود مثلا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقوانا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمات على النظم الذي نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطاوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا نقيضه وليكنه فيه بالقوة لانه تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكره او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم عتساويين وليكنه فردا يلزم انه لا ينقسم عتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «ليكنه منقسم عتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الجليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين تشتركان في حد واحد (٢) ثمك المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً اوسط ولكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في المثال الاحداهما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً اصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أفعال فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للأكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهما جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانه ما يلزم عنه الى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلا ان الآخران وان

- (١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقدمه عن موضعه
(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ
(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف لهذا صرح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عن ما بينا بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم^(١) ثم الذي يتبين قياسهما قبل البيان بشئ آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجته الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الخمسة المعتبرة ثلاثة ونشرت كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جزئية الا في المواثمكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيما^(٢) استثنيه وأما في الجهة فسنذكر أي المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمى أولا لأن انتاجه بين نفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلي الموجب والكلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وتشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينق^(٤) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن ي^(٥) عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضا هو لمتأدي حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا إما مبهمة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليست عندها والشخصيات لا فائدة في إقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيد أبو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسي فان من كان بيننا أن هذا

(١) الفهم بفتح فكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم أن يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكاين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك للزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الا فيما استثنيه سيأتي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قد منا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادنا الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيه الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطابقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة أن السلب غير دائم بل قد يتغير كون الايجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصوير لدخول الاصغر تحت الاوسط كما أنه قبل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيننا أنه أن زيد أبو بكر فبقيت القضايا المعنى بأثبتها بالقياسات هي
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقترن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة
عشر لكن الصغرى إذا لم يجوز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتين لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء
من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د
ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل
ب د لان الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني
لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراء وإذا جعلت
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى
لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحلنا (١) ب
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا تبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يردده الى الشكل الاول فيتضاعف
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغشائه بعده عن الطبع وزيادة
الكلفة في بيان قياسيته

(١) وحلنا د عليه أي راينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على
هذا الترتيب لا تلزم لا قتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه إذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى
كبرى الشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران
ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا في النتيجة لا موضوعا كما مرض أولا ولا يمكن ان نقول انه يمكن عكس النتيجة الى
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى
الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران في
الشكل الاول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما
تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلي عما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب
هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤخر الكلام في المختلطات إلى أن ندرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتبين إذا لا يصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الأوسط إليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) أيها كل ب ج بالفعل فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدى ذلك الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وإنما قلنا إن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بتغييره كما عرفت في جانب الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيهه فإن الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للأصغر كان ممكناً للأصغر والأصغر إذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بمخلاف ذلك للأصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وإن صحبته الضرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في سهولة بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيا نادورياً وإنما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الأصغر والأكبر فأيها ما أتت به وصلت إلى المطلوب فأمّا أن تقول إذا كان الأصغر مندرجاً في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر محكوماً عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وأما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر إنما هو على الأوسط والأوسط حاول الأصغر فالحكم حينئذ يكون على الأصغر لا شتمال الأوسط عليه

(٣) ١ مكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشئ هو امكان لذلك الشئ وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشئ يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشئ

وقد خالف المصنف رأى الجمهور هنا أيضاً حيث جوزا نتائج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخالف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز أن يقال في المثال المشهور كل حماز مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصديق كل حماز فرس بالامكان العام وذلك لأن زيداً لم يركب بالفعل إلا الفرس فشكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع إنما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهواً عن معنى الفعلية في الموضوع وإنها إن كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وإنه عند التقييد كما في المثال تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وإنما يصدق إذا جعلت مركوب زيد معنواً على الأفراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحماز بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنجح في الشكل الأول

(الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان ولتفقي كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقي كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أع^(١) منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة في إحدهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما إذا جع^(٢)لت هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سالب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية والمشهور^(٣) أن المطلقتين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشرطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالتحريك يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشيئين المتفقي كالانسان ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب بإحدهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين إذن من هذا التأليف نتيجة

وإذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قراءته أربع كليات في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول وفتح ما ذكرناه وبين أيضا بالتخالف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة وبين بالتخالف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أهم منه كما نقول لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالوحدات الحيوان في المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما نقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما إذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن نقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان فرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في المثالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدائمتين لانها تنج بالانزاع وانما أراد أن ينص على ما قبل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أننا نرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا الشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض إلى بعض ب ا وتضعها إلى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الجزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية فإن كانتا البتتين لم يجب أن يكون الأهران المساويان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الخجرتارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أهران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أهران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب إذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما نقرن بقولك لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صمالي
 وينتج من المطلقتين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه ستة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كافي الأولى لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الأول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك إذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فإن ذلك يحقق الإيجاب أحيانا فيكون قدر روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم إلى الكبرى

القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا الخلف

(٣) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فاتهم شرطوا فعلمية الصغرى كما شرطوا في إنتاج الشكل الأول

و بينوا ذلك بنحو المثال المشهور ركوب فرسنا أن زيد يركب الفرس ولم يركب الجمار قط وعرا يركب الجمار دون الفرس

فانه يصدق كل ماهوم ركوب زيد م ركوب عرو بالامكان وكل م ركوب زيد م ركوب عرو بالامكان وكذب بعض ماهوم ركوب عرو

فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لأن كل ماهوم ركوب عرو م ركوب بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على

هذا الشرط في الشكل الأول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه إذا أمكن شيئا أن لا شيء واحد جاز أن

يتصادق معه وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس وإذا أمكن أحدهما في

الانبات وسلب الآخر منه بالامكان كان سلب الثاني عن الأول بالامكان الجواز تحقق الأول في ذلك الشيء أحيانا فيكون

له حكمه ولو في بعض افراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول وبين بالخلاف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مط (١) المتعاما فتنقيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وك (٢) ل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلاف

(الثاني) من كلمتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبينه بعكس الصغرى وبخلاف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبينه أيضا بعكس الصغرى وبخلاف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى وجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم انعكس النتيجة

فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالعمى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلمة موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلمة

الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيمانيه إما بالخلاف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان ك (٤) ل ج ب ينتج كل ج د دائما

وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلاف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذي ليس د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان

لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلمة سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبينه بعكس الصغرى وبالاقتراض هذا بيان

النتائج من الملاحظات في الشككين

وأما التأليف من الضروريات فيهما فكالأليف من الملاحظات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالخلاف كان تنقيض الضرورية الممكن العمى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطلعا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يحرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كسابق فكان عاينه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذي هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصادق تنقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د بالضرورة لينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلاف وقلنا ان النتيجة ضرورية لان النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لان قول ان المصنف قيدهنا بالطلاق العام لانه سيأتي يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص في آخر فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاه لاله

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى وتنقيض النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى القياس من الشكل الاول وكبراه هى صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدد من الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى قياسا فتجعلها صغرى تنقيض النتيجة

(٥) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل ولأن انعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمنهما الى لا شيء من

ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثانى من الشكل الاول

من ممكن وضرورى ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان اليمان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط فى الشكل الاول لكنه مع ذلك فربما من الطبع غير محتاج الى بيان فى اتجاها لان الوجودية هى الصغرى وهى مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان اليمان بالخلاف فنفرض الممكن العاوى الذى أخذ نقيض الضرورية فى الخلف موجودا وليس بحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يحتج فى خاطراً أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتبين القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهى أنه ربما كان السلب الطبيعى فى نفس الاخر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والاخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعياً كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بحرثية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعى وان كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه الابان يقرن بمفاضيا أخرى على نظم الشكل الثانى وكذلك انما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطابقة لا تستعمل فى العلوم والبحث عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة فى صناعاته هى المطلقات فظنه إذن خطأ

(الفصل الثالث)

(فى المختلطات)

وان قد فرغنا عن المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا فى الاول والثانى فلا بد من بيان الاختلاط بينهما

أما أن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بـ ج كيف يوصف به دائماً أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جهة الموصوفات بـ ج مطلقا فكان داخل تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما يوصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بـ ج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بـ ج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائماً مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط فى الكبرى أن ج د مادام موصوفا بـ ج لادائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائماً ج وقد قلنا فى الصغرى ان مما هو ج أى ب ما هو دائماً ج هذا خلاف

وانت تعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لادوام فى الكبرى فعلى الوجه فان القياس لا يتصور ان يتجاوزه مع هذا الشرط وأما تعاليه ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق فى جميع الاعتبارات ووجوه

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الالادوام جزأ من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لادائما فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فإنه جعل الالادوام جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د لادائما بل مادام ج فان الالادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله كذبت الكبرى فانما جعلنا في الصغرى الجسيم المحمول ما هو موصوف بالجسمية دائما وجعلنا ههنا أي في الكبرى اتصاف كل ج بالجسمية لادائما اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروط بدوام الجسمية فبالضرورة تكون الجسمية غير دائمة اذ لا لعدم دوام الجسمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئا ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشيء اياه لاحالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءا من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف ج لادائما بل تحكم بالدال على ما ليس دائما ج من جملة الموصوفات ج وهذا لا يمنع وجود موصوف ج دائما لكن لا يكون هذا الجسيم هو ما كان محمولا في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائما فلا يكون الوسط اذن في القياس واحدا مشتر كافيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجهه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجسمية في الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورية أبدا أما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائما ضرورية لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهي لاحدهما بالضرورة والآخر لا بالضرورة فبين طبعي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تتجان (١) ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فيما بعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبما لا يفترض وذلك في افتراضين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج وليس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولاشئ

(١) وكذلك الموجبتان أي وتجان سالبة أيضا لانه يجب صوري وموضوع النتيجة ومحمولاهما متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقصدين فان شيئا واحدا قد ثبت لاحد الامرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التي كانت وصفها للثبوت الاول فتكون احدي المقدمتين سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة ولا لآخر بجهة تباينها فاذا كانت العامة مطابقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدهما اتفاقا في الاخرى لجواز اتفاقهما في حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وانما يكون اتفاقهما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما نقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجسيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة لقولنا لا شيء من ا د ان تصير كبرى الاول بعكس
الصغرى وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما
يرجع الى الاول بعكس الكبرى للصغرى لانهم لا يصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة
على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يوجب لفظ الجهة فهذا بيان الاختلاف المطلق والضروري في
الاشكال الثلاثة

أما الاختلاف الممكن مع غيره فيها فاذا اختلف مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة الكبرى فان
كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وان كانت ضرورية فالمشهور أن
النتيجة ممكنة حقيقية (٢) ان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكن أن يكون كل ب د
فبالضرورة ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكن أن
يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامة فيلزم سلبها بالضرورة
وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لا شيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى
والنتيجة تابعة الكبرى في هذا الاختلاف من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي
التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة
فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لا شيء من ا د التي هي جهة
كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة لكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بوجهة
الكبرى لان الفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة وليس لها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا ينتج
من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان
هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة لكبرى لانها
كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاف وجهة هذه الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي
هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لا أن في قوله وقد يعتد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره
أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل
صغرها كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض
د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث يرجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة لكبرى
في هذا الاختلاف والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على اتجاهه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى
الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض د ب في
المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة
لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة
كاسبق فلا يجوز حينئذ أن يعتد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرها احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن
ممكن أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة لقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د
بالضرورة فلا يصدق بقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه
فيأتي من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكن أن في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج
هذا خلاف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس بقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وانما
هو نقض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين بالضرورة
الاجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

تصح مطلقة

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لا نأذا قلنا في الكبرى كل ج د أولا شئ من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشئ دائما د أو ليس د لأمادام ج بل مادام موجودا (ب) إذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وإن لم يكن (١) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه ب ج بل إذا صار ج كان موصوفا بد قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضا لأنه ليس بحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيبا بالفعل وإذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله ب ج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قلنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (٢) المادة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فإذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا الاستثناء عن اتباع النتيجة أحسن المتقدمين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال

وأما إذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقة ونضع (٣) الكبرى موجبة فنقول إن لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق لما ضرورة سلب أو ضرورة إيجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة (٤) ونقرنها بالصغرى الممكنة

(١) وإن لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللازم بين ج و د أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تنافر بين طبعي ج و د في أي فرد تحققا فإيكون ج بالقوة فهو واحدا متحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين (٢) الألفي المادة الممكنة أي الممكنة الخاصة فإن معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضا وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها صوري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة ضرورة والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة فنمنا أن ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الإيجاب حاصلًا وقتما فيكون الباء جيبا بالفعل فالبته في قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بد أي البيان بالقياس الذي تكون كبراه الوجودية موجبة فنقل ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرنها بالصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والخيرية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بحال وإن كان هذا الفرض كاذبا لانها في الأصل ممكنة إذ ليس يلزم من كذب شئ أن يكون محالا فإذا علمنا ذلك وجب منه قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصديق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أنخص من نقيضها فلما مكنت هذه النتيجة لاجتماع النقيضان فهذه النتيجة محالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية المسبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بحال بإبداهة وما ليس بحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فممكن هو الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عسسه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيه غير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فان هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقصر فيها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيلزم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب أن يتذكره هنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة الساب فيلزم (١) لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فعمله سما في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختصار الحق ومجانبة المشهور الغير السليق أكثر فزعمنا بتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فبما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لهم ما جميعا هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاري في الوجودي كما هو جاري في الممكن بغير فرق فيصيح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المرددين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو الساب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضروريتين فلا يعزى الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست لازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من اللواحق التي تثبت أو تنفي للعوارض فقد يكون النبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يمتد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عابرتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مطلوب عنها كذلك » قال الطوسي « وفي بعض النسخ أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مطلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللازم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو ان وقع من النساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة وبيان أنه كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان (٢) أي انعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان (٤) كان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جازاشتغالها على الضرورة وهي التي يجب (٥) وزدوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانها بالعكس والرد إلى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج انعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع إلى الأول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص أن كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٦) كس الأيجابية وهي أن يقاب إلى الإيجاب فإنه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب إلى الممكن العامي الموجب فنتيجة هذا الضرب إذن موجبة جزئية بالامكان العام وإن كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول إلا أن نتيجته جزئية والرابع (٨) مع (٩) كس بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كذا كذا داخل وهو أن الشيء الواحد إذا ثبت لشيء بالضرورة ولا يخر بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سالب عنه كذلك أثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضروري والامكان كانت طبيعتا الشئيتين متباينتين فهما متباينان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ به هو العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المعكس ينعكس كمنفسه في الحكم والجهة بخلاف الموجب فإنه ينعكس كمنفسه في الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز الخريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وأن تكون سالبة لأن سالبها في قوة الموجبة أيضا فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي إلى ممكنة عامة أن كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لأن القضيةين ممكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالخ أي المطلقة التي يصح أن يلحق فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائما بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة سالبة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع إلى الاول بعكس الكبرى كمنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الإيجابية تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة إلى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتمال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بأن الموجبة لا تصح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيةين في الكيف وانما سهّل على المصنف الأخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقة للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد إلى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغرها كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فإن كانت صغرها مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة ففي هذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لأن الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١) أنه أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) ما يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لأنه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة (٣) كذلك الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العام ان كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الأفي موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثانی فلقياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والا فممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية هيئة فلا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الأفي موضعي الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بتمامه القول في صورة الأقيسة الخلية من جهة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنافي الافتراض تفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة ويمكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فتضم الثانية الى الكبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فتنتج هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرص أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرور وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة ويمكن ا فكل ا ب وكل ا د فتضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامية ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

(الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والخصم والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الحليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما ان من الحليات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحليات قد تنبع عن قياسات حلية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنبع الا عن الشرطية سواء كانت مقدمة مات الشرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها فيحتاج

وقبل البحث عنهما نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وترتيبها والحقيق منها وغير الحقيق وإيجابها وسلبها وحصرها وإعمالها مع الإشارة إلى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا
لأن قبل هذا إلى أن الشرطية تشارك الجملة في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بالنسبة
شيء إلى شيء لكن النسبة في الجملة أن الثاني فيها هو الأول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في
المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الجمليات انما هو من المفردات أو مما
هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن
كونها قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها صار جزء قضية
إذا ارتبطت بها الأخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذا المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون حيليات والموافق منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعدأصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من حيليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حيلية وشرطية إمامتصلة وإما منفصلة أماتركيهما من الحيلية والمتصلة وليكن المقدم حيليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني حيليا كقولك ان كانت كلبا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأماتركيهما من الحيلية والمنفصلة والحلي هو المقدم فقولك ان كان هذاعددافهو إما زوج وإما فرد ومثاله والحلي هو الثاني قولك ان كان هذالما بيضا ولما سودافهولون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إماسا كئنا وإمامتحر كافيهض الجواهر إماسا كن وإمامتحر ك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلبا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بقدر

إما بالجمية وإما سوداوية وتركيها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون أن كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد ثامنا أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية في القوة
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون سوابل
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الإنسان بهي لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن
القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت إن كان هذا الإنسان ذات الجنب
فبه هي وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل
قضايا كثيرة فإن قولك إن كان مجنوبا فبه هي كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبه سعال يابس وكذلك
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فإنها موجودة والسلب فيه هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسماء متغمة (١) وليس السلب
فيه أن يكون المقدم أو التالي سالباً فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك إذا لم تكن الشمس
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في
المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أي القضية القائلة هذا العدد زوج
عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء
القضية وبالجملة أن يكون واقعاً قبل حرف الانفصال لبعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم
أبيض أو متحركاً فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على
إحدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيداً أو يحرك يده فإنهما موجبتان وإن اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما في أحد المتأليين وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقي وغيره من كل قسم فالمتصل السليم هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالي سواء
كان علته أو معالولا لا يفارقه أو مضائفا أو كائنا معا لولي علة واحدة وغير الحقيقي هو الذي يصدق
الحكم فيه بالتالي مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما إذا قيل كلما كان الإنسان
ناطقة فالجسم رقيق فليس هذا حكما يتبعه التالي الأول بسبب أن التالي من موجبات المقدم أو بينهما
علاقة مظهرة لنا أو خفية علمنا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه في العلوم فإن
الذهن إذا سبق فعلم وجود التالي ولم ينتقل إليه عن وضع الأول ما يدهيما أو ينظر فلا فائدة لوضع المقدم في
انتقال ذهن منه إلى التالي

والحقيقي لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزؤه كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بمساويين
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم ثم ما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام ولا يجتمع فيه ففيه المنع من
الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلوا العدد
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق الا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالخفافه ليس بحيوان
ولاشجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا يمنع من الجمع مثل قولك حين يقال
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون
كاذبا اذا قلت انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من
النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان من يكون في
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع
ولا يتصور خلو الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كلياً بل الكلية في المتصلات
أن يكون الاتصال كلياً أي محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي
أن يكون الانفصال كلياً أي محكوماً بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط
فرض له

واللفظ الدال على الايجاب الكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب
الكلي المنفصل قولنا دائماً إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل
قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضاً للسلب الكلي المنفصل

وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وان كان
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا
وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلياً وعلى
السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا ان

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تمام معنى لفظة لا يخلو

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة متحركة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون أب وبك (١) ون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون أب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك أن أب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو بك (٢) ون أب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون أب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف (أب) وقريب من هذا قولنا (٣) ليس يكون ج د إلا وأب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لما فلا تقتصر دلالة على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فأن تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانا فهو متمنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السميت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع وم (٤) ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لأنه إذا لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيما فر بما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضا فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فيما جميعا

وأما حال التناقض فيما فهو كما عرفت في الحليات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل وإيراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حق وأنا حي وكذا في الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فمضى هذا إما أن لا يهضم حق فأبقى حيا وإما أن لا يكون حيا فليهمضم بعدموتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا أن يسرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع إمكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وإما إما متهضوم الحق وإما حي أي لا يجتمع هضم حق وحياتي

(٢) أو يكون أب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منفعة من أحد السابيين لأنه إن خلا منه ما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المنفصل يخرجها إلى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالثال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلد إلا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حاله إلا وهو مسخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب متحرك الأصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصديق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي
وأما الانفصال فليس هنالك مقدمة وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولتقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين جملي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين جملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولست نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالختصرات التعرض للأمور الوحشية فلتقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتابا جامعاً للأول والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كشكال الجمليات لانه إما أن يكون المشترك فيه تالي أحدهما مقدّم الأخرى وهو الشكل الاول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمتهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الجمليات من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون أحدهما سالبة في الثاني وإيجاب الصغرى وكون أحدهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثاني لا ينتج الا سالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشتك الثلاثة في أن لقياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراهها جزئية

ومثال الاول كلما كان a ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان a ب فه ز وعليه أن تعدّ ضرورية الباقية ومثال الثاني كلما كان a ب فج د وليس البتة اذا كان a ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان a ب فه ز وعدّ ضرورية الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان a ب فج د وكلما كان a ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فه ز وضرورية كضرور الجمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا تتألف بين الحقيقةيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا بينه وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً أولاً مكان الكبرى فيتم ألف منهما أشكال ثلاثة الأولى أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كليا كالحال في الجليات والنتيجة شرطية مقسمة مقسمة بها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لوانفردا مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فكل $ج ه$ وعند ضمروبه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الجليات من كاية الكبرى وكون الجلية أو التالى سالبا مثاله ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج ه$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوعي التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الجليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $ج ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فبعض $د ه$ وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لانذرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضا اشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ماذ كراهه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لانذكره

الأول كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فكل $ب ا$ ينتج ان كان $ه ز$ فكل $ج ا$

الثاني كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فلا شئ من $أ ب$ ينتج ان كان $ه ز$ فلا شئ من $ج ا$

الثالث كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فكل $ج ا$ ينتج ان كان $ه ز$ فبعض $ب ا$

وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجلية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الجلية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم نبات أو حيوان فكل متحرك نبات أو حيوان أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وان كانت الجلية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيماله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حدها والموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة جلية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جادا وكل حيوان جسم وكل جاد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ^(١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين الجليين في الثاني ولا يكون ^(٢) على سبيل الشكل الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد الانفصال ولا شئ من العقل بحيوان ولا شئ من العقل بنبات ولا شئ

منه بجماد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون في غفلتهم وأولياؤهم مذنبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في غفلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون في غفلتهم

الشركة في كلى أعني أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء الجمليات كلى يكون مشاركا كلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الجمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضوع^(١) وعها موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال هي محولات الجمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت الجملة واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الجملة بدل موضوع^(٢) وعها

وأما الافتراض بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كاية ومالم تكونا كائيتين لم تكن النتيجة كاية فيجوز أن يقال أنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال أنه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا في أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جملة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالى وهذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقال لا حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كهاينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الجمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والا كفاء في بيانها بالاقيسة الجملة بخوابه أنالو كنا تخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطوِّب واحد لسبب الا كفاء بما يقوم مقامها الا كتفينا بالشكل الاول الناتج للطالب الاربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعدها لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى فما بالنا نؤثر ههنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة الجملة لا تنتج ذلك وأكثر الطالب الهندسية شرطية فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال أى في النتيجة هي محولات الجمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بتساويين فقد حذف موضوع الجملة وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت بمحمول الجملة مكانه فيها

(الفصل الخامس)

في القياسات الاستثنائية

وان قد فرغنا من القياسات الاقترانية حليها وشرطها بخدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطالب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية لا محالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية حلياً كانت المقدمة الاستثنائية حليمة وان كان شرطياً كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عن المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر بالضرورة فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهنية قضى بالزوم أحدهما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب ف ج د هو أن ج د لا بد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لا بد منه عند وجود ج د أولاً لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كلما ان كان المحمول فيه مساوياً للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكيفية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلّي الموجب كما أضيف بعض المواد المتساوية المحل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرداً أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقي وهو ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرداً أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيه الاستثناء العين مثله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منهما لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن ههنا تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فلو كان يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحدهما (٣) بجزأيه فقط بجزء الاصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الاصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين حكمك النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للاصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتاً وإما أن لا يكون جاداً فتارة تحذفها الى قولك لا يكون هذا نباتاً وهو جاد وتارة تحذفها الى قولك لا يكون هذا نباتاً ولا لا يكون جاداً فاستثناء نقيض أحدهما جزأى المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولاهما فاستثناء نقيض (٤) من الجزء الموافق لجزء الاصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لا أحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما
واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالتوصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يخلو

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما نضجه من الاجزاء فليوضع منها ليس مستفاداً من القياس لان ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفاداً من القياس بل هي إما بداهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فليرفع بمرتباه وما لا يتناهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتقصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها الا في الفرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالقدمة الثانية متى وقف انتهت الاجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء ومن استثنائية فليجزأ ان يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور اجمالاً فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً من هذه الثلاثة

(٢) فليكون فيه الجزآن كجزأى الاصل كقوله لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الاول فاذا رفعت لا يكون يغرق أي بأن غرق في الثاني وهو انه في الماء واذا رفعت أنه في الماء نتج الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أحدهما جزءاً به فقط بجزء الاصل كقوله لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو انه في الماء واذا استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتاً» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذي هو «هو جماد» وقس البقية

فكأنك قلت فيها إذا لم يخل الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة في كل واحد من قسميها الضمار إذا صرح به عادت إلى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخاف فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمه فيها نقيض يكون وأورد لا زمه بدله فإذا صرح بالنقيض عاد إلى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن في (١) كمن أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الأمن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو مجهول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسبب يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت إلى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأى المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لأحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لأحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد لأحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الأشكال الثلاثة للجملة الملتزمة من مقدمتين ويمكن أن تردها (٢) لاعتبارها إلى الشرطيات الاقترانية وإذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سميقت لبيان مقدمة القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمة القياس اذ لم تكونا بينهما في نفسهما احتاجتا أيضا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأول ورعا (٤) لهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة وهى مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب ه

- (١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمهر وفرد من أفرادها ولهذا لا يجتمع مع النبات
- (٢) تردها لاعتبار الخ أى يمكنك أن تجرى هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الأشكال الثلاثة في الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك في الجمليات
- (٣) أو ما فوقهما أى فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد بما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى إلى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج إلى البيان
- (٤) اختلط بهذه المقدمات أى رعا وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينهما وبينهما كما استعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر. لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو ان النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الاولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الاولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو ان تستعمل المقدمة ثانيا جميعا القياس الاقتراضي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالي أحدهما ومقدم الاخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم اذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي ثبتت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه والمحقق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراضي والاخر استثنائي وصورتها « وليكن المطلوب ان كل ا ب » هي أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ما قلناه ان أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناءا لمقدم قولنا « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فيأتي منه « النهار موجود » ويجعل جملة « ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة يدعيه علم وضع مقدمهما من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » ومضى وضع مقدم هذه الشرطية أي « ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج ان النهار موجود والاخر أنتج ان الأعشى يبصر اما على الوجه الآخر الذي قال المصنف انه تكلفه فالمصنفان مقدمتان لقياس اقتراضي شرطي من أول الشرط كل الاول هكذا كما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فجعلها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراضي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على انه نتيجة محذوفة

(٢) وصورتها الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست بملتزمة في قياس الخلف والالتماس في التفصيل الاتي في قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ قلناه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراضي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما نائبا في صغرى الاقتراضي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التاليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقي هو انه لو صدق النقيض لحاز أن يوافق منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب للمثال في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على انه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحالية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تأليه قول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالاً يستدل به على كون النقيض محالاً لئلا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم ان المطالبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلى الموجب فيبين من الشكاين الآخرى دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث وأما الكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولاخفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف مع ما يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) لنقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً بالثانى والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلى السالب فيبانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها ص (٢) اثار الشكل

وهى كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ا ب لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا فلا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة فى التأليف واعما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذى لا يلتزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وصند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامح لانه تال فى نتيجة اقترانى الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفامعا

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لاشئ من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاشئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ج ولاشئ من ج ا فلو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كبرى لعادى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلقى مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلقى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (٢) الى الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كالمكان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت لولم يصدق لاشئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلواردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كالمكان المطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول لولم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا يفيده من تخالف المقدمات في السكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا يستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فتقول لولم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه لاشئ من ب ا فلورددته الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود في الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكن استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضمه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو المطلوب

ومما ينبات علم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم ان يكون أن جميع ذلك يجزى في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلى يبين بالاشكال الثلاثة على الوجود الذى ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بنفسه بقية الامثلة فيما باقى

(٢) صا الاول والثالث والاول الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلولم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال في الشكل الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلق بالشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واسـ (١) استعملت كبرى فيهما ما ارتد
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث
الى الاول وان كانت سالبة ولا يـ (٢) استعملتا فيهما الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة
منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى نقـ (٣) يـهـه السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدمت بـهـه سلف على امتحان ما قصدهناه لك
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لا شيء من ب د وكل ج د
أنتج لا شيء من ب ج وهو المحال ففي الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست فعملتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولا شيء من ب د أنتج لا شيء من ج ب وهو المحال
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب
(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى
الاول في الخلف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراً لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى
الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من
الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لا شيء من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب
ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول أو الثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني
وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل
ج ب فانك تضحها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من
الاول وهو لا شيء من ج د فتجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع
القياس من الاول الى الثالث كما رأيت واو فرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لا شيء من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب
فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض
د ليس ج فدارد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية في
الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لا شيء من د ج «والمطلوب بعينه»
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أنتج منه لا شيء من ب ج وهو النتيجة المحالة فادردت القياس
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقد ارتد القياس
من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أي نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتي الثاني في الايجاب والسلب
ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لا شيء من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د
ولا شيء من ج د لينتج من الثاني لا شيء من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع في
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثاني بعض ج

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولا جمل مشابهته الخلف معا أو ردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابله النتيجة إما بالاضد أو بالنقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالمتضاد والتناقض مختلف في الاشكال

وانتمثل له مثالاً من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج ننتج لا شيء من ا ب فأبطل الصغرى بالمتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا بطل الكبرى بالتناقض لا بالمتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الا جزئية وضد الكلية كلمة لاجزئية

وان اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون (١) الى الثاني وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانه (٢) كاس ضروب الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانه (٣) كاس ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف مع ما يراه لاننا أخذنا في الخلف معان نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب إذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعكس قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فبطل في الرد صغرى الصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى من الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولاً في المقدمتين عند تشكيك عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانه كاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها أو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانه كاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولاً فيهما فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولاً في الصغرى فاذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والخلاف (١) ف يكون مبتدأ لكن رد الخلاف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلاف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجة الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك (٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدماتين قياساً (٣) اعلى نتائج المقدمة الاخرى فته (٤) تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عندما تكون إحدى المقدمات غير بيّنة فتع (٥) ير المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لاهالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتائج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتائج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتائج السالبة فتقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يند (٦) ج السالبة

- (١) والخلاف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيراً ما يكون به قياس مفروق منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا به قياس مفروق منه
- (٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلاف على أنه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلاف ففي كل من الخلاف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصديق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصديق أيضاً الا أن النتيجة في الخلاف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يرد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمات القياس لمجرد الطعن فيه
- (٣) قياساً على نتائج أى قياساً يبرهن على نتائج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعاق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمات لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر لا يمكنه لأن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فبعد أن يكون تابعاً لقياس على أنه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرن به عكس إحدى المقدمات الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كما تراعى الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان بحجر لينتج لا شيء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما أن أريد نتائج الموجبة فلا يمكن ذلك إلا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب
عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفاً بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا
يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من
الجوهر بعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل
ما ليس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر فيصح أيضاً أن تقول كل ما ليس
بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فالتكليف لاشئ من أ ب صح أن تقول كل
ما هو أ فليس ب فإذا احتلنا هذه الحيل صح نتائج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى
العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل إنسان جوهر ولاشئ من الجوهر
بعرض فلاشئ من الإنسان بعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل إنسان فليس بعرض وتنعكس
السالبة العكس (٢) الذي يخص هذا الموضع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج أن كل إنسان فهو
جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئ فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لأنهما
جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتهما وأما أن
كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضع وردت النتيجة من السلب
إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس
النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنداً كثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو
دور إذا دور هو أن يبين الشئ بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتاج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضع قال ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وإنما هو شئ من
العكس المعروف عندنا أخرى المنطقية بعكس النقيض الخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الأصل أولاً في العكس
وجعل عين الأول في الأصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصديق والسالبة الكلية فيه إنما
ننعكس جزئية موجبة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فإن عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر
حيوان لكنه كاذب كاهو ظاهر وإنما كان العكس إلى كلية صحح في هذا الموضع لخصوص المادة التي شرحها المصنف
وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل ما ليس
بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو
ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئ الخ أي من بقية ضروب الشكل الأول

(٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس المنتج للجزئ مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية
منضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض
الإنسان حساس فجعل هذا الصغرى لعكس الكبرى على كميتهما هكذا بعض الإنسان حساس وكل حساس حيوان لينتج
الصغرى وهي بعض الإنسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق

(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل إنسان ناطق
ولاشئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الإنسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق إنسان وضممتها إلى النتيجة
أنتج التأليف من الشكل الأول لاشئ من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من (١) من الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من (٢) غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخاص بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة أم (٥) لكن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا قياس عن سالتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلمة البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كما (٧) يا وان كانت ص (٨) غرى أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أي ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراد في مثاله وانما لم يسه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتقاً على عكس إحدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب من جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لاشئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغرا موجبة كما هو الفرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كلياً حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كبريها الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كمالو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الانسان كاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضابقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والملازمة كلية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

(الفصل العاشر)

في كتاب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح إلا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه إذا لم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حتمي المطلوب واطلب (١) كل واحد منهما وخصته وما يحمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (٢) أيضا موضوعات كل واحد من الخدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب

فتمكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجب عليها كبرى النتيجة فتنتج بعض الكتاب انسان وتنتج بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كالألو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بحرر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الخدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غير ان كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكنك أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص اكل منهما فربما وصلت بعلم خاصية كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتبين لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الخدين من الاجناس وأجناسها والفصول العالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كافي النامي ان جعل فصلا وفرض مركبا من المعتدى والمتنفس يعني ماله قوة التحليل فان المعتدى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حدة تمامهما وتساويهما في ذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذ لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحق ويمكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجانان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا أن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت حدة المحمول في مطلوبك من الاول ووقفت على ما فيه من الذاتية عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعه ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حدة أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع مطلوبك أيضا فينتسني لك تأليف القياس من الشكل الاول والثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تهمل أولاً الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماته الوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تهمل الى الحيوان فتجده بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا اشرت على الانسان منها ووجدته موضوعات الحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديد معرفته أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حدة الموضوع كالم لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعملت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتمام الى الذاتية أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك قبل ذلك أنه لا يكون الاحساس فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انتقلت الى الحيوان فوجدت الحس من قصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فقرأت أفراد الحساس كلها من درجته تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس واجناس الاجناس والعوارض واجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العقول جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العقول على النحو الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع اسكن من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العقول جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصته من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العقول وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الاسبىز ولولا استقصينا في التمثيل جميع ما ذكره المصنف لك كتبنا كتاباً في كيفية تعصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر في العلوم يمكن للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قلناه أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمله هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤيدك الى ايجاب أحد الحدين الآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

الايجاب والسلب ضرورة واطلاقا واما في (١) فينتج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن محمول المطالب

من أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست محتاج إلى البحث عن الموضوع الذي يسلب الخدمته فان سلب شيء من شيء يكون التناقض بين الوصفين في ذاتهما ما فيه عكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في الكليات كما قال ولست يمكن عنائتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي إلى أن ذلك اللاحق شيء ثابت للموضوع لذلك الشيء التميز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الاوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذات فقله فليس المحمول ما يحتمل بكميته على الموضوع أي على عنوانه ووصفه أو مفهومه وتخذ لذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالت بحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخاف على حال واحدة في جميع ماله من السكال المقدرة ولا يتدرج من طور إلى طور ليصل إلى كماله لا في الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطلب ما يباين الحيوان ويسلب منه فتجد أن جميع الحيوان معتد أو متدرج إلى كماله بالحو فتعلم بأن لا شيء من الحيوان غير معتد أو غير متدرج وتعلم أن غير المعتد والحيوان أمران متناقضان في ذاتهما ما فلا شيء من أحدهما يصديق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسا هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان غير معتد أو لا شيء من الملك معتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غير المعتد بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

اما في الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها إلى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بنائها أو يحتمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفينا هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج المطالب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصته تباين الناطق وهي مساواة الحساس وتلك خاصته ماهيته ومفهومه فلا تحتمل على شيء من أنواعه ولا اقراد أنواعه فلا تصح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في جملة على اناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها إليها ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها إليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساو له كجائين لدينام العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الايجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضرر ورى من الشكل الثاني «وأما اذا كانت (أي المطلقة) وجودية في المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان إذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرر ومسلوبا عن الآخر بالضرر أو مسلوبا بالضرر وموجبا بالضرر أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لا أحدهما بالضرر ولا الآخر بالضرر فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين في هذا الاختلاط قد تتجان وكذا ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية» فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تتجان في الشكل الثاني عند ما يكون القصدي إلى جهات القضيةين كما تقول في السالبتين لا شيء من الانسان يتنفس بالوجود ولا شيء من الحديد يتنفس بالضرر فان النتيجة لا شيء من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل نموت التنفس للحديد فلو صح نموت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قرف هو مضى بالوجود أي لا بالضرر وقد يكون غير مضى وكل شمس فهي مضى بالضرر فلا شيء من القمر بشمس بالضرر اذ لو كان شيء من الشمس قد الزم أن تكون الاضياء ثابتة له بالضرر ولا بالضرر وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم أن البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفي مطلبك بجبهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مس (١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان المطلوب ان يجابا كلياً ووجدت في محمولات موضوعه ما يوضع
لمحوله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كلياً ووجدت في محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم
القياس من الثاني ومن الاول أيضاً لان (٢) كاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجباً جزئياً
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والاول جميعاً (٣) كما
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالباً جزئياً ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس
موضوعاً لآخر أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محمولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكن ان اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للحال وكيف لا ينفع في الخلف وكل خلف
كعلمته يرجع الى المستقيم
وفي الاستثنائي انما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

(١) مسلوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب
(٢) لانعكاس السالب الكلي أحكام في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك بجيوان
(٣) لما عرفت من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لنذهب منه الى الاستدلال على الواجب
كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فيستبأنك العلم بأنه ما لا وجود له من ذاته ثم تنظر في
الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والالكان وجوده لذاته فلا يسبقه
العدم ولا يلحقه والالزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك تكون قد
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً لآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشوا بنافع
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف الثالث
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محمولاً لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشوا الحافظة بلا تعقل ولا شئ
من ذلك الحشوا بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محمولات أحدهما الخ الذوق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر
أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغط للحق وكل
كبرياء فهو غط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في
محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفى عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

(الفصل الحادى عشر)

فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة الى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب مميزاً للمقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً مفصلاً (١) أو محلاً (٢) رفاعة ترتيبه الطبيعى أو مضمناً (٣) رافيه شئ

ذلك ليس لان الحكم ينقيض التالى امبطل المقدم أو بنفس المقدم ليستتبع التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستدلاله غريزياً بأن تقول لو كان الخلق غريزياً لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى الجليل والجهان والشر ونحوهم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فإذا رأيت ان أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء ومنهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت الجليل أعطى والجهان خاطر بنفسه والشر عفا مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت عوجب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبيعياً وانما وصلت الى ذلك بقياس نظمه الجلاء والجهناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد جرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وان كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معداف الذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر وموافاقته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما أو انفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فبها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفى لممارسة العمل

(١) مفصولاً أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ما ذكرته فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح مقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضيف الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بالفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها للعلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام فقيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فقيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرراً عن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى مؤرأذاته ولا يزول عن ذاته «ما هو لازم لوجود الواجب يعنى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شئ مؤرأذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ» فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمات الاولى والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يعنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجنا بعد المقدماتين فعلم الواجب غنى بغناه باقى ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شئ مؤرأذاته فعلم الواجب لا يفتقر الى الخ

(٣) أو مضمناً رافيه شئ هو الناقص الذى سيبقى ذكره بأن حذف إحدى مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على ان

أو مزيداً فيه فصل وربما كان بسيطاً ومحرراً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقصاً أو زائداً
 فإذا أردت التحليل فخذ المطلوب أولاً وانظر في القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب
 أم لا فإن لم تجد (٢) فليس القول بنتيجة أصلاً وإن وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدي
 المطلوب أو في حده منهُ فإن اشتركا (٣) تركا في كلا حديهما فالقياس استثنائي فصنع الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيداً بأن تقول أنه متفكر فيمكنه أن يمتد إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون
 سعيداً فامكان الاهتمام لا يترتب على أنه متفكر إلا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك أن المتفكر يضع بفسكره
 الميزان بين الضرر والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتمام

(١) أو مزيداً فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتمام أن تقول أنه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد
 للتفكير عنده أما هو فيمكنه أن يمتد إلى غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لا حاجة إليه في الدليل وبعد
 ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض البسيط

(٢) فإن لم تجد فليس القول بنتيجة الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والاحاديث
 النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الأحكام الشرعية وقد انسداد باب الاجتهاد فأنك لا تجد
 مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائيين أن الإنسان لا عقل له لأن حوادث
 السكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا عقل له فأنك ترى أن المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فإن اشتركا في كلا حديهما أي في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معاً على حسب المطلوب حملياً كان أو شرطياً
 واشترائه بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معاً كما في استدلالنا على نفي التركيب عن الواجب في رسالة
 التوحيد بقولنا «لو تركب (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جماعته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته
 بالضرورة فيكون وجود جماعته محتاجاً إلى وجود غيره وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته» فإن المطلوب هو ليس
 الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلأنك عند التحليل وجدت أن مقدمة في
 القياس وهي لو تركب لكان وجود جماعته التي هي ذاته محتاجاً إلى غيره تشترك مع المطلوب في الواجب والمركب
 وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجاً إلى غيره وهي تبين المطلوب بالجزء الثاني أي تخالفه
 لأن المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى أنه لا يتفق معه في حديه
 فتقول لكن الواجب ليس محتاجاً إلى غيره لما سبق في تعريفه أنه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو أنه ليس
 بتركيب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصلة لم تذكر متصلة بالأجزاء استغناءً بذكر جزئها الأول في
 الشرطية الأولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جماعته محتاجاً إلى غيره أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب
 وتاليه معاً أن كان المطلوب شرطياً فكلما كان مطلوباً كلما كان الإنسان مستقيم الفكر كان أسماً من سائر الحيوان
 وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الإنسان مستقيم الرأي كان أسماً من سائر الحيوان لكان قد يكون إذا كان
 مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان وأخط منه مع أن استقامة الفكر هي مزية الإنسان على الحيوان لا غير فلا يصح
 معها أن يساويه أو ينحط عنه فأنك ترى أن بعض المقدمات وهي الأولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بعد حذف
 حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الأخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول
 لكن ليس البتة إذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان وأخط منه لأن استقامة الفكر الخ وقولك لأن استقامة
 الخ في معنى قياس استثنائي نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للإنسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس
 له مستقيم سواها بالبداهة فاستثنائية صادقة فقوله فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة إذا كان
 مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت إحدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه
 وتاليه وقد صنعت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي أن استقامة الفكر هي مزية الإنسان على غيره دون سواها وقد
 تجد ههنا أن صورة إحدى المقدمتين حمالية وهي قولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب
 الشرطي في مقدمه وتاليه لأنها في معناه فننبهك إلى ما سينبئك إليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
 تشوش عليك عند النظر إلى المعاني وجواهرها

الجزء الذي تبين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحدهما فقياس اقتراني فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييزك الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى التاليفات القياسية فان تألفاها (١) والوسط وتميزت لك المقدمةتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطاً (٢) بل مركباً فان وجدت المقدمة الأخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حده فكمقدمة من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بتركيب لكن لا في الدليل المباين للمطلوب بل في القياس على إحدى مقدماته فان القياس الأول أقيم دائماً على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجاً في الوجود إلى غيره فاذا نظرت في المقدمات والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر إلى أن القياس اقتراني شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشاركة فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم إلى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالى جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول انتميم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركباً كان مقتضياً إلى غيره في الوجود لكنه ليس بمقتضى لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وانما يضطر المستدل في أغلب الاحيان إلى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان اللفاظ والاساليب نسفاً خاصياتها في كل لغة فلا يجدها مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة وافرغ القول في أفضل قوا اليه واطهاره في أحسن صورته عنده من أن يغير أوضاع الالفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجة كون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً وأن لا تأخذها بعين اعتداجها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ منها وهو كون الواجب مقتضياً إلى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضاً أي وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميزت لك أي ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كما في دليل من يدعى ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهره ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها إلى بعض وتأليفها وانظر في آثارها متفردة ومجموعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل إلى جملة تأليفات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقنع بعض المعلومات إلى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهره ذلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فالق بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منهما فهناك (١) اضممار ونحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثال لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب وكل ج د وكل هـ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراكا فهل يتصل ب د وهل يتصل د هـ فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف بهم هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونحتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناجمة هـ اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه (٢) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رتبة لها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق به هذا المختصر

(١) فهناك اضممار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودي بقولها «فإن الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي» فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضممار استغنى فيه عما سبق في معنى الوجود وكما في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي «وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي» وتري احدى المقدمتين رائدة للايضاح والنأ كبدوهي المقدمة الاولى في الدليل زيادة و اضممار معا وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضممار في البسيط فان لاحظته في المركب كـ هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضممار في القياس السابق قولنا «وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل» وكذلك تجده مثلا أجلي ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا «والاختراع اظهر ما خفي من آثار القوى الخ» أما «كل ا ب» فهي تشبه «كل انسان سليم الفطرة متفكر» و «كل هـ د» تشبه «وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع» وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نؤمن بالوجود يمكن مراعاتها فان البحث من تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفي دلان هناك نقصا فاحش في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذي يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعاة نوااميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد البحث منه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشارك في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رتبةهما فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغامباغة في سابقتها غير انه لا يزال مجاوز للحد والاستغفال بالتحليل لا يقيده

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث في تحليل ما أورده من المقدمات تحليله لا أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافق أو ينافره وان نؤمن بالوجود لا تبعث من نوااميس المخلوقات فان الوجود قد يعجزها والبحث عنها المراتب قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أنرد منها وما يظهر فاذا كان ظهورا لا نألهذه القوى بالعمل فما هو العمل الا أن يكون العمل الاختياري الذي يصدر من قدرة من يراعي تلك النوااميس وينظر في شؤون تلك القوى وما يظهورها به الا أن تجلي في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدماتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة (٢) بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركبة فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن (٣) مراعاة العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدماتين جميعاً فتعجب من كون النتيجة موجبة وإنما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عددهو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض هو (٤) وأن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فلا تبقى محفوظة فكل $اب$ عكس نقيضه ما ليس ب $ايس$ $ا$ ولا شيء من $اب$ عكس نقيضه بعض ما ليس ب $ا$ هو $ا$ والجزئية الموجبة تتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب $ايس$ $ا$ إذا كانت النتيجة بعض $اب$ وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لأنها لا تنعكس وتشتبك في هذه الأشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير أن هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وإنما هو تحليل أصول لا فكاراً دمجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعني بالبحث عنها إلا مكافئاً باحترامه كلف بحراسته في مهموم مقامه وأسهل منه بحث من الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في نحو التقدم بلفظ المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذلك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما نقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تقجز أو كل ما هو كذلك فوجوده محتاج إلى غيره فتجد الحدود ههنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فأنك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بهد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعه حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولا شيء من $اب$ » عكس نقيضه «بعض ما ليس ب $ا$ هو $ا$ » ثم أنه خالفهم جميعاً في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعال ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض إذ لا وجه له في زعمه هذا فإن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين وأذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بعد ذلك إذا قلنا كل $ج$ ب صدق كل ما ليس ب $ايس$ $ج$ والاف بعض ما ليس ب $ج$ وينعكس إلى بعض $ج$ ليس ب «بالعكس المستوي» وقد قلنا كل $ج$ ب هنا وإذا صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان ولا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة وإذا قلنا بعض

لكن الأول يخصه أن القياس السكلي فيه إذا قام بالفعل (١) على الحد الأصغر قام بالقوة على كل ما يشترك تحت الأوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع إلا أنه لم تكن نتيجة تحت

نتيجة ولا نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الأكبر في الثاني غير مقول بالفعل على الأوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لأنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب وإذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والآن كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الناظرون في كلامه أن الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلديات أما في السالبة الكلية فلا لأنه جعل الإنسان محمول العكس وهو عين موضوع الأصل وأما في الموجبة الكلية فلا لأنه أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لأن نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج إذا السالبة المعدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول وإن أخذها سالبة تم الدليل لأن محمولها يكون عين موضوع الأصل قالوا فالأولى تعريفه بما يشتمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفة الأصل في الكيف قال القطب الرازي ومنطاد الشبهة ههنا (أي في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكلديات عند البيان) أنهم جعلوا النقيض بمعنى العدم وليس كذلك فإن نقيض الباء سالبة لا إثبات الإثبات فالحال في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة السالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا إن الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ أصداق قولنا بعض الحيوان لا إنسان وكذب بعض الإنسان لا حيوان فإذا نظرنا إلى ما ذكره القطب من التأويل وإلى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الإنسان بل ما ليس ب إنسان وما سلب عنه لا إنسان قد لا يكون إنسانا بل معدوما محضاً فيحمل عليه لا حيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تخصيص المفاهيم كما رأيت فالصواب ما قلناه لا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأي المتقدمين عكس النقيض الموافق أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقلوا إن حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فحكم الخاصات تعكس إن جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تعكس مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يثبت عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) إذا قام بالفعل على الحد الأصغر يراد أن القياس المركب من كلمتين في الشكل الأول ينتج حكماً بالأكبر على الأصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائماً بالقوة على جميع ما شارك الأصغر في الأوسط فإذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان يموت فكل إنسان يموت فالقياس قام بالفعل على إثبات الموت للأصغر أي الإنسان ثم هو بالقوة قائم على إثبات الحكم نفسه للفرس والجل والسبع والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للإنسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لأن هذه المشاركات هي مع الإنسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها بما يحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضاً على كل ما يحمل عليه الأصغر لأنك إذا حكمت على كل إنسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومي منه والهندي والمتمدن والمتوحش والتابل والحامل فان السكلي إنسان ويقال لمثل هذا النتيجة تحت نتيجة لا ندرج ما تحكم عليه فيها أنت احكم عليه في نتيجة القياس الفعلي

(٢) غير مقول بالفعل على الأوسط أي الأوسط الذي يقال على الأصغر فيدخل في الأكبر حينئذ كل ما كان مع الأصغر في ذلك الأوسط بل الذي في الشكل الثاني هو قول الأوسط على كل من الأصغر والأكبر أحدهما بالاجاب والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لا خراً وبالعكس سلب أحدهما عما مع الآخر في ذلك الشيء ونقول إن هذا متابعة من المصنف لطاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الأصغر ليس موضوعا للأوسط لئلا يشاركه فيه موضوع آخر
 لكن النتيجة تحت النتيجة في الكل من الثاني تنص (٢)
 وأما في الجزئ فـ (٣) لا تنص على أنها النتيجة تحت النتيجة في الأول أيضا فكيف في الثاني (٤) بل تنص
 النتيجة مع النتيجة في الجزئ من الأول أيضا
 وبالجملة أعني ما تكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة فتعقد قياسا آخر مع هذا القياس (٥)
 ذلك المشار

كانت نتيجة كلية فأنك إذا أثبت الأوسط لجميع أفراد الأصغر ثم بقيت من جميع أفراد الأكبر وبالعكس وجب
 أن تنفي الأكبر عن جميع مامع الأصغر في الأوسط والجار أن يدخل بعض أفراد مامع الأصغر وهو الأوسط في الأكبر
 وقد كان الأوسط مسلوبا عن جميع أفراد الأكبر فيكون الأوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخدع مثلا
 كل إنسان حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لا شيء من الإنسان نبات فلك أن تقول إن كل ما هو مع الإنسان في
 الأوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والجار أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق
 لا شيء من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى إلى لا شيء من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو تنقيضه كاذبا فلا استلزامه
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل مامع الإنسان في الحيوان وأيضا تنضم السالبة
 الصادقة إلى اللازم فينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الأول وهو يدعي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت
 لا شيء من النبات بحيوان وكل إنسان حيوان فالنتيجة لا شيء من النبات بإنسان ومعها لا شيء من النبات بفرس ونحوه من كل
 ما شارك الإنسان في الحيوان

(١) ليدشارك فيه موضوع آخر وذلك لأنه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وإن أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل
 الثالث قياس تركيب من كلمتين كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الإنسان
 ولكن لما لم يصدق الأوسط وهو الإنسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كلياً لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر
 مما هو في الحيوان في الناطق فإذا كانت نتيجة بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق
 على شيء من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فإنه لا يلزم من سلب الناطق
 عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بل مرة كما هو ظاهر

(٢) تنصور فإن جميع أصناف الإنسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الأول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبتت الإنسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج
 سلب الإنسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما تعدد القياس بتعدد الأنواع أو الأصناف في كل حال

(٣) فلا تنص على أنها النتيجة تحت النتيجة في الأول لأن البعض الذي في الأصغر قد يكون فردا واحدا وإن عنون بكلي فلا
 يكون تحته شيء يسرى إليه حكم الأكبر من ثبوته للأوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشترق للعالم وكل من
 هو كذلك فهو ناطق فإن هذا البعض ممن في البيت ليس تحته شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في
 البيت ليس يشترق للعالم وكل ذي ذوق سليم يشترق للعالم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(٤) بل تنص على أنها النتيجة مع النتيجة في الجزئ من الأول أيضا لأنك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض
 من في السوق وهكذا فإنك قد تجد المشتاتين للعالم في كل جماعة من الإنسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم
 صح أن يحمل عليه الأكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشار متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل إنسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل
 إنسان يشعر بحاجته فإن نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان إلى الحيوان هي عين نسبة الإنسان إليه ونسبة الفرس إلى
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الإنسان إليها فالفرس مشارك للإنسان في هذه النسبة فتعقد هذه النسبة
 مع الكبرى قياسا يسد على ثبوت الحكم لذلك وأشار وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر
 بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها يعود إلى موضوع النتيجة وما شارك في الأوسط وذلك المشار إلى
 واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما تكون ثمة اذا كانت النتيجة (١) صحيح أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن
يظن لقرب اتصالهما أنهم ما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تشوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق
عن المقدمات الكاذبة وأنتم تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فإنا نقول ان كان القياس
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثناء نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا الا اذا كانت
الكبرى (٣) كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة نتج
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفي غ (٤) ير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمات كاذبة بين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سد حاجته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ
فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي
الحقيقة هما قياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية نقيض المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج في القياس
الاستثنائي شيئا لا سلبا ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما لزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب الثبوت في نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها مجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن
يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت مجمعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان
حجر فان النتيجة وهي كل انسان حجر كاذبة لا محالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في
صدقها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أي لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لا محالة اذ لا معنى
للكذب في الصدق على كل فرد فردا الا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من
الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لا محالة لا شيء من الانسان بحجر وهو
صادق قطعاً فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة لصدق الكبرى وقوله بعد ذلك بسطرو صادقا عطف على مقابل أي تنج مقابل
وتنتج صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكل^(١) يرى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشكايين الآخرين فقد يلزم الصدق على أي وجهه اتفق ولا تجزئ اعتبار كل هذا
بنفسك

وقوانا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب الا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قوانا كل حجر حيوان ومثال الثاني قوانا كل
حيوان انسان

ولا يمكن اذا كذبت المقدمة ثمان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الكل
الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغر والا كبر أخص من الاوسط
والاخص من الاخص أخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حملها على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة
الاجزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت
انها لا تتبع صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فعمل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم في قوله « وفي غير هذا
الموضع لا يمنع ازوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمات كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر
له بأنه قل « والجزء » بالاولا بأوفكا نهريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب
بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »
من الغوال الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل
انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الاول كاذبة بالكل وفي
الثاني البعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل
انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا مع انها قد تقدمت في صورة كذب
المقدمتين وقد علمت ما في هذا الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شي عن شيء وموته لا نخر اذا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم
عنه كذب سلب أحد الشئيين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب
ونحن لئلا نل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمنع معها الصدق في الشكل الاول
كقولك لا شيء من النبات بحميوان وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فان الصغرى صادقة في
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة اذا لا شيء من النبات بحجر في الاولى ولا شيء من
الغضب بحين في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند
الظن الى الضروب التي تنجح الجزئي ولكنه أخطأ خطأ السابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل
اذا كذبت القضية ثمان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب
الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بموته لا نخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن
بعض أفراد الاول فقط دون الجميع الا لانه ثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء ثبت لبعض أفراد
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته الا لآخر في البعض فقط الا لانه ثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر
كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المسلوب أخص من الشئيين اللذين سلب هو عن أحدهما
وأثبت للاخر تصادق فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب
أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر يهدي الى الاحتجاج الى التناقض الذهن واليث مثلا لا شيء من الحيوان بانسان وكل
متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لان بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتياطاً لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشتبه المقدماتان فيهما في الحدود لكن تزوج بأن يبدل اسم أحد بجارده أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كلية فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الإنسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضاً على سبيل التبعكيت بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لأن بعض التنفس إنسان وبعضه ليس بإنسان فالحيوان والتنفس يتصادقان في الإنسان لا محالة فكذب النتيجة السالبة بالكذب بالارباب فلا يصح لاشئ من الحيوان يتنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالأبيض مثلاً لصدق جزئية لا غير أما في الشكل الثالث فقد كذب الشئان على شئ واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل إنسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقنا النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان إنسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الإنسان كاتب بالفعل كذبت المقدمات معاً بالجزء فقط وصدقنا النتيجة جزئية وبقيّة الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه (١) احتياطاً لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياساً من مقدمات متناقضتين تثبت في أحدهما ما نقيضه في الأخرى لتجمل خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلماً بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود أيظن الاختلاف فيسلم التني والاثبات في شئ واحد ثم تكشف له الأمر فيستقط في نقي الشئ عن نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد إسقاطه في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان فتقول له أنت مسلم بأن الإنسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاشئ من الآدمي بشري فيقول ذلك فتلزمه نتيجة لاشئ من الإنسان بشري ثم تكشف له أن البشر هو الإنسان فيقع في الخزي لالتزامه بجهله أن ليس الإنسان بإنسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الإنسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاشئ من الحيوان متحرك بالارادة لكان استغفاله فأوهمته أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاشئ من الإنسان بحیوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الإنسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمات من جهة أن الإنسان بما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحد بكليته فإن كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة معناه الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشري ولا شئ من الآدمي بإنسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بإنسان مع أنه سماوا واحد فيجزي بسقوطه في التزام أن بعض الإنسان ليس بإنسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنين منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان لك مترادفان حمل على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات إلى تصوير الذي ذكره في قوله « بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الأولى الخ » أما على هذا التصور فلا حاجة إلى الترادف ولا الاستغفال بإبدال الحدود فإن ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا أنه تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر
الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى
وأما في الشكل الثاني فيتم تألفه بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء
واحد بالاجاب والسلب
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر)

في المصادرة على المطلوب الاول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مترادف له احتمالا
مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحالة فكل انسان ضحالة فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأي
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفاهما معنى واحدا ذا اسمين
مترادفين كما قلنا انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستتبع منها نقيض المسئلة الاولى تخالف
الحدود في المعنى واللفظ أو توافق وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الا من الثاني
والثالث فلان النقيضين لا يكونان تقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها
لا بد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلذلك تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبر
الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبر الوسط هو الموضوع
واعبر لذلك مثلا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم
انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسئلة
الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشيء ليس هو
بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض
ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من غفلة عن المسلمتين الاخرين لامن الغفلة
عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من
الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بآدمي فينتج من
هاتين القضيتين لا شيء من البشر بآدمي وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر
ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى
هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بآدمي فلا شيء من الانسان بآدمي مع أن الآدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك
لخصمك فقد وصلت الى تمكيته بجعله في فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بالاعتقل ويمكنك أن تقل من الشكل
الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بقطرة فلا شيء من الخلق بقطرة
وهو يضاد المسئلة الاولى لان القطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بقطرة فبعض الغريزة
ليس بقطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لا اتحاد الغريزة والقطرة في المعنى

ولا يخفالك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذي يعيب به بعض من لا هم له في تحميم الحقائق وانما همسه
المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الاحتماط في السلالة من شره بالتدقيق في فهم معاني
الالفاظ ومعرفة خاص المقهورات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حوز من عيب العاشرين

(١) كما قلنا الا انسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحالة وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئا سوى
تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وقلياً يخفى الاعلى ضعفه العقول وقد يقع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد يمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كايما أمكن في الشكل الاول ص (٢) غري وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن (٣) كنى الاصغرى وان كان سالبا كايما لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يمكن (٤) ان يكون سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذان كان كايما فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز ص (٥) غري وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يمكن الا كبرى وفي الاول لا يصح قياسه

فيما حمل حقيقى وليس في مقدمتى القياس حمل حقيقى الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقى فان لفظى محمولها وموضوعها معنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما نقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهي ذهب من مبدأ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فذا قال قائل ان الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهب من مبدأ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعى الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك راجع الى التفتت اليه الامن له شئ من القطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكشال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذى كان في القياس هو بعينه الذى في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرأها اسمان مترادفان لمعنى واحد (٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال في السالب الكلى وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغره

(٤) لا يكون الا سالبا لان الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطالب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فثارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشئ من الجرب انسان لاشئ من الجرب بشر وكل انسان بشر فلا شئ من الجرب انسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شئ واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الجرب ليس بانسان لا يثبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الجرب ليس بشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتكون الحدود الفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان آدمى بقولك كل انسان بشر ولا شئ من الانسان بشر فلا شئ من الانسان آدمى وهو عين الكبرى لان الادى هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقى فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شئ من الجرب بشر فلا شئ من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الجرب بشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رى الكلام على عوامه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى غك كما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان باطى كل بشر انسان وبعض

بوجه تالانه لا يصلح لا صغرى ولا كبرى

(الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات الخدجة

فن جملته ذلك القسمة فقد (٦) لظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحد من
كان الحد مكتسباً بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتعني غناء المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى
فهو غير ممكن الا اذا ردت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي يقولك بعض البشر انسان وكل بشر
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمي أما أن يكون المطلوب
عين الصغرى والحمل حقيقي فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاً لها معنى واحداً » فإذا جعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعبر المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان
المطلوب جزئياً سالماً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايجابها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان
ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقيته كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد لظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الاقسام للقياس
في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامها باختلافها فطريق معرفة هذه الأحكام انما هو قسمة الى تلك الاقسام فن
عرف الكلب بحقيقة قديمة قد يضطرب ذهنه عند رؤية الخارج مئة ومائة من غريزة الافتراض فيكاد يظنه غير ما عرفه فإذا
قسمت الكلب الى الخارج وغير الخارج هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الأحكام غير
معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنهم من أقسام البرهان وهي من بين
أقسامه يكتب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء بعض وجوهه الى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الأهم والآخر والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما يتولد من الانسان والحيوان ونطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فإذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا
أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول تطرئة تلقى على النفس تضم صفاتها المختلفة غير متميزة بشئ سوى
أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من النفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحمل على
النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها
المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويميق نوعها الدافعة لما يبدها القابلة لابتداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل
ذلك يحمل عليها ما لا يحمل مجموعها على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فأول شئ يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما خص به الطالب من العلوم بالقسمين ولم يكن من

عمل فكره سوى تميز الطوائف وفصل الاقسام وبهذا العمل وحده قد تغيرت الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طالب علم آخر ان لم يكن يدعيها كما هو الشأن في مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضاً فن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقاً آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض ولا اول في صفاتها ما يدل عليه كتمثيلها بنفسها بدون التفات الى شيء سواها وللتأني ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر يرجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس بدعي هي فاذا انتهت الى غاية هذا الطالب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجد جميعها من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحسد فيعرفها بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حسبما أرشدته الدلائل ميز الجنس من الفصول المتنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضرب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبة على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحسد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شيء ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يباينها بنفسها وكسبها للعلوم وما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لانا لا نفعي من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يعممه المصنف وهذا النحو من العمل المذهبي لكسب الحسد هو الذي مناه بعض القوم في قوله ان الحسد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما ساقى للمصنف في باب أفرد له بيان ان الحسد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد للجوهر من سبقة لم ينظر فيه الا الى صور وأشكال يعرضها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه غيره أن لا طريق لا يكتسب الحسد الا بالتركيب نسيان لأهم الاعمال في الكسب ونظر الى آخر ما ينتهي اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض النماذج ليس من علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضاً ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طريق من كسب الحسد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كسباً للحسد الا هذا الضم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم ينافه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لافي بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهة ما قدمناه من أن الاحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم لمحوط لا ينصرف الذهن منه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يخدع كما يخدع الحد الوسط في كل قياس فيكون جزأ من الدلائل وتسميته قياساً لانه بواسطة الحقيقة الى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو بالاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له اثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم السكلى الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعاً من أنواع القياس على حدة لانهم لا يمتثلون فيه بصورة التقسيم بل بالاولى

أما ما هو من القيسل الاول فلا يكاد يخص معرفة العام والخاص انما كسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمل واليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فيعده ظهور القسمة يبين ان الوصف خاص بوصفه دون سواه بل معرفة الأعم من كل عام كالذي كور مثلاً انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تنحصر عنه بل عندئذ أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما تفرق فيه انفراداً وما تترك فيه
يتنقل منها الذهن الى الكل بعد طرح ما تفرق فيه من الشخصيات عند ما يبقى التقسيم ملحوظاً حتى يتخلى الحمل على
مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل باباً من أبواب البلاغة يتماثل في استجادة ويتفاضلون في وجود حسنة والبلاغة
منتهى الكمال في اصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قلوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يركم البرق خوفاً وطمعاً » فإنه قسم أنور رؤية البرق في الانفس
الى قسمين الخوف والطمع ولا يتخلوا الكون الانساني منها عند رؤيتها ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمته العظيمة
وكثير ما غفل عنها الغافلون وخلصت عنها أنكار من لم يستلهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وسأيدب في
بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيفة قول اعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة تخرج مستقبلة ونعمة غير مستقبلة
فأبقى الله علينا ما أنت فيه وحقق لك ما ترتجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابي على شمس الحسن فقال
« رحم الله عبداً أعطى من سعة أو وامي من كفاف أو آثر من قلعة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذراً فانصرف
الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجبهات ما لا يزال بغيره فن التباس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفرع سواء كان على بصيرة
فيه أو على غي في التقليد يمكن أن تزيل الغرض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم يحدود الشريعة
قسمان قسم منه البصر بقاصد الشارح في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد ونفوذ البصيرة الى ما أراد الله لعباده
في شريع الشرائع لهم من معادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتتطرق عنده
الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انساناً ولا يتوقف ذلك الا للمؤمن الحكيم الذي
سمع نداه الله فليباد بعقله ولبه لآبائه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى
الاوهام في ناحية من معترك الافهام لا يعرف من أسرارها الا أنها جاءت على لسان فسلان بدون نظري الى ما أحاط القول
والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشر والمعطل
للشرخ المحتمل به والعمل عليه الواقف عند حده » فإذا غابت الاقسام زال الالتباس وتجلي المعنى حتى لا يلبس من الناس
وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كتابه دلائل الايجاز « اذا تصفحنا
الفضائل انعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم ونسلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب
التعظيم وجدنا العلم أولاً هانك وأولها هانك اذا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خير الا وهو الدليل عليه ولا
منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا مفخرة الا وهب صحته وقيامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا حمدة الا ومنه يتقد
مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والفقه اذا لم يوفق بما صح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله
الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية
الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للامم مصدر قوتها ومحطاً
حياتها وجامع كلتها والصاعد بها الى ذرى مدنياتها وهو الذي عهد لها المسالك ويقع لها الممالك ويحكمها السيادة على
المملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجملة هو حيايتها كما أن الجهل محامتها العلم
الذي يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه بما يستحق من مثلها حملة كل على ما يشتهي واتخذ الجهل
مرشداً الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصد الى العلم فأنفق الكثير عمره في التحصيل والتركيب والتحليل
والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قلة وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب
اذ تراهم وأسمهم قد اتقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عهم أجمعين فيضطرب
الذهن في معنى العلم بل يفضل فيه ضلالاً بعيداً

فإذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنها الله وهي الى ما بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

القسم

اقتراحي من منفصل (١) اثنين أو من جملة ومن منفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للعمليات ولا غناء لها في نتائج الحدود والمنفصلة (٢) على أفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت وإما أزلي كانت النتيجة أن الانسان إما مائت وإما أزلي أما أحدهما بمعنى فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والأزلي اللذين هما مجموعهما على انفصالهما الأكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأزلي ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس اذن بالأزلي أو ليس بالأزلي فهو اذن مائت فأولاً لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجردها ليست قياساً كما اعتقدوه وثانياً أن كونه مائتاً أو ليس بأزلي إما أن يؤخذ مطلقاً أو مثبتاً بقياس آخر فان أخذ مطلقاً فإلى حاجة إلى القسمة فليؤخذ أولاً أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وان تبين بقياس كونه مائتاً أو ليس بأزلي ثم بعد ذلك يؤخذ في وسط البيان الآخر فالقياس في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليس يستعمل دون القسمة نعم فائدة (٣) المقدمة القسمة هي تذكرة المحمولات وخطارها بالبال فحسب

الاستقراء

وأما أنها ليست طريقاً إلى اكتساب الحد فستورد فيه من بعد ما فيه مقنع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع ونظائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شؤون المعارف واستعارات علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعوراً فطرياً صحيحاً لا التي يتوهمها وهمها لا فائدة سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهلها أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن ضروري في الحافظة يسوقها إليه ناقش أحرف أو مدح عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيها ولا يبالي كان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظهرها السكال لا هادية إليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقدر حجه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أو عرو وهكذا إلى آخر الزمر لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر عنل هذا ولا يكسب ويشقى بالتحصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستتبع المطلب ويضيق المذهب بلا حاجة إلى ضم ضميمته إليه

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وأن خلا من الصور الخافضة التي اصططح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعارات الصواب في تضاعيف الأساليب ولم يبال بتلك الاشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال أن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون جزءاً منه إذا احتاجت في التآدي إلى ما قصد منها إلى ضميمته أخرى والله أعلم

(١) من منفصلين كما مثله في قولهم العددان مفرد واما زوج والزوج اما زوج الفرد فالعدد اما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد واما المركب من جملة ومن منفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد انتاج العمليات كما سيذكر المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو زوج واما فرد وكل فرد لا ينقسم إلى متساويين فكل عدد اما زوج واما لا ينقسم إلى متساويين

(٢) على أفرادها أي أن القسمة وحدها لا تقبض حد من حدودها بعينه كما سيبينه مثال المائت والأزلي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصناعات بعضها عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمته

(٣) فائدة القسمة هي تذكرة المحمولات وخطارها بالبال كاذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بداهات وما فائدته إلا أن تكون أخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها إلى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب إلى تمييز الأقسام فيضمرها متقابلة متمايزة لا يشرق كل منها في العقل جلياً واضحاً وتصل بكل أحكامه التي تجلي معه عند التمايز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لأنه في القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم في الكلى فالكلى
يكون وسطا بين جزئيين وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر وفي الاستقراء يثبت هذا فيحكم على الكلى
بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله إذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل
المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدنا مثل الإنسان والفرس والجل وكانت هذه
الجزئيات قليلة المرارة فخكنا بهذا الحكم كيا في الحيوان الطويل العمر واستعملنا هذه الحجة مخصوص
بالجدايين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى ^(١) لئلا يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر
فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا فيل المرارة وردة إلى
النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الخاص بجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئ المشكوك ^(٢)
فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان
لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماش وغير الماش ووجدنا بمائت بيننا جميع
أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورد منه إلى الناطق فقل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما
ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق
كذلك وهذا انما يتأتى إذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من
جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الأكبر مثاله لو شككنا في
أن زيد اهل هو مائت وقد كنا نعرفه أن كل حيوان كذلك من جهة قسمة إلى الناطق وغير الناطق
فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل إذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق
لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيد اهل شك في وجود المائت له لم
يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذنا الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في
جزئياته بل لاجل كلفة الحكم في الحيوان بعمومه بجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر ما كذا وما كذا أي بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة
لأن الخ بأن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لأنه إما انسان وإما فرس وإما نحوهما من
منها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لأن الانسان والفرس ونحوهما من منها قليل المرارة فإذا أردت أن ترد
الكلام المعتاد إلى النظم القياسي جمعت الأمرين وألفت بينهما معا ولا مرف في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فإذا كنت شاك في كون الناطق مائتا أو أزيد أو
أولا إلى معرفة ما يدرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان إلى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر في
القسمة فإذا الحكم وهو المائت ثابت أهمهما معا وهما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المتدرج فيه
كذلك وهذا الوجه انما يتأتى إذا كان الكلى كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون
الحكم ثابتا لا قسما في جميعها فيقسم إلى كليلين ليثبت الحكم له فيثبت الكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان
حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الأول أنه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يشمل الاقضية واحدة
والثاني أنه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت بجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما يليه التقسيم
هذا ما أراد المصنف وهو أن كان صحيحا لكنه ليس من الجوده في شيء فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم الكلى

تحت النطاق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل التنبيه^(١) على المقدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل^(٢) بعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما ينبغي في فن البرهان وفي غير هذا الموضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد اليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجدت كثيرا يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ في حكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكذلك الاسفل وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمسك^(٣) في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكذلك الاسفل

الذي تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكلي المقسم بعد قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندر جتحتة سواء كان كليا أو جزئيا فهو شيء آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حليتين احدهما حمل الكلي المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولوجعل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياسا مركبا مقصولا أو موصولا كالوقلات النطاق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالنطاق اما ماش أو غير ماش أو زيد في ما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم إليها كبرى قولك وكل منهما مائة فلهذا النطاق أو زيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على النطاق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكليات المنقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليست بدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على انك ترى أيضا أن قسمه النطاق إلى ماش وغيره وقسمته زيد إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى النطاق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محولا في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير مكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منجبا لثبوت حكم الاقسام للنطاق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جناد أو نبات أو حيوان وكل منها تحصيل فالحسم متعين والنتيجة من المقدمات الأولية وكقولك جزء الشيء اما ما هو الشيء بالقوة أو ما به الشيء بالفعل وكل منهما مقدمة عليه بالذات فجزء الشيء مقدمة عليه بالذات هذا اذا كان تاما أو لو كان ناقصا فكذلك لو قلت ان حس اللس لا يدفيه من مباشرة المماس لللس ونهيت عليه باستقراء جزئيات اللس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحسد كالحكم بوجود قوة في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أي ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة الاثر في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم الكلي كثبوت تخفيض حرارة الحمى للمخ الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالأطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مخالفا في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمسك مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذ المثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمسك يخالف سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لفضلاته وانما يأخذ القطقاط فيأكل ما في جوفه ومنشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجدها حيوانات صغيرة فيفتقها فيأكل بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميري يذكر في حياة الحيوان كلاما من الزعمين ويشبهه وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالناب بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التمسك ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة متصلة على بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئ لوجوده في جزئ آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما ما كمن يقول السماء محدثة لمشابهة البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك ل ب ر ك ل وهو المحدث وأوسط كل واحد هو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأكبر محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً والأكبر حكماً والأوسط المتشابه فيه جامعاً ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بمحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيهم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضاً قاصر عن إفادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابه فيه علته للحكم ولعمري ان بان كونه علة أمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابه فيه وسطاً بين الأصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طرداً وعكساً والطرده هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومن جملة الطرد والعكس إلى الاستقراء فالمتقراء تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذ استقر جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فرعاً يشد عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة في الحكم وهب أنه لم يشد عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبداً في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينهما شيء مخالف لهما فيوجد لهما المعنى المتشابه فيه مع الحكم ومخالف لهما شيء واحد في وجود المعنى المتشابه فيه دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفونه ويطلبون أن يكون واحد واحد منها علة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابه فيه فيصطرون بكون علة مثلاً يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظيم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من قول وفيه وفيها يولج التمساح الذي كره عند المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تعريض التمساح لفك الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح قلوباً يمرر لفك الأسفل فظنه الأعلى فذهب يحكي وينقل عنه (١) أكبر كل واحد هو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلي أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والأكبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضاً لانه انما يحمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقول له لانه أي لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء

حدوثه لكونه موجودا أولا كونه قائما بنفسه أولا كونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محسنا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكونه لا لكونه فبقى أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم مطلقا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعل غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا إلى الاستقراء وليس هو بين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدانيون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا أدركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لأدركناه وليس هذا كالفيل إذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان ساهم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء أنتدبنا إليها ولم ندركها في الحال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لا اجتماع عدة منها فإلم تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يمتنع ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بنفسه وكونه مصنوعا لا دمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بنفسه ولا لكونه موجودا وم مصنوعا لا دمي ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوعا لا دمي ومركبا من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس اتلك الأقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عا مابا بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثر لا لكونه لا كبر محذولا على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر وأنها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في المتن

(١) في حين هذا الباقي حاصل ما أطالب به المصنف أن يطلن الأقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج من القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجردا الجسمية اذ يجوز أن تكون قيدا من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسمين أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كقولنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا علة حدوث البقاء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوعا لا دمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسميا عنصريا أو كونه جسميا غير عنصري وأبطلنا أسرار الأقسام ماعدا القسمين الأخيرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما العلة في القسمين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثا لانها من غير العنصري وكون العلة منحصر في الجسم يعني أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء تقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجردا الجسمية يعني أن تكون الجسمية والعلة متساوية في تقيض القضية كلية

ومأله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وبطل أن يكون شيء منها علة لا وجود

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان في القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) حتى تكون الجسمية مساوية للعلمية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فاننا اذا قلنا بماين قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو لعله والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لأنهم الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكن (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أو لا فان كل ذلك صفة لا واحد منهما فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهما موجدتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجلا أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا حاجة مع غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الوصف الاخير لتنج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشيء يتوهم انه علة للحدوث وفيه كونه عنصرا وكونه حجرا ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلمية مساوية لها حتما ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الاخر والالم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر العلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للصفة في قوله « واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يضعوا القياس في صورة تنتج الجملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتختف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال مع العلة المعروفة أيضا فينتج العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فباطال كونها صفة كاذب وذلك لا بطلان هو الاستثنائية بعينها وهذا ما يحتمل الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصروا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيدهم لان نتيجةهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أو لا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قلناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتطمينها بما يعتقده في المشهور وأنه ناتج يقيني هذا إذا كان المطلوب كلياً

وأما إذا كان جزئياً أو أريد إثباته بالمثل كان قياساً ناتجاً من الشكل الثالث فإنك إذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المهيمنة التي يسمونها اقروا

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمة الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خط $أ ب$ $أ ج$ خرجا من المركز إلى المحيط فهما إذن متساويان وإما لانخفاض كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدو وهو إذن خائن مسلم للغير ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بكذبه ولم يسلم

﴿الرأي﴾

(ومنها الرأي) وهو مقدمة موجودة كامة في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعليه أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس في الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء ينصحون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس ضمري حده الأوسط شيء إذا وجد للاصغر تبعه وجود شيء آخر للاصغر دائماً كـ (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمته مثلاً ذلك هذه المرأة ذات ابن فهي إذن قد ولدت ورعا سمي هذا القياس نفسه دليلاً ورعاً سمي به الحد الأوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس ضمري حده الأوسط شيء إما أعظم من الطرفين معاً حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك (٢) هذه المرأة مصفارة فهي إذن حبيبي وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لأن الجحاح كان شجاعاً وكان ظالماً

﴿القياس الفراسي﴾

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه (٣) به الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرس فيه وحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كالمثال الذي ذكره الأول كقولك الهواء جسم فهو مشار إليه أو متخير وأغماضي هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتباً بالمطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لخصوره في الذهن بدون حاجة إلى تكرار في قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فإنه من أحد أقسامه وهو ما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلازمها الصفرة والحبيبي كذلك فيكون وصف مصفارة محمولاً على هذه المرأة وعلى الحبيبي وهو أعظم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا يتبع نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الجحاح شجاع الجحاح ظالم فالحد الأوسط وهو الجحاح أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فتنتجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحاً

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلأن الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلأن صاحبه بقدر زيدا الهيئة بالاستدلال وجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وأغماضي يمكن تمثيلاً تاماً لأن الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وأغماضي علمته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئة ^(١) حدس بوجود ذلك الخلق لانهم ما معلولاً لعلته واحدة
ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها
هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع المزاج والاعتناء بنفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متبهاً بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق
عادم تلك الهيئة أو رث ذلك حدساً قوياً وفراصة محكمة
وحده هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالي والشجاعة الموجودة
للأسد مسلمة ولزيد هذه الحجة فيقال ان فلاناً شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فتشابهته الدليل من
حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبع ^(٢) وجود شيء آخر الا صغره وهو الشجاعة ومشايمته
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشايمته بينهما

(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهي
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيتين فيقال للافكار
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشيء آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من
تسليمها قول آخر فإداهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي
دالة على المعاني المعقولة

وقد ^(٣) بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصداقاً أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الحدس بتخفيف الدال مبنى للمجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصور بظن
وجود الخ والتساع في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالباء جاء في اللسان «الزهرى الحدس التوهم في معاني
الكلام والامور بلغني عن فلان أمراً أنا حدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحده» «من باب ضرب»
ويحده «من باب نصر» حدس لم يحقه وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث
لا يعرفون به وباع به الحدس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري اليها أو بعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي
ومنه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحده بالكسر أي يقول شيئاً بآرائه أبو زيد
تحدست عن الاخبار تحدسا وتحدست عنها تفسد وتحدست اذا كنت تريد أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون
ويقال حدست عليه ظني وندهسته اذا ظننت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه «انتهى
ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللغوي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع لدق باب
مواد الحجج فانه هناك سرمة انتقال الذهن من معلوم لمجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياه من مقدمات البرهان
الموصل اليقين فلا يعقل أن يكون ظناً وتوهماً ثم يوصل اليقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذوا العلوم عن غير أستاذ
وكتب فيها بالاعتقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والافالهيئة والخلق معلولاً لعلته واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينيا والقياس المركب منه يسمى برهانيا واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله وإما أن يكون شيئا باليقيني وهو الذي يعتقده فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني فإما أن لا يعتقده أو إن اعتقده كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتقده معه بالفعل لنقيضه إمكان والقياس المركب من بعضه كما سنفصله ج (٢) دلي ومن بعضه مغالطي سوفسطائي وإما أن يكون ظنيا وهو الذي يعتقده فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه إمكان أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطايا وأما غير المصدق به فانما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى تخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا

وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبنين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهي إلى مقدمات غير ممتدة في قوعها إلى البيان بشيء آخر والالزم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالاولى فيؤدي إلى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين الا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفا أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات وتخيلات أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا لسبب من الاسباب الخارجية عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو جب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها الا على حصول التصوير لأجزائها المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فان هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معاني الكل والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكل بل ادراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعدا بشرط أن يكون محصورا وهذا حكم من العقل كلي على كل كلي والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

الاوليات

المشاهدات

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمر في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأننا فكرة وإرادة وقدرة وخوفا وغضبا

المجربات

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس إذا

(١) وأما الثاني أي اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلي كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطي يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد الأول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلا للزوال

تكرر عليه اقتران شيء بشيء غير محصورة وتكرر ذلك في الذكركم في الذهن مع هذه الاذكار
قياس طبيعي وهو أن اقترانها لو كان اتفاقا لا وجوبيا لما اطر في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن
السقمونيا مسهل للصغراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجب وأن الكواكب تطلع وتغيب
وترجع وتستهقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع
تكرره شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرره سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو لما شرب
السقمونيا وأمره مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون
بالاتفاق لا يدوم أولا يقع على الاكثر حكمنا بواسطة القياس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه
التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

ومادام يبقى على التردد فهو نفس الاستقراء ناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس
فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان
من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحديث﴾

وما يجري مجرى التجربات الحسية هي القضايا المستدقة بواسطة الحس وحده قوى يذعن
الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل
قضاءنا أن نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعد من
الشمس وهذا حكم حسي وكل من كان أصغر ذهنا وأذكى قريحة كان أسرع الى هذا الحكم وفي
هذا أيضا قياس خفي كافي للتجريبيات فان هذه الاستدادة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من
أمر خارج لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكيلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المتواترات﴾

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنفي الريسة عن توأمتهم
واتفاقهم على تلك الاخبار فخطه من النفس اليها بحيث لو أريدت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل
اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بسبب تواتر الشهادات وكثرتها
بحيث لم يبق للشك فيه مكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين
فاذا حصل استدلالنا به على كمال العدد لا أناس استدلال بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنا أو السنا المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروز آبادي انها متغايران فقد
قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاوزه رطوبة دبقية وتحقق وتدعى باسم نباتها أيضا
مضادتها للعلة والاحشاء أكثر من جميع السهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار « وتصلح بالاشياء
العطرية كالفلقل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرء الصغراء والزوجات الردية من
أقصى البدن الخ » وقال في فصل السين من المقصور « السني ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلغم
وعيد « ثم السنا ليس فيه مادة دبقية وقد رأيت في مفردات الطب لا أقهر أن السقمونيا « هولين نبات شكلة
كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يبيح الاصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها
ابن ويحمد وأجوده ما يحيى من أرض انطاكية وعنتاب الخ « وفي النقيبي « سقمونيا هو الخمود وهو ابن شجرة
لبابية ذات أغصان كثيرة يخرجها من أصل واحد ولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدعى باليدوزغب ولها
ورق كورق البلاب لأنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ « وهذا غير السنا قطعا وقد ذكر
السنا في المفردات على أنه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته
كلاما من السقمونيا والسنا لا يمكن أن يشبهه معه شيء من النوعين بالأسخ

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التبع وملاحظة الاثر فهي في استقراء ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من الجريبات والخدسات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان وجوده ان كان عن فكر فلا مطمع في إقصائه وان كان لانه لم يتول ما تولا الجرب أو الخداس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فمالم يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يُسام اعتقاده ولا يمكن أن يرال شك المتشكك فيها بالقياس على غيرهما من الجريبات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنه قد مدحه التجربة والية من المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثبات اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلهما في واقعة أخرى فلا يغني الاستشهاد بتلك الوقائع المتينة ^(١) ما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية القياسية فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضرة في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلف من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونهم من نفسة متساويين فمرف في الخيال كونهم أزواج بسببه وليست معرفة الزوجية للأشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم تمثل في الخيال كونهم أزواج مالم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم ففهم ما هي صادقة يقينية ومنها ما هي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معاً في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مضافاً الى جهته وان العالم مائلاً لا يتناهي أو ملاً منتهى الى خلاف

وهذه الوهميات قوية بعد الاتميز في بادئ الأمر ومقتضى الفطرة عن الاقليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاش رأياً ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئاً فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجه به الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجه به فطرة القوة التي تسمى عقلاً

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازع الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناتجاً ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنهم افطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

(١) بالقياس على غيرهما من الجريبات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فلن فيها تجربة مثلهما أو تواتراً أو حدساً ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلاً في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنفسه عند شخص ولا يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) مهما تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم يغن الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئاً لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا مشخصة ذوات حجم وتخير فكيف ظنك بما هو فوق المحسات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلوم والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أنهم اليقينيات وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أو يجب التصديق بها اتفاق الكافة أو لا كثر عند مدعيتها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

المشهورات

ولست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إمامجة التسالم وصلاح المعيشة أو تنهى عن الاخلاق الانسانية مثل الحياء والزحمة والآنفة والنحل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خالما عن هذه الاحوال وأراد التشكيك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنهم غير فطرية

والاوقيات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية قدح في شهرة الكاذب منها (١) لكن المشهور الصريح في استعمالها

هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الاوقيات والوهميات وما عددنا معها المذنب منها ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادرا على هذا الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شيء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتها رقيق ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما يمكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المجيمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

المقبولات

وأما المقبولات فهي آراء أو قس التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما الامر بما يرى يختص به أول رأي وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمورنا قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسيء يعاقب

المسلّمات

(وأما المسلّمات) فهي المقدمات الأخوة بحسب تسليم الخطاب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها الا الى تسليم الخطاب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها إماما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات اماما قبلها فلا مسأغ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الديانات والمعارف الحكمية واصطلاحها قسم القضايا الى أقسامها ومنها

ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادرات وإمام مع مساهمة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعة وسيكون لنا عود
إلى بيان هذه

المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة
لاشتباهها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى
وسمياً في تفصيله في فن المغالطات

المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كما يُغنى (٣) أقص ذهن فيصدق بها ببادئ
الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا نُعقب لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه
« انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا نُؤتمل علم أن المشهور
دفع (٤) مع الظلم منه لا العانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع
من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن ذهن انما يميل إلى
التصديق بها المشابهة ما ينشأ وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن ذهن بشهرته كما
يغافض (٥) ويوزل عن قريب وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

الظنون

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباع الغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا
يسار العدو فهو مسلم للعدو أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه إذا لم يكن
الاعتقاد فيه جزمًا بل هناك امكان لمقابله مع الميل الأغلب إلى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات
كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون
بمنزلة اثبات الشئ بما لا يثبت إلا به ويمثلونها لها بنحو أن البعد يقبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة
وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكر فيه تقويم الفصل للجنس
في علم المنطق وحصر الاجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من
استيراده على ذهنه لا انتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقوله في مبادئ المنطق إن لنا فكرياً وإن
فكرنا قد يوصلنا إلى علم لم يكن وسمياً للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة
فيعتقد أن كل ما خالف ما ألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في
الخلقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرر في نظام الخلقة لا تكشف غنة
الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القلب وهو منهم في الرغب والرهب ومثلوا لما يكون
بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فإذا كان
السواد جامعاً وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(٣) خافضه فاجأ والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي ما لا روي فيه وأصله من تعقب الخبر سؤال عنه غير من
سمعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي ان نصر لك أخاك ان كان ظالماً وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافضه أي لغافضته أياد ومفاجأته ثم لا يلبث أن يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات
انما يعتقد بواسطة الاحتيال في التشبيه والتلميس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضال على
اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائم وفي نسخة كتبت بحاشية الأصل (أي بالهامش) يبقى بدل يتبع وهي أظهر لانه
المقابل لقوله ويوزل

وأما الخيلات فهي القضايا التي يقال قولاً للتصديق بها بل تخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لأننا كاه فانهمة (١) رة مقيشة أو تنفيره عن شرب الورد لأنه سُمُّ بهل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لأنه الشراب أو الجلب (٢) لآب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التكذيب بها آثار المصدق بها وأكثر الناس يقدّمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الأذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديمة عمل هذا الفهل من التخييل يجوز استعمالها بديل هذه الخيلات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابله في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما تنفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاد لا يخطئ بالبال مقابله لا من حيث إمكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية إذا لم تكن (٣) شديدة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لأنها إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به إن لم يجر مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة واللين لم ينتفع به في القياسات وهذه هي الخيلات (٤) والقسم (٥) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه نسليم لا يتخلل في النفس معاندة فيه أو على وجهه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فإما أن تكون ضرورة ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيشة المرة بالكسر ضاح من أمر جة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزاً الصفراء ووجه تخييل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما البعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن نحل يرضى الإفستين وإما لونه من أنواعه يسمى « ألومالي » ومعناه باليونانية اللون العسلي ويسمى عسل داوود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تبت بتدر

(٢) الجلاب بضم فسديد يقول صاحب القاموس أنه ماء الورد دونه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرفوب

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها يبين آخرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وإنما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقاً بها الصدق في الواقع أولاً اعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخييل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما هي الخيال ويحدث في النفس أثر الخيلات

(٤) إذا لم تكن شديدة فيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقماح فلو كان الصادق الأولى شديدة في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصده إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي الخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما المجرى مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وإن كان هنا الأول فإن قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم ويبدأ من تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فبعد عنه بالثاني لأنه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومما (١) عنها أو بالتواتر أو تكون ضروره باطنية والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينا فيه بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلاهما في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة (٢) باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنونيات فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضمما للنشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جهة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنية والظاهرة إذا لم يكن سبب مغالط الخس من ضعف فيه أو معنى في الخس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفترط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاند الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل به رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع (٣) على الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل عب (٤) لم يجزئ فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد منه علم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فتطبيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها طرفة النقيض فإذا ألفت قياسات على الأثبات وأخرى على النفي في مطالب واحد ورد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(مواد الجدل)

(١) مائع التجربة هو الخدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عد نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسمين المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسميها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها بمبادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونيات لأعلى المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والأخلاق ونحو ذلك

(٥) طرفة النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لهما طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة الا التوقي والاحتجاب
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه على
رتبه واذن الذي يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيته من يوهّم العوام أنه عالم فيكشف
لهم تحيّره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط دون تصديدهم عن
الاقتناع به وعند ذلك يسمى قياسا اعتاديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطاى فالشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع
الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك
مما بعد من منافعها في القنى المفرد لها

(مواد القياس)

(الشعرى)

وأما مواد القياس الشعرى فالخيالات
والذى يهم طالب السعادة من هذه الجملة فهى الاقوال البرهانية لئلا يتسببها والمغالطة ليجتنبها فلا جرم
نذكرهما في فنيين ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهى في الوقوف على كمية المطلب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق
فالطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق والمطلب التصورى صيغ دالة
عليه وكذلك ما للمطلب التصديق

فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى
الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل
وما الملائكة

ومنها صيغة أى وهى تطلب تصور الشئ ميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فثلاث مطالب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أى الإيجاب
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذى يطلب هل الشئ موجودا مطلقا أو ليس
بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخى مركب وهو الذى يطلب هل
الشئ موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهى لتعرف على جواب هل إما بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط الموضع
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علاقة وجود الشئ في نفسه على
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم
مقامه ويمكن أن يعمل مطلب الأى مشتملا عليهم (١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان
التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور

(١) عليها أى على كيف وما عدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مستند على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

وأما مطلب « هل » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود قبل ما يعرف الوجود لم يطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حجابا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حجابا بحسب الذات وهذا يؤهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق ان جوابها كان حجابا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حجاب بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حجابا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا نقاب القول الدال على معنى الاسم حجابا حقيقيا بالنسبة اليه

وهي ناشئة وهو أن المعلوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بذلك عدمه فان التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود وما لا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا أثر كيف فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه لا جسم كالفراغ وضد الله يفهم بأنه لا كالحار البارد فتصوره يتصور بأنه ممكن في نفسه هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ان لذاته وأما الذي يفهمه ككيف ما وتفصيل مثل الانقضاء وانسان يطير فانما يتصور أولًا تفصيله التي هي غير محالة ثم يتصور تلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنتان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعلوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فاعمال توصيل اليه بأمر موجود حقيقة حتى إن تصور المعلوم أيضا حصل بتصور مقوم لأمر موجود فهذا عام المقدمة

(الفصل الأول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتأنيق وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقضية اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الآن وبرهان الالم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه عملة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان الالم فهو الذي أوسطه عملة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا لانه الاجسام أو تأنيق امتدادا فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحار البارد أى كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كل منهما ضد الآخر والتأليف في كالحار البارد في معروف وما فيه مصدرية أى ككون البارد للحار

وهو (١) ونسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأ كبر في الأصغر ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطى للعللة مطلقا لأنه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى القيمة إلا أن ما يعطى القيمة في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم إذا كان الأوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الأ كبر في الأصغر مع علول لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الأ كبر بمعنى دايلا وقد يتفق أن يكون الأوسط لعلة لوجود الأ كبر في الأصغر ولا معلول له بل أمرام ضايف له أو مساو ياله في النسبة إلى علة أخرى أي هـ ما معلول علة واحدة

وأما الذي الأوسط فيه علة لوجود الأ كبر في الأصغر فلا في الذهن فقط بل في نفس الأمر فاما أن يكون علة للأ كبر على الإطلاق وإذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الأصغر وإما أن لا يكون علة له على الإطلاق بل علة لوجوده في الأصغر فقط ان كان الأصغر مساويا للأوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الأوسط ان كان أخص منه مثال ما الأوسط علة للأ كبر على الإطلاق فوالك هذه الخشبية قد مس بها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبية محترقة فالاحتراق على الإطلاق معلول عماسة النار حيث كان ففي الأصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الأصغر فحسب وفي مشاركته أيضا على الإطلاق فوالك الإنسان حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الإطلاق ولكنها علة لوجود الإنسان جسما إذ الجسمية للإنسان بواسطة كونه حيوانا فهي أول للحيوان وبواسطة (٣) طنه للإنسان ومثال ما الأوسط والأ كبر معلول علة واحدة من برهان الآن فوالك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك خفيف عليه البرسام ينتج أن هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام مع علول علة واحدة وهي حركة الخلط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلول الآخر ومثال الدليل فوالك هذا المحموم تنوب حجابا وكل من نابت حجابا غما من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الأ كبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبية محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الأوسط معلول الأ كبر الذي هو عماسة النار

(الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن أعرافه الذاتية والاحوال

(الموضوعات)

- (١) وهو أي الحكم في نفس الأمر
- (٢) لكنه أعرف عندنا من الأ كبر كقولك هذا صانع متقن وكل صانع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الأصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الأصغر من الأ كبر وهو كونه صادرا عن علم
- (٣) وبواسطة للإنسان ثم الأمر كذلك فيما يشارك الإنسان في الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة اليه كالمقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح وعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لمان آخر منها الموضوع الذي بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وإذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية لشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي تطلب فيه اعراضه مميّناً بالبرهان بل إما أن يكون ثبوته بيناً بنفسه كالوجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن بيناً كان مطلوباً في علم آخره^(١) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقيد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى في نفسه تصويره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليمًا لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخره

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعديد لعلوم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأخذه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة^(٢) لئلا يبينها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك^(٣) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها الموضوع عنها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشترك^(٤) لمقدار بجائسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كافي القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير المبين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير مبين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير مبين بنفسه فهو مبين في العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحدة كنسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الآخر لآخر ما بعده وهكذا كما تراد في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشارك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد

قوله في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين المتين تحتان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الختامس قوله كل مثلث فزاياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما مجموعها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أول موضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل (١) بعينين أحدهما ما ذكرناه في فائضة الكتاب وهو المحمول الذي يقتضيه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً في حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للإنسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروف له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكما الغلوسة التي يؤخذ في حدها الأنف والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فكما المساواة العارضة للقدر أو العدد وحينئذ هو الكرم يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فكما الجسم الذي هو موضوع الأبيض يؤخذ في حدها ما يعرض للأبيض من حيث هو أبيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضمرب العدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعراض ذاتية لانها خاصة (٢) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيل عليه غير باعنه لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل يخص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمقادير في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لان ذلك الذاتي

والجمل هو سبعة والزائد وهو ما زادت كسور الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثون وأربعه وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أرذل من العدد

(١) ويستعمل أي في هذا الفن لا في هذا الموضوع حيث الكلام من الاعراض الذاتية لموضوع العلم ومباني الهندسة أن المراد هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للأبيض كالعاكس للأشعة فله ذاتي للأبيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع الأبيض المعروف لعاكس الأشعة فقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروف المأخوذ في حده الذاتي لا مثال لنفس الذاتي المأخوذ في حده موضوع معروفه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروفه بوصف مضمرب وإذا أردت أن تعرف المضمرب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروفه بمضمرب فمضمرب عرض ذاتي لا حده موضوع معروفه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالأعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره ولا كان تعريفها بالموضوع تعريفها بالخاص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة بجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضاً أي أو خاصة بشئ واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخر له فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل التبادل من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ في حده الموضوع والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروف لذلك العرض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لاننا قسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي ان ما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ بجنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فان الكرم يؤخذ في تعريفه ما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس وانما تستعمل بهذا النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره كالمساواة أو المناسبة يتطرا إليها في الهندسة من جهة ما يخصها بموضوعها وهو المقدار وينظر إليها في الحساب من جهة ما يخصها بموضوعه وهو العدد

داخل في حيز موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دون فهمه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستغنى من هذا حالان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بما هيته بل بعوارضه وأمر خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا أن النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي تجوهرية بطاوعه بالبرهان وإنما جاز ذلك لأننا نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها الجذب ونصرت فيها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لطبيعة النفس الجوهري بعد فاذن لم يحيط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجودا ما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطالب سببه ببرهان لم الطالب للمهمة في نفس الوجود فقط دون لمة الاعتقاد والتصديق به مثل أنا إذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرًا فنتطلبها بواسطة كونه جسمًا وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها واسطة وهذا الطالب انما يتصور فيماله وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها أتوا لقياساته أما الحد ودقيل حيز موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود أعراضه الذاتية فانها وان كانت مطاوعة في العلم فلا بد من تقديم قصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

(المبادئ)

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري وإمامة مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكاف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو بعينه في المروض وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحيط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أي انما عند تصورنا لشيء بأعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرفته اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لا نناقض له اننا لم نحيط علمنا بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) نؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن أحوالها في العلم كأنواع المزاج في الطب أما الأجزاء فكالأجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والعضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الأمراض الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كتحديد البصمة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم منه كما ترى المصنف فعلم في هذا الكتاب انه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكلمات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الانقسام الخمسة قدم له من المبادئ جملة في نسبة الأسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والحجاز والمشتك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بد كقصة ابن أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين مافي العلم ومافي اللفظ ومافي الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يعدد الحجج مثلا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والاصر في سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروف بالهين المهمة أي الذي يعرض على الطالب ليطرحه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالقاء أي المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

ولم يقع له باطن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحدود وتجمع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتَعَرَّفُ فيه وجود محولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالى المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولا لموضوعات في العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعات مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلما صارت اصولا لموضوعات في العلم الاعلى لصلوات مقدمات لاصولها الموضوعات فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة^(١) في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات يبيّن بنفسها (٤) أو ان يبيّن بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تبني على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولا لموضوعات في العلم العالى فانهم عند الكلام في العلم العالى على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها ولا يمكن ذلك فديتسكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلا على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من مميزات فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسلمة في العلم العالى لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا لموضوعات في العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها المبداهة أو الحسن فلا يلزم من الايمان بها في العلم العالى لاثبات شيء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها واغايلازم ذلك لوقائنا انه لا يذكري في العالى الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبينا في العالى أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلمة من صاحب العالى أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهرا وبينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يذكري في العلم الاعلى يكون أصولا لموضوعات في السافل فلما أخذت شيء من مسائل السافل في العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يذكري في العالى وذلك معنى على ان كل ما يذكري في العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالى ثم كانت المسائل قد أخذت في العالى لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هي بيان له

(٤) أو ان بينت بهذه الاصول أي ان بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالى فلا تكون مسائل السافل المبينة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بينت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغوص فانه جواز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى أصولا لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين قيمه فلا تكون أصولا لموضوعات ومجرد كونها أصولا في الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الأول من المقدمات وهي الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم رقد يكون عاما
إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم
مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والسحاب
وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كم فإن المساواة لا تنال لغير ما هو كم أو ذوكم إلا بالاشتراك
والقسم الثاني من المقدمات يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد
امكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للهندسة وقدر (٣) قد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما
على الإطلاق واللم يكن مبينا في علم ما وقد وضعناه مسليا في هذا العلم مبينا في علم آخر
والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها
أو عوارضها الخاصة وإن لم تكن محولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فإن استعمالها في الصناعة
يخصصها بها كما ذكرناه (٤) وأما إذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ آخر
خاص

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل
على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل إن لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق ولا يقال لأن كل شيء إما
أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مستغنى عنه الا عند تكيف المعالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس أسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول
الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غير انما تصح في العلم الكلي الموضوع فوقه على أنه كثيرا ما تصح مبادئ العلم
الفوقية في العلم الجزئي السفلا في » وقال الطوسي « وأكثر لمبادئ الغير البينة للجزئي انما تكون مسائل السكلي فتبين
فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلم أربعة فانه من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد
يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسئلة من الطبيعي ومبدأ في الالهى لانبات الهيولى
على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلا في مبنية على ما يتوقف عليها في
القوة في ثلاثين البين دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالي ختم بل جعل ذلك أكثر
كثرا وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل
يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو انما اذا وضعنا جزأين جزأين الخ ومقدماته اولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من عدد المقامات كما سبق له في فاطمي غورياس واستعمال
المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال لغوي حقيقي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما في الكموم اطلاقا مشتركا على المعاني
المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي أراد به
اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون ليست ببعض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لسببيات وذلك أصل بين في العلم الالهى
(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد أن لنا فكريا وهو يؤخذ مسليا في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية
وعلم المنطق وهو أصل بين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان
الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحولات في مسائل العلم فلو حمل مثالي مبادئها لم يكن ضيرا لانها تخصص بالعلم
منذ ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنيا في وجوده عن غيره كما ظهر من
تعريفه ثبت مقابل هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بل ان تأتي بالمبدأ العام صيرها بان تقول وذلك
لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذ لم يثبت انه غني فليثبت انه لا غني وهو المحتاج لا تنقل ذلك لانه امر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت إماماً في جزأينهما معنى الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إماماً مشتركاً وإماماً مبايناً وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصصنا الموضوع دون المحمول كما خصصنا قوائم الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية للمقدار واحد متساوية تخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحاولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحمل الأولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن السكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب ومن أفراد الشيء المقادير والمشاركة فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كالأزرق أو أخضر فهي من أفراد الإيجاب والمباينة فيهما سلب أحد الشيئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحمل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بدهة نبوت المحمول للوضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كافي حمل الحيوان والضاحك والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لأنه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه انما يحمل عليه بواسطة أنه حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الأولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجبة القبول وأما التي ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهراً أيضاً لا يقدرون عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يوثق به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق بإثبات أن العلوم ما هو بدیهی ومنها ما هو نظری وإن النظری يكتسب بالفكر ثم أثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يستقط في الشقاء والاثبات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحاولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهراً لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلأنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون نبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «مما» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معها ويمكن أن تمثل ذلك بنحو قولك في مقدمة التصورات الذاتي جزء مما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ما هو ذاتي له فإن نبوت التقدم للذاتي انما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً خارجاً وهو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة مما لكان يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في
مجموعات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة
وشرط كونه ذاتية أنما هو لا جلي أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الأعراض الذاتية فالوسط (٢) لو
كان غير مباشر جاعلي موضوع العلم كان لا كبرامساويا له أو أعم منه ومساوي الخارج عن

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض
لذاتي والذاتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذه أو المعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة للمحمول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في
التصديق به إلى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقة للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة
بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولات لها أولية ولا بعض من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات
التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل
العلم ينت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كما تؤخذ مقدمات التناقض والعكس بعد
الاستدلال عليها في بابها مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يعيد النظر فيما قرره
على اختلاف مدارجهم فلا يعمد فيه فيكون قد خلع من هذا التعسف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في
المقدمات الواجبة القبول وإيراد معنيين للأولية ثم الاضطراب إلى إيراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي
صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تمة عند الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون
القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي أن محمولات المقدمات التي صارت نتائج
وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع
العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الأول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتضيه إليه الشئ في
في ذاته وما هيته والذاتي بالمعنى الثاني هو ما يدينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا
الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها أن كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها
ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبع المقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة
بها والمطلوب بالشئ أخفى منه بالضرورة وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بدس لا يحتاج إلى الإيضاح وانما
ذكره المصنف لأن هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتألفها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فحقى أن يظن ظان أنه يمكن
استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم تكن الأولى أوضح من الثانية

ولا يخفى أن ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية أن كان المطلوب ضروريا
لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات
مسائل العلم سواء كانت محتاجة إلى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها إليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله
وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير مباشرا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكسبية لمسائل العلم والمكسوبة في المسألة هو محمول
النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الوسط أي نسبة الوسط إلى الأصغر الذي هو موضوع
المسألة ولا كبر لا بد أن يكون من الأعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول
في المقدمات من الأعراض الذاتية لأن الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الأكبر لأن الأعم لا يكسب إلا خص فانه لا يلزم
من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الأخص كالحيوانية فالوسط أمامساويا لا كبر أو أخص منه لأن العلم بأحد
المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالأخص يستلزم العلم بالأعم لا محالة فلو كان الوسط غير مباشر العلم كان
المساوي له في الصديق غير مباشره أيضا لاتحادهما في الموضوع ولم يصبر الشئ غير مباشر العلم إلا بما ينسب موضوعه
لموضوعه وأولى بالفراية والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص إذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان اعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وقصورها وأعراضها وأعراضها وأعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما تكن الاعراض الغريبة محجوبة عنها لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعالم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأثر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاولى كذلك للاصغر صار الا كبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوباً الا في حالتين الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا انها لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتفسير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصديق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومعنى الضرورى في البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه في كتاب القياس فاننا نعنى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا ولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كدال يخفى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الاكبر الذى هو محمول المسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشرى فانهم أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضيهما للحيوانات بل وللنباتات في ضرب من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضيهما تنبئ لهما في العلم من ذلك الوجه الذى خصصناه لامن الوجه الذى تثبت به في الطب الحيوانى أو البيطرى أو في علم الزراعة

(١) الا في حالتى الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كقولنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الذهن غير معلوم فيطلب برهان الم

(٢) ومعنى الضرورى في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضرورىيات أن تكون قضايا ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عريضة شاملة لهنما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعه ذلك الشيء والى ما يحتمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعه وهو مما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فإنه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار ناراً والمرئى اذا حمل على الاسود فإنه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزواثل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع ههنا حاصل ما ذكره في شرط تقييم الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) من العبارة إذا المقول على الكل هنالك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من أفراد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات كفي في كايمة القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بوصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل في نفسه بشرط وهو أن يكون الحمل في نفسه أولياً فإذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمى حينئذ كايماً لكن ربما يعطى القول الكل في عمقه أنه ليس

ضرورياً فقد قلنا فيه « أن من قال بوجوب ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق قائماً يعني بالضرورة ههنا غير الضرورية في باب القياس فإن المراد منها ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتماً واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية في كتاب القياس فإن معناه ضرورة الحكم المقابلة للإمكان ثم قالوا إن المبرهن إذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى مثلاً ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى إذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الأول كفي قولنا كل إنسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا قوماً أو جموعاً على المبرهن بقولهم « أن حكماً بذلك في كتاب القياس لأن نظرنا كان إلى مجرد صورة القياس أما هنا قلنا كانت المادة أيضاً معتبرة فنقول بحسب ذلك أن البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورة على المطالب الضروري لأن وجود الضحك للإنسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كذا فلا يكون هذا الاقتران منتجاً لهذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحسن فإن الحسن لا يفيد الحكم الكلّي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً إلا إذا أسندته إلى العلة الموجبة إياه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهي كونه ناطقاً و يلزم من ذلك أنه إنما يحكم بكونه ضاحكاً بعد الحكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم إن فرضنا أن كونه ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً وكان الحكم في الصغرى على كل إنسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر إلى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل إنسان فله طبيعة قها هي علة كونه ضاحكاً في بعض الأوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فإن غير الضرورية من جهة ماهي غير ضرورية لا تلحق ضرورية في البرهان أما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر إذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما هو »

(١) من العبارة أي فن يارميناس وهو باب القضايا وأحكامها فإنه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم بطريق الكل وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل إنسان حيوان مثلاً ونحو ذلك أمال قوله أن شرط الضرورية في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فعناه أننا إذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورية فغنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتاً لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتاً لأفراده في الكبرى بالفعل واللام يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس إذ لم يلاحظ في الكلية هنالك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفالك أنه إذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضرورة الموضوع وصف الموضوع كسابق فلا بد من ملازمة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكأننا نقول أن المحمول لا يكون ضرورياً للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا إذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فإذا شرطت الضرورية في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباعثة بما قد بدأ أي أن المحمول الكلّي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف إن كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيما سبق المصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قل الطوري في شرحه لمنطق الإشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح البيان فان ما يساوي الشيء في الموضوع أو كان أخفى منه
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن شرط الواضحات هي الاقليات فهذه الاوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا
أو حدثت بعد ما لم تكن فيما كانت حاصلة قديما من مبادئنا ونشأنا ونحن لا نشعر بها فهو يجب
وكيف ولم يخطر التنبه بالنافي عهد السبب أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يتخلو من أحد طرفي النقيض وان حدثت بعد ما لم تكن قد وثقنا بطريق البرهان أو دونه فان كانت
حدثت من غير برهان أو همت الخيال بموجب قولكم لانكم حسمتم سبيل اقتناص الجهولات التصديقية
دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا التعريض هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم
فصديق حصل بعد ما لم يكن حصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعيته النسبة بينها بالاجاب
أو السلب توقف ذهن عن الحكم الجزم فيها والاقليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور
مفرداته لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدها
ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتم تقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الحواس فإلى تنطبع المحسوسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها
وبين هذا أن لنا قوة دراية لبعض العقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق
التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمحاولة الحس الظاهر والباطن فان الحس ويمكن حس البصر اذا أدرك

« وخامسها أي خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي
جميع الأزمنة تملا أو لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس صلي
الإنسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملا عليه كليا » ثم قال « واعلم ان الأخيرين
من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى
السابق) يحتجمان بالمطالب الضرورية والكليّة » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها
بالطبع لتكون عللا لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وأن تكون
مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولا تمامها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفيناها المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الاولية وهو الذي يصح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع
عارضاً من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للإنسان بسبب كونه حيوانا يصح
لبرهن أن يطلب به شيأ في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الإنسان فاذا أخذ الحساس مقدمة
في المطالب المتعلقة بالإنسان فلما يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت
له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالإنسان المبحوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عامالساكان العارض بسببه عاما أيضا
والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة
أمر أعم لجاز أن يكون ما ثبت بواسطة أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولا تمامها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما
قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاما متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والا لم تصلح مقدمات بالمرّة على ما شرطوه
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية في هذا الموضوع أن يكون المحمول في القضية شاملا لجميع ما يصح

شجرة أو إنساناً أو فرساناً أدت تلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الخواص الباطنة ثم
أقبلت القوة الدراكية للعقولات على هذه الصورة فتمت ممتعة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق فيه
وهي الجسمانية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان
والفرس عما اختلفا فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتصاص الماهي الكلية ثم اعتبرت
الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه الماهي الكلية فتجردت لها الفصول والجناس
والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص
بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فقام يتوقف
في الحكم البت فيه بهذه التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان بوسط فهذا وجه من
وجوه اعانة الحس في حصول الأوليات وهو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك إلا الشخص
لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجريد ما من الحكم
والكيفية والالين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألغى به ذلك
في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط
وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تبعها الاحتجاجا كمن يستقرئ جزئيات
أمور يئنه الصدق الآن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس
هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعِينُهُ بطريق التجربة لافي الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق
بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعِينُهُ بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فحدس النفس سريراً به أشياء أخر إما
الوسط إن تصور طرفي المطلوب أو الأجزاء لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في
الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً ما إما أن يكون طالباً بالعلم
فيكون طلبه باطلاً أو لما يجبه فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً أبقالا يعرف عينه فلو
ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا إنما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في
العلوم كل علم إنما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل إن من أخص
الأمور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له
بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تتطلب الشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا ما مطلب
ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالي الاستدعاء كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث
هي خاصة به أي يطلب تحقق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته
وذلك خاص به أما توسط الاسم فهو ظاهر في صوري وحقيقة ما تقول إن الإنسان حساس فهو يألم ويتألم أنه ليس
احساسه الخاص به فهو يألم أنه ويتألم لذلك الخاص به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا إنسانية
وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط إن تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذي حصل عنده
أولاً هو القمر وظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استنفاد النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف
هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعيد عنها أي بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر في نفسه بالحدس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معاً وان يعلم ويظن ظناً قابلاً
للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين
أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل $أ ب$ مع اعتقاد أن لشيء من $أ ب$ في حالة واحدة بلى يمكن
ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل $أ د و ج$
معاً بالأوسطه ثم كان كل $د ب$ وكل $ج ب$ أيضاً فاعتقاد أحدهما أن كل $د ب$ وهو حق
وقرن به صغراء وهو أن كل $أ د$ ينتج أن كل $أ ب$ واعتقاد الآخر أن لشيء من $ج ب$ وهو باطل
وقرن به صغراء وهو أن كل $أ ج$ ينتج أن لشيء من $أ ب$ أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين
القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جرماً

وأما ما لا يستحيل في حق إنسان واحد فهو أن يعتقد أن لشيء من $أ ب$ ومع ذلك يعتقد في نفسه إما
مقدمة في قياس ناتج أن كل $أ ب$ مثل أن كل $أ ج$ وكل $ج ب$ أو المقدمة الكبرى وحدها وهي
أن كل $ج ب$ ومع ذلك لا يعتقد بالفعل أن كل $أ ب$ إذ لا يلتفت إلى ارتباط المقدمتين وتأليفهما
وتوابعهما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة بظهور المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما
على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل $أ ب$ علماً بالقوة وظنه أن لشيء
من $أ ب$ ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى حسب هو أن إنساناً يعتقد مثلاً أن الأجرام السبعة (١) لا تشارك الأجرام
التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص
بالكواكب وعلمه بأنهم نارية غير نارية غير مخصوص بها بل هو كل تدرج الكواكب تحته لأنه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرقاً المطرب فقل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار انعطاف
الاناء المحتوي على الماء العالي كفا في الحزم بأن له قوة

(١) كل $أ د و ج$ معاً كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض
للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة
فضيلة ويعتقد آخر أن لشيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الأول ان الثبات موضوع للشجاعة
واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما
فقد نظر في الكبرى السالبة إلى ما يفيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فنفي عنه الفضيلة وضم إليها الصغرى وهي
الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت إلى أن
الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصاً واحداً استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة
وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة تعرض له الشك في أن الثبات فضيلة
ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الأجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام
سماوية فذهن المعتد بتلك الكبرى لم يلتفت إلى هذه الصغرى وأما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل
ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فتجزم أنه أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا
خافل عن أن الكواكب أجرام سماوية والأجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئاً مما يليها فليست بنارية
بالضرورة لان النار مما يليها أي من العالم العنصري ولو انتبه إلى اندراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في
الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل
وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلة لئله والآخر بالقوة وهو علمه أنها ليست بنارية
في ضمن علمه بالسلبية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذه أعلام غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم مماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشئ من جهة لا تقصده وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تقصده

ومثال ما يعتقده المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدماتين هو أن يرى بعلة منتفخة البطن فيظن أنهم أحاطوا مع علمهم بأنهم باغلة وأن كل بعلة عاقر لا ينجبهم مما عاقر في الذهن وإنما يسيران سببا للنتيجة بالفعل إذا أخطأوا معا بالبال وروى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما إذا كانا معا لومين بالتفريق أولم يتربعا الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم به ما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها إذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدمة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجاهل فيما يجوزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجاهل فيها بالازم هو بالازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به هذا - وال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدي زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عا د فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدي اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جاهل جزئى وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجاهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فإذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشئ الذى فى يدي اثنان وقرناهما الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشئ زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانما ندع المعرفه (١) بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو أننا نعلم أن كل اثنين عرقناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فاننا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرقناه أو لم نعرفه فهو زوج فاذا تقرر إمكان العلم والجهل معا بالشئ الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى حمل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة انه هو واقع تحت العلم الكلى الخاص (٢) عندنا وإنما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل لأجرام جميعها وذات علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست بنارية مختلفتان

(١) فانما ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لهما الانثينيه بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الانثينيه ولم نعين فى ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم الكلى ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطبيب أيضا فالقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس معلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوماً للكل وجهين مجهولاً من وجه واحد فيتم تصور طلبه والعلم باصابعه ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكان عرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلمنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلمنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منام شاهد الآبق وليكن تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجود ان تلك العلامة في عبد أفادنا علماً بأنه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالأوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للأصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كل سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالكبر علم كل سابق يندرج تحته أن الأصغر موصوف بالكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما منلوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأساً

(الفصل الثالث)

في اختلافا العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها
ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت
الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما باختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها
والمتخلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لامداخلية بين
موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد
والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب
الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم
والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحدهما موضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في
الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهم يشتركان في قوى
نفس^(٢) الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه
ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلى أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقاً جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يعتد به عنه أن القوى الجسدانية إنما تتصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه بيان الشئ المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والاخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أولا يكون فإن كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للفرع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس فإما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طابت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من الجسومات والنظر في الجسومات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل متصل متقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارضه فبمع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الأعراض الذاتية فننظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيحي فإن الطب ينظر في بدن الإنسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيحي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتزوج ويفترق لكنه ينظر فيه لأعلى الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح وعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيحي

والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غير بيالي ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لانسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فإنه تحت النظر في الجسومات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثلا (٢) النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكر ضرر فانه لا بحث في أحد العلمين من قوى الإنسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين إلى هذه الجهة وإنما البحث في كل منهما عن قوى الإنسان من جهة كونه إنسانا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الأخلاق بالنفس الناطقة فالأوضاع مختلفة وإن يشتركان في أنها ما يتعلق بالإنسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الإنسان وكذلك البحث من خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الأخلاق إنما هو من حيث هي للإنسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكر المتحركة جمع أكر وهي نسبة في كرة والأكر المتحركة موضوع العلم هو نوع من الجسومات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينهما وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثل لما يكون الموضوع في علمين شيئا واحدا يختلف بالإطلاق والتقييد كالأكر المطلقة في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الأكر متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فإن الموضوع فيه هي الخطوط المقروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزءا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخل تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقادير فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عمومته عموماً الوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود الواحد ولا يجب ان يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزءاً من علمه لان العلم ذاتية له على احد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حدان خاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحتها

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو ان يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم (٢) فم اذا قيدت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن بها امر غريب منها او من جنسها وهو العدد وطابت لواقعتهما من جهة ما اقترن ذلك الغريب به الا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطاويين في النغم فينبغي ان يوضع تحت العلم الذي موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضع الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي بجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير ان الخاص الذي هو النوع او العارض الذاتي الذي لم يتخصص (٣) بشيء آخر فانه مع ما يصح ان يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجه عرضي وهو كون موضوعه بذلك التيبدا الغريب ذاتاً لا تحت موضوع علم المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

(٢) ولا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزءاً من علمه يراد بالاشياء احوال ما يشتمل هو عليه ولا يدخل تحتها من الموضوعات وهذه الامور لا ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد في هذا الموضع من علم المطلق فاذ لم تكن احوال ما دخل تحتها ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم الاعلى لان جزء العلم يكون بعنا من الاعراض الذاتية لموضوعه او لبعض أنواع موضوعه او لعرض ذاتي له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض اعراضه الذاتية كعلم الجسيمات مثلاً فان ما ثبت فيه من الاعراض الذاتية لا يقدري ثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح ان يكون جزءاً من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما احوال المقدار مثلاً فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الاعلى وقوله « فلا العام يؤخذ الخ » أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار مثلاً ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضاً ذاتياً للعلم فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث عن اعراض العام وبهذا تبين ان علم الهندسة مثلاً تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٣) كالنغم لا يخفى ان النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتزوج ويفترق وجدتها عارضاً من اعراض بعض أنواعه وهي الاوتار واعضاء الصوت فان الاوتار واعضاء الصوت تؤخذ في حدهم عرضاً وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي لا يحمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة امر غريب عنها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطاويين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما المتعرض للنغم من حيث اعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت او لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لا ان يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح ان يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عملة المبتدئين ان الطبيعي والحساب متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص بأحدهما يماين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قبل لكل من النوع والعرض الذاتي أما النوع الذي تخصص بشيء آخر كالاكر المتحركة مثلاً التي هي موضوع علمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت الجسيمات ولكن علمها ليس جزءاً من علم الجسيمات وكذلك المناظروا ان كان موضوعه نوعاً من المقدار ولكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة مما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) رفيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه العلب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم (٣) العلم العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتحرك فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان تحتاني الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيين أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ العلم الأعلى بالقياس (٤) إلى البنا وإما أن يكون العلمان غير تحتانيين بالعموم والخصوص بل إمامتهما ركن في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صحيح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة فوضوع الأول نوع من موضوع الثاني والعلم الأول جزء من العلم الثاني أما العرض الذاتي الذي لم يتخصص فكأن موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والمرض المتخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم العالي المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعي لكن المتخصص في المنطق بجهة انها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما يتخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن مدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والا كالمحرك ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعي جزء قابل ينظر أي انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فالتخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلو فصل ذلك البحث عن الطبيعي وجعل علماء على حدة موضوعه الانسان مطلقا كان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كواقع التأخر من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السموات والعلم الطبيعي وعند البحث عنها من هذه الهيئة يبحث عن حركتها وكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجة ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما تعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم

(٤) بالقياس البنا يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا الاعلى لان الاعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الاسفل فاذا عرض أن شيئا مما بين في الاسفل قد استعين به في الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس إلى من استعان به وفي المسئلة التي استعين به فيها كاستناع تأليف الجسم من أجزاء لا تجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستعان به في الالهية عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس إلى المستدل والمسئلة

مستديرة أو مقسار كين في جنس (١) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط كالحساب والآخر
في نوع أكثر ككيمياء كالهندسة فان المناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد الهندسة
مثل ما في عاشره إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو
أن يؤخذ ما هو مسألة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانها يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الآن
والآخر برهان اللام مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب
كذا والطبيعي يعطي اللام في كرية لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا
مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يك (٢) ون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللام لكن
أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخرة (٣) رعدة صورية وستعرف أقسام العلل بعدها
وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجه الثلاث المذكورة في تعاون العلوم وهو أن
يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانه في علم آخر فينقل برهانه الى ذلك العلم (٤)
أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذا في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حده الاوسط
من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم
المناظر بتقدير هندسية على جهة لوجعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليه ذلك
وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الاصح من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط
من العلم الذي هو فوق إما عارضا (٥) الجنس موضوع العلم السفلى في أوجده عارضه أو شيئا مما تقدم ذكره
ما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الحكم الذي هو جنس موضوعهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا واسم يكون
يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضع
- (٣) والآخرة صورية كعلم القياس من المنطق ثبتت علم النفس بالنتائج عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلة
الصورية للعلم أما في الالهية فيثبت لها العلم بالاقتضاء من مبدئها المجرد
- (٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هو المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب
على ذلك العلم لطلب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وانما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو
موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة
الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم
الى علم أما في التصوير الاول فلان نقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر
- (٥) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلى في الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان
بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان خطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية
الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر
هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فليوضع في علم المناظر من الخطوط
والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فليبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون
برهانا في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطي العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه
بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها الدخول المناظر فيها وانما أفراد المناظر لزيادة العناية به واكثر
أحكامه الى حد ينفي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفردي في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع بعلم والا فان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يتبين بها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دائماً واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان علمياً بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن يدخل هذا الجزء تحته دخوله لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضيه دوامه تحته بل دخوله لا اتفاقاً عرضياً كان قياً (١) ام البرهان عليه أيضاً عرضياً

كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بالاحاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بافراجه عن الاعلى ولكنه لا يمنع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيانه وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى لا يكون عارضاً للجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تخلق العفة مثلاً يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التي هي موضوع العلم فعوارض الموضوع في العلم السفلى توضع في مسائله وهذه العوارض عارضه بالمعنى الذي بيناه للجنسها في انها ترد عليه وتكون من افرادها أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صحح نقل البرهان الذي أثبت الحكم للجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب للمثال علم تهذيب الهممة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسالك محدودا لغاية معينة في المعاش والمعاد وغايته أن تحصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كلها الانساني فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بمجاراتهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا العلم عارض حب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضاً للجنس عارض الموضوع فليجبر من البرهان في أحكام حب الشهرة بجري أيضاً في أحكام المسارعة لارضاء العشرة فضايله ومنافعه تدرج في مضار ذلك ومنافعه بعين الدلة التي تقام في علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كما أن يكون الاصغر في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكل من اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فنقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخوننجي في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحدهما ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوماً للاصغر والاكبر عرضاً ذاتياً للاوسط وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضاً ذاتياً للاوسط والاوسط عرضاً ذاتياً للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان النظر في العلمين واحداً وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانياً في كليهما بل عساه أن يكون برهانياً في أحدهما فقط فان البرهان لا يتناول من أحدهذين المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان بأنه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على ان زيد الموجود حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيداً موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضي وجود زيد ولا شخص زيد يقتضي دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح اقامة البرهان عليها لا يمكن اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانها يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندرجها فيها

واذا لم يكن علم البرهان فلا جدلها لان كل حـد كما ينبغي فاما ان يكون مبدأ برهان أو نتيجة أو غمامة وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا غمامة اذ البرهان علم فلا يكون حـدا ثم هذا الحد ان كان من المقومات فلا يكون محموله عليه لانه ذلك الشخص بل الطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حـدا مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك فيقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يرقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتة الى هذا الكسوف وغيره نسبة سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان بسنته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لأن تصور منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما كثيرة وإما اتفاقية متساوية أما لا كثيرات فلها الاحتمال على كثيرة وإذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطمنا أما العلم فبما كانها لا كثرة وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجة أو غمامة يثابرون لذلك بخبر الاستدلال على أن القمر ينحسف بان القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذ قيل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقسمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أي الكبرى منهما وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما زاده في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حـدا هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثاني المؤخر فيه سمي حـدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذي عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تحدد لوحدها لصح أن يكون حدها واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلوحدها لصح أن يكون حدها داخل في برهان علمها فيصح أن يكون علمها برهان وقد قلنا انه لا برهان علمها فلا حدها ولقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثاني الآتي في قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أي لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئيات وهي باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئيات بعرضيات وهي زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الثاني عن الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حـدا حقيقة الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا ترمنع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حـدا بل عادت تفسير المدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أي نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلي ينحصر عند الوجود في شخص فالذي ثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قل

لأنه الأمر إذا صح أن له علته أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات
الشعر على الذقن عند البلوغ لعلته استحصاف البشيرة ومثانة النجار فإن الغالب حصول هذه العلة
فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من
لا كونها فليس به علم ولا ظن واللاترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

(الفصل الرابع)

في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كأن (٢) دعو عندنا في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهو إذا حين ما نتجز الوعد فنقول
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لأن الوسط المتروك بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين
الحد الذي هو الأخر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط (٣) لا يكون أخص من الأصغر
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الحد وهو فإن لا يكون إما أعم منه أو
مساوياً ومساوياً الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوياً للحدود إذا فصل أو خاصة أو محدداً آخر أو رسم
ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة لأن الأخر إما أن يحل عليه مطلقاً أو على أنه محله فإن حل
عليه مطلقاً لم ينتج القياس الأجل على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فإن ذاتيات الشيء
وأجزائه معلومة الجمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأخر محله وإن حل على
أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن حل على أنه محله من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل
ما يوضع له ويوصف به والقسم الأول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من
حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فاما أن يكون الحد في نفسه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشيرة أي استحكامها وقوله مثانة النجار ينون ثم جيم أي الأصل يريد أصول الشعر في الجلود أو
أصل المزاج

(٢) كأن دعو عندنا الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الأقوال الشارحة حيث قال « وقد
بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر ككنال الماشع بعد
في البرهان آخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وفوردهنا مشاركات الحد والبرهان إن شاء الله »

(٣) فإن الوسط لا يكون أخص الخ أي في القضية الكلية وهي هنا كلية لأن الحد إما يكون للنوع الذي هو الأصغر
بأجمعه لا بعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الأوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت إلا أن الأوسط
يجب أن يكون مساوياً للأصغر ثم استمر في تبين البرهان مع أنه بقي عليه أن يكون الأوسط أخص من الأخر ولم يتعرض
لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فله وهو مساوياً للأصغر لو كان أخص من الأخر لكان الأخر أعم من
الأصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الأول كاذب الخ أي أن النتيجة تكون كاذبة فإن الأصغر هو النوع المطلوب تحديد دوقه حل الأخر
على الأوسط الذي هو فصل على أنه محله من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأخر من حيث هو فصل
وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك إلى
ظاهره وهو أن القسم الأول هو الحد على أنه محله الخ أي يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ أي
للكذب بما يؤدى إليه الحد عند النتيجة والافلو قد حصل الأخر على الأوسط على أنه محله من حيث هو فصل لم يكن
فيه كذب في ذاته

كيف كان أو لما يوضع له وضعاً حقيقياً والاول من هذا القسم كاذب أيضاً اذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع أيضاً ما هو خاصته أو فصله كالبكر والخيل أو منقسم الذات أو غيرهما من خواص الانسان يوضع الضاحك الذي هو خاصته وليس هذا انسان حقيقي منها وأما الثاني وهو أنه محمول على أنه حجة لما يوضع له وضعاً حقيقياً فهو مصادرة على المطلوب إذ قل إذا لم يلزم أن هذا اهل هو احد النوع والموضوع الحقيقي للفصل أو للخاصة هو النوع فكيف يدعى في اجزاء البيان أن هذا احد الموضوع الحقيقي الذي هو النوع وهو كذا وبينه نفس المطلوب عندنا مع أن الوسط يجب أن يكون أعرف للاصغر من الاكبره وكيف يكون شيء غير احد أعرف للحدود من الحد وحده الشيء هو حقيقة ذاته فانه القول الدال على حقيقة ماهيته ولا أعرف لشيء من حقيقته وأما ان كان الوسط حداً آخر فهو باطل لاننا قد بينا أن الشيء الواحد لا يكون له حدة ان تمام لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء فاذا استوفيت جميعها في حد لم يبق للحد الاخر ما يتألف منه اللهم الا أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما مساوياً في الحمل للحدود وهذا باطل أيضاً من وجهين أحدهما أن المنسب بالبرهان لا يكون حداً تاماً والثاني أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون على الاصغر من الحد فيشترط فيه أنه حده والا كبر كذلك في حله على الاوسط وإما أن يكون الحمل فيهما أوفى أحدهما من الآخر من غير اشتراط أنه حدهما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم منه إلا أن الاكبر محمول على الاصغر وهو ما هو دون القياس والقسم الاول باطل لان الكلام في كون الاوسط حداً للاصغر والا كبر حدهم الاوسط كالكلام في الاول فاما أن ينسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضاب اقتضاباً ووضع وضعاً من غير اكتساب بطريق فان اكتسب بقياس فاما ان يذهب الى ما انتهى اليه أو ينتهي الى حد لم يفتقر الى وسط أو يدور فيقتبين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانهاء الى حد غير مفتقر الى وسط ^(٣) يميز بين حد واحد في الظهور والخفاء وإذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها أبين وأخفى وانا كتبت بطريق آخر اوضاع وضعها لامتثال من طريق فليكتف بمثله في الاول

والقسمه أيضاً لا تفيد الحد لان القسمه تضع أقساماً من غير تعيين قسم فان وضع منها قسم على التعيين

(١) والاول من هذا القسم كاذب أيضاً أي ان الكبرى كاذبة فان الاكبر لو حمل على الاوسط مل أنه حد لكل ما يوضع له أي وضع كان والفرض أن هذا الاكبر حدهم النوع الذي هو الاضربا كان الاكبر حداً لكل ما يوضع مع النوع تحت الاوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حدهم الامور مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو فوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

(٢) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الاكبر عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل حلاً حقيقياً فصارت الكبرى ان النوع وهو موضوع الفصل هو الاكبر وهو الحد فتكون الكبرى هي الدهوى بعينها وذلك مصادرة ظاهرة وانما كان الموضوع وضعاً حقيقياً للفصل والخاصة هو النوع لانها النوع اولاً والثانيات ويحملان على غير ما عرض كما هو ظاهر

(٣) يميز بين حد واحد في الظهور والخفاء أي يقتضي ان يكون حداً أظهر من حد لان الحد الذي انتهى اليه غير مفتقر الى وسط بخلاف الحد الذي نطلمه فانه مفتقر اليه مع ان الحد لا بد ان يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان يكون منه أوضح وأخفى

كان وضعه مبتدأ لاستيفاد من القسمة وان استثنى بقيض قسم لتناج الباقي فاما أن وضع في القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس هذه كذا أو وضع أن الشيء في نفسه إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لأن حد الشيء أبين له مما ليس هذه وأما الثاني وهو تناج أجزاء المصنف استثناء بعضها عن القسمة بأن تقول الإنسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم يتبع الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذا الأجزاء وتوافق قياساً آخر وهو أن هذه المخلوقات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو وحدته فمجموع هذه المخلوقات حدته فليس شيء أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو مثله أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء بينة للحدود غير محتاجة للبيان وهي أبين من نقائضها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشيء من الناطق فكذا تطايرته وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المخلوقات قول مفصل من أمره كذا فهو توسيط حد الحاد فبأي طريق عرف أن حد الحاد هذا فكان مصادرة على المطلوب الأول وعلى الجملة فتوسط (٢) حاد الأكبر بسبب أنه أبين للأصغر من الأكبر وتوسط حاد الأصغر لأن الأكبر بما يكون أبين له من الأصغر ليس بقياس الأعلى أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم هذه تنبهوا للمعناه فابتدروا إلى التصديقي بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناء هذا التوسيط في القادة التصوري لافي التصديقي بل التصديقي حاصل لو كان التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا كان كذلك فمن يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يستلزم أن مجموع هذه المخلوقات المساوية للشيء حدته كيف يستلزم أن قول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان بيننا أن قول مفصل دال على ماهية الشيء كان بيننا أن هذا التوسيط فإن معنى الشيء إذا كان بيننا شيء آخر كان هو بيننا لا محالة إذا لم يكن هو غير معناه وإن لم يكن بيننا أن هذا لم يكن بيننا أن قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الأول من هذا الوجه أيضاً

والاستقراء أيضاً ليس طريقاً إلى اكتسابه فإن الجزئيات إذا حصرت فاما أن يجعل الحد عليها على

(١) لاستيفاد من القسمة فإن إذا قلت الإنسان إما حيوان أو ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الأول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل آتياً من الخارج عن مجرد القسمة ويكون كقول الإنسان حيواناً ناطقاً أمراً معروفاً من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وإنما الناهيون إلى ذلك قالوا إن تقسيم الجسم متسلاً إلى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامي إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم الحساس إلى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الأقسام بعضها عن بعض يؤدي إلى معرفة حد الإنسان بما هم من أجزائه من الجسم والنامي والحساس التي يشتملها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورد عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره باللفظ الاستنباط فظنوا أنه لا يكون إلا بوضع الحد وأصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا ويستزيد ذلك أيضاً

(٢) فتوسط حاد الأكبر وذلك في قولنا مجموع هذه المخلوقات قول مفصل الخ فاقدر وسطنا قول مفصل الخ وهو حاد الأكبر الذي هو الحد وقوله وتوسط حاد الأصغر الخ كان تقول مجموع هذه المخلوقات هو ذاتيات الإنسان كلها وذاتيات الإنسان كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات الإنسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الأكبر وهو حد الإنسان وذلك التصرف لا يجوز إلا على قوم به كما قال المصنف

(٣) فإن الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تفصيل الحد باستقراء في جميعها كما تقول زيد

انه حد لكل واحد منهما من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس هذا النوع حد الاشخاص الواقعة تحته من حيث هي اشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المأثوب الأول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فهو شبه ان يكون شيئا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد.

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولي بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر.

فإذا تيقنت هذه الطرق كلها فليميز طريق اقتصاص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعود الى الاشخاص التي لا تنقسم من جهة الحد وسواء كان الحد وجنسا أو نوعا ونعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر ولانك تقي بشخص واحد بل ان كان الحد وجنسا التقطنا أشخاصا من أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فقلنا الى عدة من أشخاصه ونأخذ بجميع المجمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع الأنثوي في ماهية العرض الذي كالانثى للقطوسة ثم نأخذ الأعم ونزده بالتخصص القريب منه فليدأ به على ما عرفت التقييد ونجهد في الاحتراز من التكرير مثلي أن نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجعلا فإذا جمعت هذه المجمولات على هذا الوجه نازلنا من الأعم الى الأخص ووجدتهم مساوية للحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها ادلا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد.

أما المساواة في الحمل فهران كل ما يحمل عليه الحد ويحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه الحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتغال على جميع ذاتيات الحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما نقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لما يحل بمعنى الحيوانية وكما نقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الحمل.

ثم ان كان لأقرب اجناس الحد وداسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يرد في جميع الفصول الخاصة بالحدود ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلا لانه أي حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته التنبية على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتصاص الحد غيره.

والقصة وان عزلناها عن رتبة افادة السادة فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالة على ما هو الأعم والأخص من المجمولات فليست متقاطعة منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمر وحيوان ناطق وهكذا الوقرش حصير جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسأني تبينه بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي خددها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منهم محصورا بنوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع يدل مع أنواع كاهي عبارة غيره.

بالاعم وتقييده بالخاص والثاني دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالى والثالث دلالة على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن أن ينقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما شئت قسما الآخر كأنقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك هرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فإذا استقصى هذا الاستقصاء وشك أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعد هاهنا ما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتابة والاحتى والخياط والحرث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالخاص للدلالة على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالى ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولا تدل عليها عرضا الخ » فتدجمل الوجه الثاني من قيمة الوجه الاول وعلمته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والخاص شيء وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر اما تمتد في الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما تاما وما غير تام والناى اما حاسا متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيد له بالخاص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر لاجزاء حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكينات لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أى شيء هو في ذاته وكما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفتت مع البداية بالاعم والتقييد بالخاص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم جعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم التامى بان تضيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم التامى لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم التامى فصل الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما يند كفي طريق ماهو لم يتحصل لك الافصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الابعاد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولمأت الا تن على ما وعدت به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غير من ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بيانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانما أجزاء لها وان لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حد عندهم ولا يخفك ان طالب الحد الماهية ما كالا انسان مثلا لا بد ان يبتدئ بتعيين المحمولات التي تحمل عليها احكاما عرضيا مما يحمل عليها احكاما ذاتيا فأول ما يبتدئ ينظر في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربع يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبتدئا ثم تصدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بعرض وبه لا ثبات الجوهرية وجزئية الجزء الماهية

(الفصل الخامس)

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) لم مطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وما هيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب البرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طر يقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى علة ذاتية للشيء ولست نغني بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلاً فإلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نغني به التنبيه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم ينكسف القمر فقال لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أي جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان إذ يقدم في الحد ما أخره في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حداً وافق أن كان مميزاً وإن لم يكن حداً تاماً مسمى الذي يكون مقدماً في البرهان أي الحد الأوسط حداً هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الآخر حداً هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق إذا

ويستعمل القسمة حتى يحصى الذاتي من العرضي والعام من الخاص إلى ان تكمل لديه الاجزاء ويصل إلى اليقين بأن لاجزاء وراعيها جند وبعدها كلاً يأخذ في الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التي لا تحق على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول إلى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تنضاف للطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسباً للحد لهذا حرصوا على ان ينقوا توسط البرهان وما معه في تحصيل الحد وأخذوا يضربون في حماية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولوشاء الرجوع إلى ما قررنا من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علماً حتى يكون حكاية للعلوم ولا يكون الشيء معلوماً حتى يكون حقيقة ثابتة ينكس مثالها إلى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون إلى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون مافي الذهن مثلاً لذلها لا تعرضها يحتاج إلى التعميم بالدليل فإذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متى رتب وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لا شناعة فيه وكأنهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينزعهم أحد في أن طريقه الفرده وترتيب الاجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقة فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة للحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضاً أن مطلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال من الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود

كان بعض أجزاء الحد التام على الجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان وما هو المعلوم إذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فالقطة الحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لأن المعنى في هذه الأشياء ليس مختلفاً من كل وجهه فمن ذلك الحد الشارح للمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه إلى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون إلا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فإذا صح الشئ وجوده لم يكن بالحد بل بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات ففهم ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لا موزع لعللها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا من كسب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليعتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة يقال على أربعة معانٍ الأول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار الكرسي والاب الصبي الثاني ما يحتاج إليه قبل ما هيبة الشئ وهو المادة مثل الخشب الكرسي ودم الطمب والنفقة للصبي الثالث الصورة في كل شئ فإنه ما لم تقرن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسي الرابع الغاية التي لأجلها الشئ كالسكن البيت والصالح للجلوس الكرسي وكل واحد من هذه العلل يصلح أن تقع حدوداً وسطى لأن كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالعقوبة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين تكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء البرد على الرطب في الاختلاط الموت ومن العلة الغائية كـ (١) كوقى احتقان الخلط واستيلاء البرد على الحماح وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشهر (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط تكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كقض (٣) إذا لاركان الموت ومن العلة الغائية كوقى سوء الهضم للشئ وأما بالذات من العلة الفاعلية فكالتفصيل لانعدام الحائط وكالاستيقونياً فإنه يستحق بذاته ومن المادية فكالصفاة لعكس الشئ

(١) كوقى احتقان الخلط أى أن الداعى إلى الشئ للحماح والغاية منه هو دفع احتقان الخلط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشهر بالتحريك وهو اشتداد الرغبة في الأكل والافراط فيها فإنه سبب لكثرة الأكل والتمناول ما قد يضر من المأكولات وذلك سبب العقوبة وهي سبب الحمى

(٣) كقض إذا لاركان الموت وتضادها هو تضاد آثارها كالحرقان التي هي أثر لما يولدها من تلك العناصر فمضاد البرودة هي أثر لما يولدها من العناصر في هذا التضاد سبب في التفاعل بينهما وقد يغلب أحدهما على الآخر فيستولى عليه كاليدس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

ومن الصورة فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكما ان
للشيء وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الخطوط كالسقوط فيا يبرد لا يذبل
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجتمع المسخن ومن المادية
فكالحل (٢) يدب يدب لعكس الشئ ومن الصورة فكذلك كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين
لكون الخط عمودا ومن الغائية فكما ان عمودا على كثر للشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العمل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا
كانت بالفعل كانت سببا لكون المفعول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المفعول بالقوة
فان ذلك للمعلول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المفعول اذا وضع (٥) مع بالفعل فتدو وضعت العمل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث
هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا غش في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات
الحادثة بالفعل

والعمل الأربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المفعول أما آحادها (٦) فاما يلزم
من وجوده وجود المفعول لانه وحده مجموع العمل ولمكنه من جعلها بحيث لا يتسلسل وجوده عن

(١) لانه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برد في الحال وانفسر الدم
منه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض ويغزرها وهي مما يسخن
(٢) فكالحل يدب يدب لعكس الشئ وذلك ان كان الضيق الذي يعكس الشئ حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط تقدم أن كونهما متساويتين علة ضرورية بالذات لكون الخط
عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة ضرورية للعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين في الجنبين
بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٤) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيا آخر وراء كونه نمكنا وذلك له في ذاته وهو قول ظاهري
لان المعدوم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو ان
يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا لا يكون علة
لكون شي بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشيء معلولا بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل اما مادة أخرى بعيدة وفاعل يمكن
له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قدمنا

(٥) اذا وضع بالفعل أي اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العمل الاربعة قد وجدت وسمي ذلك وضعه لانه أشبه
بوضع بعض أجزاء الشريعة في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فاما ما يلزم من وجوده وجود المفعول الخ أي ما يلزم من العلم بوجود العلم بوجود المفعول سواء كان وجوده
متقدما بالذات على وجود المفعول أو كان وجود المفعول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا المزوم لان ذلك الواحد من
العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المفعول بل لان نسبتته الى جملة العمل بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة
الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية ونصو الغائية أو بدوها في الطبيعة فيلزم
وجود المفعول اذن عند وجودها فاذ علمت بوجودها علمت بوجوده فاما لا يستلزم العلم بوجودها العلم بوجود
مجموع العمل والعلم بوجود مجموع العمل يستلزم العلم بوجود المفعول لانه لا ينفك عن العلة التامة وهذا اجمال فصلا في
قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بمجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية
 في (١) يلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند
 حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد وجود الصورة والمعلول والغاية أيضا فإن هذه الضرورة
 لا تمنع الغاية إذا الأمور الطبيعية وإن كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت
 منها الاستئناس الطواحين عريضة إذا حصلت بنسب الاستعدادات لزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فإن
 خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حصة الانياب لتتام وغاية وهي قطع الطعام
 وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة
 ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فإن الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود
 المادة فربما يسبق الفاعل إلى المفعول وإن حصل استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريبا
 خارجا فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى أما إذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن
 لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب
 من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة
 أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة البرزخية التي في الأفيون إذا وصلت إلى البدن
 فمال يتفعل الأفيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فإذا كان الأمر على هذا الوجه في أحاد العلل فكل واحد من أصنافها وإن صلحت لأن تكون حدثا
 أوسط لكن لا ينقطع سؤال التسمي بالاعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الخلق أي ينعكس عليها وبعضها (٣) لها
 أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص
 من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة (٤) وحرارة الروح أخرى بلا عفونة
 وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها
 وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى الأمور موضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون
 علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الحمى المطلقة ليست معاملة
 للعفونة بل هي أخص الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لأعلى معنى أن وجود المعلول يحصل بوجود أحدهما تين العلتين
 فإن وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الأربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم أن المعلول
 قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد
 الحديد لأن يكون سيفاً مشال بوصول درجة الحرارة عند الإجماء إلى حد لا حمرار لكنه يحتاج إلى طرق الطارق لينال
 صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن حال متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة
 أخص من المعلول لأنها كما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها عن العلة الأخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويدونه مدار الحياة الحيوانية

(٥) بل هي أخص الغيب بغير مكسورة وبماء مشددة أي الذين تغلب الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن
 الأخلاط لم يكن كما أن تثبت للتعفن الأخلاط أنه محمول على الإطلاق بل أنه محمول على الغيب وانما ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن جعل الأكل على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون (١) أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق أشجار التين والخروع والكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها وجود رطوبتها وانفثاشها أما كون هذه تينة وهذه خروءاً أو كرماً فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكل لكن وجود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنفث رطوبته بلا واسطة ومنفثش الرطوبة ينتثر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القرينية منه هي الانفثاش والانفثاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعريض الورق فكل هذه العلة هي المنها كسوة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد ترتب ترتيباً يوجبهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن هذا إنما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو بالانواع فليس فيه محال دوري فإن قيل إن لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه إذا كان كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفثاش الرطوبة المسككة لانتشار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً قلنا ليس إذا كان كل منهما مساوياً لا يخرجاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الآخر فلئن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لأحدهما بالآخر فإن عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فإذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة المتوسط فإذا أثبت المتوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً آتياً وتوسط المعلول يعطى برهاناً آتياً فليس استسما لهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فتدقنا في العلة ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلة بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك إلا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد إلا العلة المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء النار

المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة إلى الجنس فإن النوع وهو علة خاصة للجنس إنما يكون واسطة لثبوتها بالنسبة إلى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريد أن يفرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما سبق من علمية النوع للجنس فإن في توسط النوع تقول مثلاً هذا إنسان وكل إنسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الإنسان والحيوان مقول على الإنسان أولاً بلا واسطة لأنه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا في توسط النوع في ثبوت الأعم منه لفرد وليسكن لا على الوجه السابق فإن العلة المتنوعة وهي الأنواع كالتين والخروع والكرم التي هي علل لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها إنما تكون عللاً لثبوت هذا العام مباشرة لأن علميتها ترجع إلى أمر يعمها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد إثباته عليها حملاً أولياً بل يلاحظ في حمله توسط الأمر الذي يعمها فإذا قلت هذان تين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لأنك لم تأت بالعلة القريبة اللهم إلا إذا كانت العلة القرينية ملحوظة لك

وانكسار القمقة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شئ منها يدخل في حدود ما هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجدناها معنى عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلة الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد لحد الصوت المطلق ومثل العفونة لحد الخبث لا للحمى المطلقة

وقد يحسد الشئ بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما نقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدأ المحرك أي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة ولتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصوير الماهيات بالحد واذا حصل

معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الامر انك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القرينة وهي الامر الذي يعم جميع الاعمال الخاصة ملحوظة كان تسميتها بمثابة الاكبر على الاطلاق لافي أفراد نوع من هذه الانواع فقط فانك متى رايت في الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منفش للورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خرما أو تينا بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة فهو منفش للورق فهذا منتزاع ورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وهما مساويان للانتشار متعاكسان عليه

وانتشار الورق تساقطه وانفشاش الرطوبة تحلبها وذهابها كأنه انفعال من الفش ويقال فش القرينة اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنقل يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه يعر بض فان التساقط يعروها في أوقاته الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقة والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الجوية ثم انطفاة انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمقة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حده لان الصوت أعم منها فلا نقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلاً فان تعذر يفتل لا يكون عام لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبه اللذيقو الى العلو في السحاب المتكاثف من البخار البارد فلو لا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعلته المحاسكة والحركة فتنتفيء الشعلة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمى عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بفرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فأت كان الشيء في نفسه (١) كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا اعتقادا لا ظنا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تحوير من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا يسمى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل بضاد العلم حصولا ثابتا فان كان مع تحوير أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب إلى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما يسمى جهلا بسيطا لانه ليس فيه الا عدم الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكالا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس معتدة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تهي هذه القوة نحو تصور ما يرد عليهم من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها إلى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحقائق الاوسط من تلقاء نفسها

والد كاشدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضي دائما جانبه الذي يلي الشمس وينقل ضوءه إلى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان إلى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فأن يكون منصورا للوجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(الفن الخامس)

في المغالطات في القياس

واذا علمنا ذلك الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير إشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالأنحيز في نفس المعتقد لانه في نفسه مثلا اعتقاد اعتقادا ثابتا أن في الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون انه قد خلقه أو أن يصيره فاقد قوة هذا التمييز وانما المدار في الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلد ما في نفسه بغيره

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمنا الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو من جهة ما يجيء والواقع في المقدمات إما الكذب أو أنها ليست غير النتيجة أو أنها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات إنما هو لا يتناسب بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فإن الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به إلا بالنسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تمدد اللفظ والمعنى أما الانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتباعدة بالترادف وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معتبر فيغفل ذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر في تغيير الحكم مثل الخمر والسلافة فان السلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطة أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكذلك اللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهبولى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكما نقول في العجبة غلام حسن بالسكون فيجتمعل أن يكون الحسن اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسما لسيده ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح في لغة النجم معنى الاضافة تحريك الغلام بانخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكليات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايرا له وانصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشابه في الحال ولا يدري أهى جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكليات ودلائل الصلات الكليات هي الضمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمهم لبيانها أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف في قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها لفاعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجع الى تعريف الكناية لان العمد في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها الاسماء والتصريف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما نصنع في الاحتمال الاول لذلك روعيت الصلة بتسميها وجعلت موضعها مستقلا للاشتماء

(٢) فتشابه في الحال أى يشتمه حالها من كونها جزءا من الموضوع أو جزءا من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قوانينها من حيث هي الانسانية قد يؤخذ
جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختل^(١) المعنى بسببه واذا افترق بهذه القضية قضية
أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جملة محمول وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف
العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخسة زوج وفرد فاذا
عنى به جمع الاجزاء صدق لان الخسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان واحدهما زوج والاخر
فرد وان عنى به جمع الصفات كذب لان الخسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من
هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت الخسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل
الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشيء مفترقا
ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيعيا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد
طبيب صدق واذا قيل زيد يدب صدق أيضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق
المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما ما اوهم التركيب والجمع
من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة
الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراط كيمي ان يتردد البصير
بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي
لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما
أن لا يكون كاذبا فيه مابا في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فتشابهته مع الصادق انما تكون
باندراجهما تحت كلي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما الاندراج الحقيقي فنقل أن الحكم أن كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم
أن جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم بالبياض على
السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليه ما شيء واحد فينبغي
ان يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا الواجب ان قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم
تتاج الموجبتين في الشكل الثاني^(٢) اذا السبب وأما الاندراج الوهمي فنقل حكم الوهم ان الهيموني
والعقل أو الباري مشارا الى جهته بسبب أن الجسم مشارا الى جهته اتوهمه اندراج الصادق والكاذب

(١) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلته مقيدا للوضوع فكأنك قلت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة انها
نوع وحقيقة وهي من هذه الحقيقة ليست بخاصة بالضرورية بل هي ماهية لافرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي
انسانية قيد المحمول وهو خاصة فقد راعيت انها خاصة لنفسها من حيث انها امر خاص قد خصص ببعض مشمولاته
فيمكنك ان تضم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل
العرضي لا حمل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وتر يد بصير في الخياطة فان ذلك يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد
طبيب بصير وجمعت بينهما تبادرا الى الفهم انه بصير في الطب ولو عرفت انه بصير في الخياطة اصدق ولكن لا قرينة
عليه وهذا المتبادر غير صحيح لان الفرض انه لا بصير له بالطب

(٣) لهذا السبب أي لسبب توهم ان الاشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي ان يحمل بعضها على
بعض فيصح على هذا التوهم ان تنجج الموجبتان في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج
كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان
فان النتيجة كاذبة لان السكلى الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منها تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فثبتته في كل ما توهمه محساً ولا يتوهم موجوداً
للمحس ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قد منازكرها

وأما ما يكون كاذباً بالجزء فثمة ما يكون الحكم انما يصديق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه
كالضحك الذي لا يصديق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذباً في بعضه اذ بعض
الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاكية الحكم بحالها في عكس السكلي الموجب قريب من هذا اذ هو
بوهم الحكم الجزئي كذا فانه لما رأى شيئاً أسالياً أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر حمرة والحكم
على لازم الشيء بما يصديق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولاً على شيء وشيء آخر
محمول على كل ذلك المزموم توهم ان ذلك اللازم مساو للمزموم حتى يجوز ان يحمل على كل ما يحمل
على كل المزموم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهم ما ورأى كل انسان أيضاً ضاحكاً حسب ان كل متوهم
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أوفى حال أوفى وقت فيؤخذ دون ذلك
الشرط أو تلك الحال أو دائماً أوفى وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق
صدقها وتوابع الحل كما حققناهما في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فكل أخذما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد ان السقمونيا مبردة
بالذات وانما هي بالعرض لازالها المسخن بالذات فمعرض عند زوال المسخن البرودة لانها كانت
بالذات من السقمونيا ومثل أخذما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات
من جهة كذبها

وأما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو ان تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع
الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انها غيرا وهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه
من قبل

وأما من جهة انها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالمضايفات
اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبنية بها أو غير مبنية بها وما بين النتيجة

(١) سيالاً أصفر هو مرة بكسر الهمزة وهي خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهي سيال أصفر فعند ما وجد
السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر ان يكون مرة فيعكس الكلية كنفسيها ويقول كل سيال أصفر
فهو مرة

(٢) حتى يجوز ان يحمل على كل ما يحمل على كل المزموم الضمير في كل يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان
الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئاً آخر يحمل على كل الانسان الذي هو المزموم وذلك كالمضاحك فانه يحمل على
الانسان حملاً كلياً توهم ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للمزموم وهو الانسان فتحمّل على الحساس وهو اللازم كل
ما تحمله على المزموم وهو الانسان ومن هنا ينشأ توهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهم
أي فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكاً حكمت بوهمك الذي تقدم نظروا ان كل متوهم فهو ضاحك مع ان من
الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشير وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك فان النتيجة هي عين الكبرى
وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

انا اخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويورد حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينبغي كماله

واما الخلط في صورة القياس فاما ان يكون بشركة مع المقدمات او من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة المقدمات فان لا تكون الاجزاء الاولى التي هي الحدود او الثاني والثاني التي هي المقدمات متمايزة مثال الاول هو ان يصغر عن الاصغر والاصغر عن الاصغر بامرين مترادفين او عن الاوسط والا كبر بترادفين فيه لعدم القياس او كانه الثلاثة في المقدمتين فتقتل ضرورة بدعية وهذا من المصادرة على المطلوب الاول او كان الاوسط انما مشتركا مستلزما في المقدماتين بمقتضى كونه المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتمايزا فيما اجزاءه الاولى بسائط بل فيما تكون اللفظا مركبة ثم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحول والموضوع متمايزة الوضع والمحل ويمكن غير تمايزة في الاتساق كقول القائل كل ما علمنا الحكيم فهو عاقل والحكيم يعلم الجور فهو عاقل واذن يجوز وقد عرفت ما فيه واما ان لا تكون متمايزة في الوضع فيكون عاقل شيء من الموضوع فبما فهم انه من المحول او من المحول فبما فهم انه من الموضوع مثل قول القائل الانسان عاقل وانسان ايمان يكون ابيض او لا يكون ابيض فبقوله بما هو انسان لا يدري اهو جزء من المحول او من الموضوع فن هذا الوجود يعرض الخلط في صورة القياس بمشاركة المقدمات

واما الخلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لان تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بان لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك لما في الظاهر والحقيقة معا وهذا مما لا ينبغي على عاقل خلوه عن الصورة القياسية اذ في الحقيقة دون الظاهر وهو ان يكون الاوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختل في صورته بشركة من المقدمات اوله عدم شريطة شكله ^(١) فهو من ضرورية

(١) ولا ينبغي ان لا يتقدم من المصادرة ما يكون فيه المقدماتين النتيجة وليس من القياس الدوري لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري ان تقول كل كاتب فهو قائل الدمنة بقليل السبعة فهو متفكر ثم قول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتفكر نظرا لكسب الجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قائل الصنعة فبما هذا الدليل هو عين النتيجة لان حركة النظر لكسب الجهول هي عينها التفكير اذ كانت المقدمات فيه اخفى من النتيجة وليس بمصادرة ولا دورا في الاستدلال على صانع العالم كانه اجسام وانها لازمة للاعراض الوجودية وانما لازم الاعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبت صانع العالم اظهر من هذا القضايا جميعها

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهي ما عرفت من الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قائل الصنعة ومثال الثانية كل صاحب انسان وكل انسان بشر فيكون احدا للحدود وهو الاوسط اما حين الاصغر او حين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس لعدم ولا يبق الا حدان ولا يتألف منهما الا قضية واحدة لا قياس

(٣) بتعبية المختلفين كما يقول المستدل على نفي الواجب لو وجد الواجب وهو ايمان يمكن او غير يمكن فان كان ممكنا كان عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل لا يمكن وجوده فهو متمنع الواجب متمنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا ينبغي على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على نفي جواز رؤية الجرد المبرد ليس يحسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى فله لا اشتراك بين مقدماته في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضرورية ضمير هو يعود الى القياس

بأن تكون صغراء سالبة في الأول والثالث أو كبراء جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراء جزئية في جميع الاشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسهل عليك اعتبارها في غيرها من الشرائط والاستثنائيات والخلاف غير أن الخلاف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بهلة علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجنب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❦ وأدفع وفيها بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمد

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان بحجر ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه السكينة التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدة أنه لو لم يكن إلا الله واحد وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر كونه لزم إما معز أحدهما أو سيكون زيد حر كتهما وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحدهما أجزاءه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول تآل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدء واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدء واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❦ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❦ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❦

هذا المن أبدع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ماهيات الأشياء بقضيه فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزان التصورات والتصديقات فكلمه وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأفهم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وسعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❦ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفاتق نظم عقود الجمان في بابيه الحالى لذوق قارئيه وطلابه المتعلى من جزالة العبارة بأجمل حليته المعنى بالبصائر النصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بحر العلوم الخفيم الراوى القاضى
 الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل في ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفة
 والتحقيقات الشائقة الرائقة النيفة التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحتجبة عن
 الافهام وفقت كنوزه وأوضحت رموزه وضوأت أريجيه وأحكمت نسجه لتأبغة هذا الزمان
 وسحبان هذا الآن من صعد الى سماء التحقيق بإسكار أفكاره وخاض بحسار التدقيق بخرايد أنظاره
 صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد مهيدي الديار المصرية جزاه الله على هذا الصنيع أحسن جزاء وحقق
 له الأئمنه وكان عام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الجنب الامجد
 والهمام الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيته غاية
 الامانى أفندينا المعظم (عباس باشا حلى الثانى) أدام الله أيامه ووالى على رعيته بره وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع الجميل يتظر من عليه أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك
 حسنى فى أواخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف
 من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله
 عليه وعلى آله وأصحابه وكل
 ناسج على منواله
 م

وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل واللوذى الاملى الكامل
 أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقتفاه
 فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان
 نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
 وكأن ترى من صامت لك معجب * زيادته أو نقصه فى التكلم
 وليس للمرء فى ثرائه وجيل روائه ما يصلح سيرا لامتياز وحكمة فى اختصاصه بحقيقة المجد ومجازه
 فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفران ولا يستقى فى مسوكها كلاما خلق الانسان ليعلم ويعمل
 ويستخلف أثر ابؤثر عنه ويتظر اليه منه

انظر هـ د الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كلبه هذا المسمى
 البصائر النصيرية تجده فى علم المنطق خير رقيم التحف بالبحول مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله
 عليه رفيع الهمة حضرة العلامة المفضل الشيخ محمد عبد مهيدي الديار المصرية ظفربه فى بيروت فرأى
 منه جدير بالخطوة محلا للكرامة ووجد فيه البغية التى يتغيم المحسن والضالة التى ينشدها المؤمن
 فرجع به الى مصر غنية عظيمة جليل الاهل ووطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر
 الشريف وعلق عليه شرحا طيفا يوضح مسالكه وينور حواسكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أُملي عليك

من لي بطبع سليم * يصبي النوى والنواظر
 كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
 ما حازه منطقى * الاوبد المناظر
 ولا اقتفاه صغير * الا اقتفاه الا كابر
 موجّهات اليه * أبصار أهل البصائر
 وافاه جسد سعيد * بعد الجدود العواثر
 أحياه مولى كريم * مغرى بأحياء دائر
 محمد قام يهدى * للنسرات البصائر

٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

﴿ جدول تصويب الخطا الواقع في هذا الكتاب ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو في شئ بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لافي الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فعنا الخ	كل ب ج دائما فعنا الخ
٦٤	٩	هيج ب ج فيست	هيج ا ز ب ج فيست
٧٦	١٩	صدق تقيض العكس كما هو ظاهر	صدق تقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أي الكبرى	ونضم الثانية إلى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٨٨	١٨	وهي لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٣، ٢٢	هكذا كل ج ب ولا شئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شئ من ج د فتجعله كبرى للصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج محال ونقيضه بعض ج ايس د فتجعله في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ايس د كل منهما الى كل ما ليس كل انسان حيوان فبعض الحيوان كاتب الى كل حيوان انسان بعض الحيوان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان الى كل حيوان انسان كل انسان حيوان فبعض الحيوان فمعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ما ليس	كل منهما الى كل ما ليس
١١١	٣٣	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان كاتب	فبعض الناطق كاتب
	٣٤	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
		بعض الحيوان كاتب	بعض الناطق كاتب
	٣٦	وكل انسان حيوان فبعض	وكل انسان ناطق فبعض
		الكاتب حيوان	الكاتب ناطق
١١٢	١٧	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	١٩	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان	فبعض الناطق
	٢٠	فمعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ	الى كل ناطق انسان وهي النتيجة الخ
١١٣	١١	ما هو موضوع مطلوبك	ما هو موضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محولات الخضوع	في محولات بعض الخضوع
١٢٠	٣٥	هنا	هنا
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر التصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فئتين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٧	الفصل الثالث في الكلّي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلّي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على المساهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
١٨	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هدا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان أصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التحرر عن وجوده من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتقسم الى خمسة فنون
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب ببايدير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول أما المقدمة الخ
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة

صفحة	
٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهمة من الجليات
٥٢	الفصل الرابع في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخالية من حيث هي قضايا وفي المدول والتحصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والامن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكلياتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان ان الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التناقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفن الثاني في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا الفصل الاول
٨١	الشكل الاول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الافتراضات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٢	الفصل العاشر في اكتاب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادرة على المطلوب الاول
١٢٨	الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها انه قياس ولا يكون وببعضها انه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخدجة فن جملة ذلك القسمة
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس الفراسي
١٣٨	الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . المحربات
١٤٠	الحدسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونات
١٤٤	الخيالات
١٤٥	اليقينيات . مواد الجدل
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت السكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحد ودور البراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

